الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025:

عام استباحة الحقوق وتجذّر الإفلات من العقاب

مقدمة:

منطقة على حافة الهاوية

شهد عام 2025 مفارقة حادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تباين المشهد بين مساعي بعض الدول لتحقيق تحديث اقتصادي متسارع وانفتاح دولي واسع، وبين تدهور ممنهج وخطير في الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. فبينما كانت مشاريع عملاقة مثل "رؤية 2030" في السعودية تهدف إلى إعادة تشكيل المستقبل الاقتصادي، كانت آلة القمع تعمل على قدم وساق لضمان السيطرة السياسية المطلقة، مما كشف عن استراتيجية متعمدة لفصل التحرر الاقتصادي عن الإصلاح السياسي، وتحويل التكامل العالمي إلى أداة لترسيخ السلطوية في الداخل.

هيمنت على المشهد الحقوقي في المنطقة اتجاهات وأنماط عابرة للحدود، رسمت صورة قاتمة لمستقبل الحريات. فقد أدت النزاعات المسلحة إلى تداعيات كارثية، حيث تواصلت حرب الإبادة الجماعية في فلسطين، والصراعات الوحشية في السودان واليمن وسوريا وليبيا، مخلفةً وراءها قتلاً جماعياً وتجويعاً متعمداً وتدميراً شاملاً للبنى التحتية. ولم تكن هذه النزاعات معزولة عن التدخلات الخارجية التي لعبت دوراً حاسماً في تأجيجها، كما هو موثق في السودان عبر الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع، وفي اليمن من خلال الدعم السعودي والإماراتي لتشكيلات مسلحة تعمل خارج إطار الدولة.

وفي موازاة ذلك، شهدت المنطقة مأسسة للقمع وتآكلاً لسيادة القانون، حيث عمدت أنظمة في دول مثل مصر والسعودية وإيران والجزائر وتونس والإمارات والبحرين إلى تسليح الإطار التشريعي عبر ترسانات قانونية فضفاضة، تحت مسميات "مكافحة الإرهاب" و"الجرائم الإلكترونية"، كأداة لشرعنة قمع المعارضة السلمية. تحول القضاء في هذه الدول إلى أداة لتصفية الخصوم السياسيين، مما أدى إلى غياب شبه تام للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.

كما تعرض الفضاء المدني والرقمي للخنق، وتحولت المساحات الرقمية التي كانت يوماً متنفساً للحرية إلى ساحة جديدة للقمع. فمن المراقبة الرقمية المكثفة في السعودية والإمارات، إلى حجب المواقع في الجزائر، وملاحقة النشطاء بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي في مصر، أحكمت السلطات قبضتها على الفضاء الإلكتروني لإسكات أي صوت ناقد.

ولم تكن الفئات المستضعفة بمنأى عن هذه الانتهاكات، بل كانت في صميم الاستهداف. فقد استُخدم العنف الجنسي كسلاح حرب ممنهج ضد النساء في السودان، وفُرضت قوانين الحجاب القمعية في إيران. وتعرض المهاجرون واللاجئون للترحيل القسري في الجزائر ولبنان، والقتل

على الحدود في الســعودية. أما الأقليات وعديمو الجنســية، مثل "البدون" في الكويت، فقد استمر تهميشهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم.

ستعمل الأقسام التالية على تفكيك هذه الأنماط العابرة للحدود، كاشفةً عن مجموعة أدوات قمع موحدة بشــكل مخيف، جعلت من عام 2025 أحد أحلك الأعوام في تاريخ حقوق الإنســان الحديث في المنطقة وربما العالم.

ب. ملخص تنفيذي

يتجاوز هذا القســم الســرد الفردي لكل دولة ليقدم تحليلاً مقارناً يكشــف عن الأنماط والآليات المتشــابهة التي تســتخدمها الأنظمة في المنطقة لقمع الحقوق والحريات. فمن اســتخدام التجويع كسلاح حرب في غزة والفاشر، إلى توظيف قوانين "مكافحة الإرهاب" الفضفاضة في القاهرة والرياض والجزائر، تتجلى اســتراتيجيات قمع متشــابهة تهدف إلى ضــمان بقاء الأنظمة على حساب كرامة وحقوق المواطنين.

1. مناطق الصراع: الإبادة الجماعية، والتجويع، والإفلات المطلق من العقاب

تحولت مناطق النزاع في المنطقة خلال عام 2025 إلى مســارح لانتهاكات جســيمة ومروعة للقانون الدولي الإنســاني، حيث أصــبح اســتهداف المدنيين وتدمير مقومات الحياة ســياســة ممنهجة وليس نتيجة عرضــية للحرب. لقد كشــفت الأنماط المتكررة في فلســطين والســودان واليمن وســوريا ولبنان عن اســتراتيجية واضــحة تهدف إلى إرهاب المجتمعات وتغيير الواقع الديموغرافي بالقوة. إن شــلل المســاءلة الدولية في مناطق النزاع هذه لم يمر مرور الكرام على الأنظمة الاستبدادية في المنطقة؛ بل شجعها على صقل نماذجها القمعية في الداخل، مستبدلة فوضى الحرب بالآلة الباردة والمحسوبة للدولة الأمنية.

لقد تجلت جريمة الإبادة الجماعية والقتل الممنهج بأبشع صورها في قطاع غزة، حيث أدت حرب الإبادة الإسرائيلية إلى مقتل أكثر من 69,176 شخصاً، غالبيتهم من النساء والأطفال، وتدمير نحو 90٪ من البنية التحتية. ويتقاطع هذا النمط مع الفظائع المرتكبة في دارفور بالسودان، التي وُصفت بأنها "تطهير عرقي جديد" استهدف مجتمعات المساليت والزغاوة وأودى بحياة ما يقدر بـ 150,000 شخص، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية تدمير أكثر من 50 قرية بالكامل. وأصبح التجويع سلاح حرب معتمداً؛ ففي غزة، منعت إسرائيل المساعدات واحتجزت شحنات حليب الرضع، مما أدى إلى وفاة 460 شخصاً جوعاً، بينهم 154 طفلاً. وفي السودان، فرضت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة حصاراً خانقاً على الفاشر، مما دفع بمئات الآلاف إلى حافة المجاعة.

ترافق ذلك مع سياسات التهجير القسري والنزوح الجماعي التي تهدف إلى تغيير ديموغرافي ممنهج. فقد شهد السودان أكبر أزمة نزوح في العالم بأكثر من 12 مليون نازح، بينما تعرض أكثر من مليوني فلسطيني في غزة للنزوح القسري، واستمرت سياسات التهجير الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية، والحوثيون في اليمن. وفي خضم هذه الكارثة، تعرضت المنظومة الصحية لانهيار كامل، حيث وثّق الهجوم المنهجي على المستشفيات مقتل 1,701 من الكوادر الطبية في غزة، وتوقف أكثر من 80٪ من المرافق الصحية في السودان عن العمل. إن ما شجع جميع الأطراف على تصعيد جرائمها هو الإفلات المطلق من العقاب؛ فهذا الإفلات قد شجع جميع الأطراف، بدءاً من حملات الإبادة الممنهجة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي وقوات الدعم السريع، وصولاً إلى الاستخدام العشوائي للقصف والألغام من قبل ميليشيا الحوثي، على تصعيد هجماتها ضد المدنيين دون خوف من أي رادع.

2. الدولة الأمنية: مأسسة القمع وتوظيف القانون لإسكات المعارضة

في العديد من دول المنطقة التي لا تشهد نزاعات مسلحة، شهد عام 2025 "مأسسة للقمع" عبر استخدام الأدوات القانونية والقضائية كغطاء لشرعنة الاستبداد. إن استخدام التشريعات الفضفاضة لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية كأداة أساسية لإسكات المعارضة السلمية يشكل دليلاً مشتركاً تم تنفيذه بتشابه لافت من قبل الأنظمة في الجزائر وتونس وصولاً إلى الرياض والمنامة.

أصبحت ظاهرة توظيف القضاء كأداة للقمع سمة مشتركة في دول كمصر والسعودية وإيران وتونس والجزائر. فقد شهدنا "مذبحة القضاء" في تونس عبر إقالة 57 قاضياً، والمحاكمات العسكرية للمدنيين في مصر، وقضايا "التآمر" الجماعية التي استهدفت المعارضين في تونس والجزائر. وتستند هذه الممارسات إلى استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية، حيث تُستخدم التعريفات الفضفاضة لـ "الإرهاب" (كما في المادة 87 مكرر في الجزائر) أو "نشر الأخبار الكاذبة" (المرسوم 54 في تونس) أو "النيل من هيبة الدولة" (عُمان) لاستهداف

النشطاء السلميين والصحفيين والمحامين. إن إعادة محاكمة النشطاء في الإمارات بعد انتهاء محكومياتهم، كما في حالة المحامي محمد الركن، يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين. كما أن التعذيب الممنهج في مراكز الاحتجاز، والذي أودى بحياة المهندس بشير خالد لطيف في مركز للشرطة ببغداد، يتم التغطية عليه قضائياً.

في سياق متصل، شهدنا تصاعداً مروعاً في استخدام عقوبة الإعدام كأداة ردع سياسي. فقد سجلت إيران أكثر من 1000 حالة إعدام، والسعودية أكثر من 292 حالة، استهدفت في عشرات الحالات بشكل ممنهج المعارضين السياسيين، وأفراد الأقليات، وحتى من ارتكبوا جرائم وهم أطفال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وتُعد قضية إعدام الشاب جلال لباد في السعودية بسبب مشاركته في احتجاج وهو قاصر دليلاً دامغاً على هذا التوجه. وقد أدت هذه السياسات مجتمعة إلى تفكيك شبه كامل للمجتمع المدني، حيث تم حل الأحزاب والجمعيات (الجزائر)، أو إيقاف عملها تعسفياً (تونس)، أو منع تأسيسها من الأساس (السعودية، الإمارات، البحرين، وسلطنة عمان)، وحظر العمل السياسي في الأردن، بهدف القضاء على أي شكل من أشكال التنظيم المستقل القادر على مساءلة السلطة.

3. ساحة المعركة الرقمية: القمع العابر للحدود وخنق حرية التعبير

أدركت الأنظمة السلطوية في المنطقة أن السيطرة على الفضاء الرقمي هي مفتاح إحكام السيطرة على المجتمع، فطبقت دليلاً مشتركاً يجمع بين التشريعات المقيدة والمراقبة المتقدمة والملاحقات العابرة للحدود لإسكات أي صوت ناقد.

تمثلت الموجة الأولى من الهجوم في الرقابة التشريعية، حيث فرضت قوانين مثل "لوائح الإعلام" الجديدة في السعودية، وقانون الإعلام في عُمان، وقوانين الجرائم الإلكترونية في الأردن، رقابة مسبقة وتراخيص إلزامية على المحتوى الرقمي. وترافق ذلك مع استخدام متزايد لتقنيات المراقبة والتجسس، حيث وثّقت التقارير استمرار دول كالسعودية والإمارات والبحرين والمغرب في استخدام برامج تجسس متطورة مثل "بيغاسوس" لاستهداف النشطاء والصحفيين. والأخطر من ذلك هو تصاعد ظاهرة القمع العابر للحدود؛ وتُعد قضايا مثل تسليم الناشط سلمان الخالدي من العراق إلى الكويت، والكاتب المصري يوسف القرضاوي من لبنان إلى الإمارات، واستهداف أسر المعارضين السعوديين والإماراتيين، وتهديد الصحفيين الإيرانيين في الخارج، أمثلة دامغة على توسيع نطاق القمع.

وقد وصلت العواقب القصوى للتعبير الرقمي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث أصبح التعبير السلمي على الإنترنت جريمة عقوبتها الموت. ويُعد إعدام الصحفي السعودي تركي الجاسر بسبب إدارته حساباً على تويتر، والحكم بالإعدام على المواطن التونسي صابر شوشان بسبب منشورات على فيسبوك، أدلة دامغة على أن الأنظمة لم تعد تتسامح مع أي شكل من أشكال النقد.

4. الفئات الأكثر ضعفاً: الثمن الباهظ للنزاع والتمييز الممنهج

إن أثر انهيار منظومة حقوق الإنسان في المنطقة لا يتوزع بالتساوي، بل إن النساء والأطفال والأقليات العرقية والدينية والمهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية يدفعون الثمن الأبهظ، حيث يتقاطع التمييز الهيكلي المتجذر في القوانين والممارسات مع عنف الدولة والنزاعات المسلحة، مما يخلق طبقات متعددة من القمع والمعاناة.

تعرضت النساء لعنف ممنهج اتخذ أشكالاً متعددة، حيث استُخدم العنف الجنسي كسلاح حرب في السودان وليبيا. وقد روت ناجية من دارفور شهادة مروعة قائلة: "جمعوا النساء في ساحة المدرسة، ثم اغتصبونا واحدة تلو الأخرى أمام أطفالنا". بينما فرضت إيران ما يمكن وصفه بـ "نظام فصل عنصري بين الجنسين" عبر قوانين الحجاب الإلزامية وحملات القمع الشرسة ضمن ما يُعرف بـــ "خطة النور". أما انتهاكات حقوق الطفل فقد بلغت مستويات مروعة، شملت إعدام الأطفال في السعودية وإيران، وتجنيدهم كجنود في اليمن والسودان، ومقتل عشرات الآلاف منهم في غزة. ففي غزة، قُتلت الصحفية فاطمة حسونة مع عشرة من أفراد عائلتها بينما كانت تستعد لزفافها، بعد أن فقدت 11 من أقاربها في قصف سابق، مما يجسد الخسارة الفادحة للحياة والمستقبل.

واستمر اضطهاد الأقليات وعديمي الجنسية (البدون) بشكل منهجي، حيث تعرض الأكراد والبلوش في إيران، والطائفة الأحمدية في الجزائر، للقمع والتهميش. وتفاقمت مأساة "البدون" في الكويت وعُمان، خاصة بعد سحب الجنسيات الجماعي في الكويت. وفي الوقت نفسه، تعرض المهاجرون واللاجئون لانتهاكات وحشية، شملت القتل والتعذيب في مراكز الاحتجاز الليبية، والترحيل القسري إلى "نقطة الصفر" في الصحراء الجزائرية، والهجمات المميتة على المهاجرين على الحدود السعودية اليمنية.

5. أزمة الإفلات من العقاب: غياب العدالة وتحديات المساءلة

أصبح الإفلات من العقاب سمة هيكلية في دول مثل العراق، لبنان، ليبيا، وسوريا، حيث فشلت مؤسسات الدولة في تحقيق العدالة للضحايا. حيث يظل غياب المساءلة هو القاعدة. ففي العراق، لم تتم محاسبة المسؤولين عن قتل مئات المتظاهرين في احتجاجات تشرين. وفي لبنان، لا يزال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت مجمداً. أما في ليبيا، فلم يتم فتح أي تحقيقات جدية في جرائم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون المرتكبة من قبل الميليشيات.

في سوريا، تكشفت واحدة من أبشع جرائم النظام السابق مع اكتشاف عشرات المقابر الجماعية بعد انهياره. أما في العراق، فإن استمرار اكتشاف مقابر جماعية تعود لجرائم ارتكبت في نزاعات سابقة، لا سيما خلال الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، يسلط الضوء على الفشل المستمر للحكومات المتعاقبة في ضمان المساءلة عن الفظائع التاريخية.

أمام فشـــل آليات العدالة المحلية، برز دور المحاكم الدولية. فقد أصـــدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق مســـؤولين إســـرائيليين، بينما نظرت محكمة العدل الدولية في قضايا تتعلق بفلسطين والسودان، مما يؤكد أن المساءلة الدولية أصبحت الملاذ الأخير للضحايا.

6. أزمة المساءلة الدولية ودعوة عاجلة للتحرك

يكشـــف تقرير عام 2025 عن فشـــل ذريع للنظام الدولي في حماية المدنيين وتطبيق أبســـط مبادئ المســـاءلة في منطقة الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا. إن الصـــمت الدولي، وفي بعض الحالات التواطؤ العســـكري والدبلوماســـي، قد منح ضـــوءاً أخضـــراً للجناة للمضـــي قدماً في جرائمهم، ســـواء كـــانـــت إبـــادة جمـــاعيـــة في غزة والســـودان، أو قمعاً ممنهجاً في مصـــر والســـعودية وإيران والإمارات والبحرين. لقد أثبت هذا العام أن الإفلات من العقاب ليس مجرد نتيجة عرضية، بل هو المحرك الأساسي الذي يغذي دوامة العنف والقمع في المنطقة، ويقوض أي فرصة لتحقيق سلام عادل أو استقرار دائم.

في مواجهة هذا الفشـــل الممنهج، لم يعد الاكتفاء بالإدانة مقبولاً، بل يرقى إلى مســـتوى التواطؤ. لذا، نوجه دعوة عاجلة للمجتمع الدولي، وعلى رأســـه الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحكمـة الجنـائيـة الـدوليـة، لتحمـل مســـؤوليـاتـه التـاريخيـة عبر اتخـاذ الإجراءات الفوريـة والملموسة التالية:

- تفعيل آليات تحقيق دولية مســـتقلة في جرائم الحرب، والجرائم ضـــد الإنســـانية، والإبادة الجماعية المرتكبة، وضمان وصولها غير المشروط إلى الميدان.
- ضمان المساءلة الجنائية لجميع مرتكبي الانتهاكات، بمن فيهم القادة السياسيون والعســـكريون، عبر دعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وتفعيل مبدأ "الولاية القضائية العالمية" لتجاوز التحديات القضائية.
- فرض حظر شـــامل وفوري على توريد الأســـلحة لجميع الأطراف المتورطة في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.
- الضـــغط من أجل الإفراج الفوري وغير المشـــروط عن جميع معتقلي الرأي، ووقف اســـتخدام القوانين القمعية (مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية) لإســـكات المعارضة السلمية.
- توفير حماية دولية عاجلة للفئات الأكثر ضعفاً، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة.

ج. منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى منهجية بحثية صارمة لضمان الدقة والمصداقية والموضوعية في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم جمع البيانات

وتحليلها وفقاً لأعلى المعايير الدولية للتوثيق الحقوقي، بالاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر والأدوات.

- **النطاق الزمني والجغرافي:** يغطي التقرير الفترة الممتدة من أواخر عام 2024 إلى أواخر عام 2025، ويشمل الدول (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، إيران، تونس، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، وموريتانيا)، مع التركيز على الأنماط العابرة للحدود والانتهاكات الممنهجة.
- **جمع البيانات الميدانية:** قامت فرق الرصد والبحث الميدانية بجمع البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات مباشرة وسرية مع الضحايا، وشهود العيان، والمحامين، والنشطاء الحقوقيين، والعاملين في المجال الطبي، مما أتاح الحصول على شهادات مباشرة وتفصيلية حول الانتهاكات.
- **تحليل المصادر المفتوحة (OSINT):** تم استخدام تقنيات تحليل المصادر المفتوحة على نطاق واسع للتحقق من الانتهاكات. وقد شمل ذلك تحليل صور الأقمار الصناعية للتحقق من حجم المجازر، كما في حالة مذبحة الفاشر، ولتوثيق التدمير الممنهج لأكثر من 50 قرية في إقليم دارفور، بالإضافة إلى تحليل مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية وتقارير وسائل الإعلام المستقلة.
- **مراجعة الوثائق القانونية والرسمية:** قامت فرق البحث بتحليل التشريعات الجديدة، ومشاريع القوانين، والأحكام القضائية، والبيانات الحكومية الرسمية لتقييم أثرها على حقوق الإنسان، ورصد كيفية استخدام الإطار القانوني لتقنين القمع أو حماية الحقوق.
- **الرصد الإعلامي والحقوقي:** تمت المتابعة المستمرة لتقارير وسائل الإعلام المستقلة، ومنشورات المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، بالإضافة إلى تقارير وآليات هيئات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك بيانات المقررين الخاصين وتقارير بعثات تقصي الحقائق.
- **مبدأ التحقق والتقاطع:** تتبع المنظمة سياسة صارمة للتحقق من المعلومات عبر تقاطع مصادر متعددة ومستقلة قبل نشر أي ادعاء. لا يتم اعتماد أي معلومة إلا بعد التأكد من صحتها من خلال مصدرين مستقلين على الأقل.
- **الإقرار بالقيود:** واجهت عملية التوثيق تحديات كبيرة، أبرزها القيود المفروضة على الوصول في مناطق النزاع (كما في السودان واليمن وغزة وليبيا)، وبيئة الخوف والترهيب التي تمنع الضحايا والشهود من الإبلاغ عن الانتهاكات خوفاً من الانتقام. وعليه، فإن الأرقام والإحصائيات الواردة في هذا التقرير قد تمثل "الحد الأدنى" لحجم الانتهاكات الفعلي، ومن المرجح أن يكون النطاق الحقيقي للجرائم أكبر بكثير مما تمكنا من توثيقه.

الأردن: خنق المجال العام وإسكات المعارضة

شـــهد الأردن خلال عام 2025 تدهورًا مقلقًا في حالة حقوق الإنســـان، تمثل في تقويض ممنهج للحقوق الأســـاســـية كحرية التعبير والتجمع السـلمي والمشـاركة السـياسـية. جاء هذا التراجع نتيجة لاندلاع حراك شـعبي واسـع النطاق مدفوعًا بحرب الإبادة الإسرائيلية على غزة الذي تصاعد بسبب الروابط التاريخية والديموغرافية العميقة مع فلســطين. في مواجهة هذا الحراك، اتبعت الســلطات منهجية قمعية مزدوجة جمعت بين القوة المباشرة واستخدام غطاء قانوني فضفاض، حيث شنت حملات اعتقال واسعة النطاق طالت مشاركين سلميين، وناشطين سياسيين، ومؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، على خلفية التعبير عن آرائهم أو المشاركة في فعاليات مناهضة للعدوان الإسرائيلي.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

استخدمت السلطات الأردنية الإطارين القانوني والسياسي كأدوات استراتيجية لتقييد الحقوق الأساسية وتجريم النشاط السلمي، مما أدى إلى تقليص حاد في مساحة المشاركة السياسية وخنق المجتمع المدني. وقد تم توظيف ترسانة من التشريعات الفضفاضة لتوفير غطاء قانوني لعمليات القمع، مما أثر بشكل مباشر على قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم الدستورية.

أ. أدوات قانونية لقمع الحريات

خلال عام 2025، كثفت الأجهزة الأردنية من اســتخدام نصــوص قانونية مقيدة للحريات لتبرير عمليات التوقيف والملاحقة، وكان أبرزها توظيف قانون منع الجرائم. استُغل هذا القانون، الذي يسمح بالاعتقال بناءً على مجرد "الاشتباه بتشكيل خطر على الناس"، لتبرير حملات واسعة من الاعتقالات طالت عشرات المشاركين في الفعاليات والأنشطة التضامنية السلمية.

بالإضافة إلى الاعتقالات، اسـتُخدم قانون الجرائم الإلكترونية كأداة رئيسية لتقييد حرية التعبير في الفضـاء الرقمي، حيث تم ملاحقة المنتقدين وإصـدار أحكام قضـائية ضـد نشـطاء بسـبب منشـوراتهم على وسـائل التواصـل الاجتماعي. كما اسـتمر قضـاء أمن الدولة في ممارسـة صـلاحياته لتجريم النشـاط السـياسـي والإعلامي السـلمي، وإصـدار أحكام قاسـية بحق الأفراد لمجرد ممارستهم لحقهم في التعبير عن آرائهم.

- **سياسة حظر العمل السياسي**

شـهد عام 2025 تضـييقًا ممنهجًا على الحريات السـياسـية والعمل الحزبي في الأردن، حيث تم توجيه الإجراءات بشـكل خاص ضـد جماعة الإخوان المسـلمين وذراعها السـياسـي، حزب جبهة العمل الإسلامي. في منتصف أبريل/نيسان 2025، قررت الأجهزة الأردنية حظر نشاطات جماعة الإخوان المسـلمين واعتبرت الانتسـاب إليها "عملاً محظورًا" بموجب تصـريحات رسـمية، وبررت الحكومة هذه الخطوة باتهامات فضفاضة تتعلق بـــ "تهديد الأمن والاستقرار". في المقابل،

أكد حزب جبهة العمل الإسلامي التزامه الكامل بالدستور وقانون الأحزاب الأردني، رافضًا بشكل قاطع ما وصفه بـ "التحريض والتجييش" ضده.

تزامنت هذه الإجراءات مع حملة اعتقالات وملاحقات طالت قيادات وأعضاء في أحزاب معارضة وناشطين سياسيين، مما يؤكد وجود توجه لقمع أي صوت معارض.

ثانياً: الحقوق المدنية والانتهاكات والتعذيب وسوء المعاملة

لم يقتصر القمع الذي مارسته السلطات الأردنية على التوقيف والاعتقال، بل امتد ليشمل انتهاكات جسدية ونفسية خطيرة أثناء الاحتجاز، مما يشكل خرقاً صارخاً للالتزامات الدولية للأردن، لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب. وقد تم توثيق أنماط متكررة من سوء المعاملة والتعذيب، ارتبطت بشكل مباشر بحملات الاعتقال الواسعة التي أعقبت إعلان المخابرات العامة في ابريل/نيسان2025 عن "مجموعة إرهابية"،[1] وهو الإعلان الذي استُخدم كمبرر لاستهداف الناشطين والمتضامنين مع غزة.

وتُظهر دراسات الحالة التالية الطبيعة المنهجية لهذه الانتهاكات:

1. حالة عبد العزيز هارون، وفقاً لشهادة والدته الإعلامية دعاء جبر، اعتُقل ابنها بطريقة "مهينة" من مكان عمله، حيث تم عصب عينيه أثناء تفتيش منزله، في ممارسة تهدف إلى الإذلال والترهيب.
2. تعرض الناشط حمزة بني عيسى للضرب المبرح بعد مشاركته في مظاهرة سلمية، مما أدى إلى فقدانه بصره. هذه الحادثة تكشف عن مستوى العنف المفرط الذي استخدمته الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين.
3. عانى المحامي فراس الروسان، الذي تم اعتقاله على خلفية نشاطه السلمي، من أمراض مزمنة وحُرم من تلقي العلاج اللازم في السجن.

إن هذه الحالات ليست حوادث فردية معزولة، بل تشير إلى نمط منهجي يهدف إلى بث الرعب في نفوس النشطاء وقمع أي شكل من أشكال المعارضة، وهو ما ينسجم مع التضييق الشامل على حرية الرأي والتعبير في البلاد.

[1] وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، 24 إبريل 2025

تزامنت هذه الإجراءات مع حملة اعتقالات وملاحقات طالت قيادات وأعضاء في أحزاب معارضة وناشطين سياسيين، مما يؤكد وجود توجه لقمع أي صوت معارض بين هؤلاء:

المهندس محمد جمال حوامدة

القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي، اعتُقل في 2 نيسان/أبريل، وحُكم عليه بالسجن عاماً واحداً بتهمة "إثارة الفتنة عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

أحمد الزرقان

النائب السابق والمشرف العام على جماعة الإخوان المسلمين، اعتُقل دون توجيه تهم رسمية أو تمكينه من التواصل مع محاميه.

خالد الجهني

رئيس كتلة حزب جبهة العمل الإسلامي في البرلمان، تم اعتقاله.

حمزة خضر

رئيس حملة المقاطعة (BDS)، احتُجز لأسابيع دون محاكمة.

جميل أبو بكر ومراد العضايلة

نائب الأمين العام للحزب والمراقب العام للجماعة على التوالي، تم اعتقالهما.

د. عصام الخواجا

نائب الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، اعتُقل عقب مغادرته عمله بمستشفى البشير.

حرية الرأي والتعبير والإعلام

الملاحقات القضائية	الأحكام القاسية	القيود الإدارية	قضايا ذات اهتمام عام	العنف الجسدي
الحكم على الصحفية هبة أبو طه بالسجن والغرامة بسبب تحقيق استقصائي حول التعاون التجاري مع إسرائيل.	الحكم بالسجن أربع سنوات على محمد الطويل لنشره تسجيلاً لوصية فلسطينيين.	حجب أكثر من 12 موقعاً صحفياً مستقلاً وإلغاء تراخيص أخرى.	حجب أكثر من 12 موقعاً صحفياً مستقلاً وإلغاء تراخيص أخرى.	تعرض الصحفي فارس الحباشنة لاعتداء من مجهولين أمام منزله.

استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان

امتد القمع ليشمل استهداف ممنهج للنساء الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

أبرز الحالات الموثقة (2025):

عبير الجمال:

حُكم عليها بالسجن ستة أشهر وغرامة بسبب تلقيها تبرعات إنسانية أثناء تواجدها في غزة.

عاليا الحجاوي، حنان كتانة، وختام ارشيد:

اعتقال إداري دون تهمة أثناء الاستعداد للمشاركة في قافلة دعم إنساني لغزة.

المهندسة بشرى العبسي:

اعتقال إداري بسبب منشورات، وفصلها من عملها بعد الإفراج عنها.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام والإنترنت

وشهد الأردن خلال العام تراجعاً مقلقاً في أوضاع حرية الرأي والتعبير، حيث تستخدم السلطات ترسانة قانونية وإدارية لتقويض عمل الصحافة المستقلة وإسكات الأصوات الناقدة. وقد تنوعت أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية خلال عامي 2024-2025، وشملت: الاعتقال التعسفي والاحتجاز. والاعتداءات الجسدية. حجب المنصات الإعلامية المستقلة. والأحكام القضائية التعسفية المستندة إلى قوانين فضفاضة.

1- الملاحقات القضائية والقيود الإدارية على الإعلام

رصدت "صحفيات بلاقيود" ما لا يقل عن 12 انتهاكًا ضد صحفيين ومؤسسات إعلامية، أبرزها كان عبر الملاحقات القضائية التي استهدفت التحقيقات الحساسة؛ حيث حُكم على الصحفية هبة أبو طه بالسجن والغرامة بسبب تحقيقها الاستقصائي حول التعاون التجاري الأردني مع إسرائيل خلال حرب غزة[2]. بالتوازي، فُرضت قيود إدارية مشددة تضمنت حجب أكثر من 12 موقعًا صحفيًا مستقلاً وإلغاء تراخيص مواقع أخرى فجأة.

كما فرضت هيئة الإعلام والنيابة العامة قرارات متكررة بـــ حظر النشر في قضايا ذات اهتمام عام، إضافة إلى منع الصحفيين من تغطية الفعاليات والمؤتمرات الرسمية.

امتد القمع ليشمل العنف الجسدي والإفلات من العقاب؛ إذ تعرض الصحفي فارس الحباشنة لاعتداء من مجهولين أمام منزله في عمّان. كما اعتُقل المخرج أحمد الرمحي واحتُجز في مكان سري ومُنع من التواصل مع محاميه على خلفية نشاطه المناهض للتطبيع.

2- تطبيق قانون الجرائم الالكترونية

في الوقت ذاته، تحول القضاء إلى أداة لتقييد العمل المدني والسياسي من خلال تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية، حيث صدرت أحكام قاسية ضد نشطاء بسبب آرائهم على الإنترنت.

شملت هذه الأحكام القاسية حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات على محمد الطويل لنشره تسجيلاً لوصية فلسطينيين، بالإضافة إلى أحكام أخرى بالسجن تراوحت بين 3 و 6 أشهر ضد نشطاء آخرين، مثل محمد الطوباسي ويوسف الغزاوي، بتهم فضفاضة شملت "الجرائم الإلكترونية" و "ذم هيئات رسمية". يعكس هذا القمع الممنهج لحرية التعبير تضييقاً طبيعياً يمتد ليشمل قمع الحق الأساسي في التجمع السلمي، وهو ما يحد من قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم في المجال العام.

[2] الأردن: الإفراج عن صحفية بعد حبسها ودفع غرامة مالية كبيرة، صحفيات بلا قيود، فبراير 2025

أدوات القمع القانوني والسياسي

تم استخدام ترسانة من التشريعات لتجريم النشاط السلمي وتقييد الحريات

قانون منع الجرائم

تبرير حملات اعتقالات واسعة بحق مشاركين سلميين وتوقيفهم بناءً على مجرد "الاشتباه بتشكيل خطر".

قانون الجرائم الإلكترونية

أداة رئيسية لتقييد حرية التعبير الرقمي وملاحقة المنتقدين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وصدرت أحكام قاسية بموجبه.

قضاء أمن الدولة

استمر في ملاحقة وتجريم النشاط السياسي والإعلامي السلمي.

حظر العمل السياسي

في أبريل 2025، قررت الأجهزة حظر نشاطات جماعة الإخوان المسلمين واعتبرت الانتساب إليها "عملاً محظورًا"، بالتزامن مع ملاحقة قيادات وأعضاء أحزاب معارضة.

الانتهاك الأساسي: حرية التجمع السلمي

قمع المظاهرات

تفريق مظاهرات سلمية في إربد والزرقاء وعمان بالقوة والعنف واعتقال العشرات.

الاعتقالات الواسعة

احتجاز مئات المتظاهرين وتوثيق أكثر من 100 حالة اعتقال استهدفت المشاركين في فعاليات التضامن.

الاستهداف المباشر

اعتقال المحامي فراس الروسان وأسرته، وفتاة شاركت باحتجاج أمام السفارة الإسرائيلية وتوجيه تهم فضفاضة لها.

رابعاً: حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

كان الحق في التجمع السلمي، المكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه الأردن، في صميم الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال عام 2025. اتبعت السلطات منهجية مزدوجة، فمن جهة انتهكت الحق في التجمع بشكل مباشر عبر استخدام القوة، ومن جهة أخرى، استخدمت "قانون منع الجرائم" لتوفير غطاء قانوني للاعتقالات الواسعة التي طالت المشاركين في الفعاليات التضامنية مع غزة.

وقد بلغ حجم القمع مستويات غير مسبوقة، حيث تم احتجاز مئات المتظاهرين، ووثقت منظمة "صحفيات بلا قيود" أكثر من مائة حالة اعتقال. تعرضوا لانتهاكات واسعة. [3]

وتُظهر الأحداث التالية التصاعد في وتيرة القمع:

في أبريل/نيسان: أوقفت السلطات فتاة شاركت في احتجاج أمام السفارة الإسرائيلية، ووجهت لها تهم "التجمهر غير المشروع" و"ذم هيئة رسمية"، وهو مثال واضح على كيفية تسليح التهم الفضفاضة ضد المشاركين في التجمعات السلمية.

وفي يوليو/تموز: فرّقت قوات الأمن بعنف مظاهرات سلمية في إربد والزرقاء وعمان، واعتقلت العشرات. كما داهمت قوات الأمن حي الطفايلة في عمان واعتقلت عدداً من أبنائه، حتى من لم يشاركوا في المسيرات، في خطوة بدت كعقاب جماعي.

أما في أغسطس/آب فقد اعتُقل المحامي فراس الروسان وعدد من أفراد أسرته خلال فعالية تضامنية مع غزة، ووجهت له تهم "إثارة النعرات المذهبية" و"التجمهر غير المشروع".

تُظهر هذه الوقائع نمطاً واضحاً من التضييق المنهجي الذي يهدف إلى خلق أجواء من الترهيب المجتمعي لمنع ممارسة الحقوق المدنية. ولم تكن النساء الناشطات بمنأى عن هذا القمع، بل كن هدفاً مباشراً له.

خامساً: حقوق المرأة: استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان

امتدت حالة القمع التي سادت في الأردن خلال 2025 لتشمل النساء، مع تركيز خاص على استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان على خلفية أنشطتهن السلمية أو تعبيرهن عن التضامن مع غزة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُعد الحالات الموثقة أدناه دليلاً ملموساً على هذا الاستهداف الممنهج:

- عبير الجمال: في آذار/مارس، حُكم على الناشطة بالسجن ستة أشهر وغرامة مالية، ليس بسبب نشاط سياسي، بل بسبب تلقيها تبرعات إنسانية أثناء تواجدها في غزة.

[3] الأردن: السلطات تقمع المتضامنين مع غزة، صحفيات بلا قيود، 15 إبريل 2025

- عاليا الحجاوي، حنان كتانة، وختام ارشيد: في نيسان/أبريل، تم اعتقال الناشطات الثلاث في إربد بقرار إداري ودون توجيه أي تهمة، وذلك أثناء استعدادهن للمشاركة في قافلة دعم إنساني لغزة.
- المهندسة بشرى العبسي: اعتُقلت إدارياً بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، واحتُجزت في الحبس الانفرادي بعد إضرابها عن الطعام احتجاجاً على اعتقالها غير القانوني. وبعد الإفراج عنها بعد 13 يوماً، تم فصلها من عملها في 30 تموز/يوليو.
- انشراح صندوقة: كشفت الناشطة عن استدعائها من قبل المخابرات العامة وتلقيها تهديدات بسبب مواقفها الداعمة لغزة. وقد علّقت على ذلك بقولها إن "قلم امرأة خمسينية عرجاء لا يمكن أن يشكل تهديداً لأمن الدولة".

إن استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان لا يمثل انتهاكاً لحقوقهن الفردية فحسب، بل هو جزء من توجه عام للدولة نحو تقليص مساحة المجتمع المدني بأكملها وإسكات الأصوات المستقلة.

خاتمة

يخلص هذا التقرير إلى أن ممارسات السلطات الأردنية التي وثّقت خلال عام 2025 تعكس نمطًا متكررًا ومنهجيًا يهدف إلى تقويض الحقوق الأساسية وإغلاق المجال العام. حيث اعتمدت هذه الممارسات على استخدام قوانين فضفاضة، مثل قانوني منع الجرائم والجرائم الإلكترونية، لتبرير الاعتقالات التعسفية، وقمع التجمعات السلمية، وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ويشمل هذا التضييق الاستهداف المباشر للقيادات السياسية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يشكل انتهاكًا واضحًا ومستمرًا لالتزامات الأردن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن حقوق حرية الرأي والتعبير والتجمع والمشاركة السياسية.

الإمارات: "قمع عابر للحدود" وازدواجية في المعايير الدولية

شـهد الوضـع الحقوقي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من أواخر عام 2024 إلى أواخر عام 2025 استمرارية في الأنماط القمعية وتصـعيداً في بعض التكتيكات المقلقة. يسـتمر اسـتخدام تشـريعات الأمن القومي الواسـعة النطاق كأداة رئيسـية لتجريم الأنشـطة السـلمية، مما يؤدي إلى إغلاق شـبه كامل للفضاء المدني وإسكات الأصوات الناقدة.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يشـكل تحليل الإطار السـياسـي والقانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة أهمية اسـتراتيجية لفهم البيئة الحقوقية السـائدة. إن طبيعة النظام السـياسـي، ودرجة اسـتقلال القضـاء، والتشريعات التي سُنّت أو دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة 2024-2025، تشكل مجتمعةً الأساس الذي تُبنى عليه كافة الحقوق والحريات في الدولة. وأي تغييرات في هذا الإطار تؤثر بشـكل مباشـر على قدرة الأفراد على ممارسـة حقوقهم الأسـاسـية، وتحدد نطاق وحدود الحريات المدنية والسياسية المتاحة.

- **النظام السياسي والبرلماني**

النظام السياسي الإماراتي هو نظام ملكي وراثي اتحادي، حيث تتركز السلطة السيادية في أيدي حكام الإمارات السـبع، لكن الفوارق الكبيرة في الثروة تضـع معظم السـلطة الفعلية في يد العاصـمة أبوظبي. ويلعب جهاز أمن الدولة دوراً مهيمناً في الحياة العامة، مع وجود قوانين فضفاضة تتيح له قمع المعارضة وحرية التعبير.

أما المجلس الوطني الاتحادي، فيبقى هيئة اسـتشـارية ذات صـلاحيات تشـريعية ورقابية محدودة. تتألف عضويته من 40 عضواً، يتم تعيين نصفهم مباشرة من قبل الحكام، بينما يُنتخب النصف الآخر من قبل هيئة انتخابية محدودة يختار أعضاءها الحكام أنفسهم، مما يثير تسـاؤلات جدية حول مدى تمثيله للمجتمع وقدرته على العمل كسـلطة مسـتقلة وفعالة.

- **طبيعة القضاء والعدالة**

تفتقر السـلطة القضـائية في الإمارات إلى الاسـتقلال، لا سـيما في القضـايا ذات الطابع السياسي أو المتعلقة بأمن الدولة، حيث يظهر تأثير السلطة التنفيذية وجهاز أمن الدولة بشـكل واضـح، مما يقوض ضـمانات المحاكمة العادلة. وتُعد قضـية "الإمارات 84" دليلاً صـارخاً على هذا الواقع. ففي 4 مارس/آذار 2025، رفضـت محكمة أمن الدولة العليا استئناف المدافع البارز عن حقوق الإنسان محمد الركن، وأيدت حكماً إضافياً بسجنه لمدة 25 عاماً. وجاء هذا الحكم بعد أن كان الركن قد أوشك على إنهاء حكمه السابق البالغ

10 ســنوات، مما يثير مخاوف جدية بشــأن مبدأ (عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين)، وهو مبدأ أساسي في القانون الجنائي الدولي.

وفي تصـعيد قضـائي كبير ضـمن نفس القضـية، أُدين الناشـطان البارزان أحمد منصـور والأكاديمي ناصر بن غيث مجدداً في يوليو/تموز 2024، وحُكم على كل منهما بالسجن لمدة 15 عاماً إضــافية، بينما كانا يقضــيان بالفعل أحكاماً ســابقة. وتؤكد التقارير أن محاكماتهما افتقرت إلى معايير الإجراءات القانونية الواجبة وتضـمنت فترات طويلة من الحبس الانفرادي.

- **طبيعة الإطار القانوني وعلاقته بحقوق الإنسان**

لم تصـادق دولة الإمارات على مواثيق دولية رئيسـية لحقوق الإنسـان، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، مما يحد من آليات المسـاءلة الدولية. وشــهدت الفترة قيد المراجعة دخول تشــريعات محورية حيز التنفيذ، كان لها تأثيرات متباينة على المشهد الحقوقي.

إن هـذا الإطـار القـانوني المشــدد، لا ســيمـا خفض معـايير الإثبـات وتطبيق قوانين الجرائم الإلكترونية بشكل واسع، يمكّن بشكل مباشر الانتهاكات المحددة للحقوق المدنية التي سيتم تفصيلها في القسم التالي.

التشريعات الجديدة وأثرها

مقارنة بين القانون المعلن وتأثيره الواقعي على الحريات

قانون الأحوال الشخصية

15 أبريل 2025

* مساواة في الميراث، حضانة مشتركة.
* اســتمرار التمييز في زواج المســلمة بغير المسلم.

قانون تنظيم الإعلام

يوليو 2025

* مساواة في الميراث، حضانة مشتركة.
* اســتمرار التمييز في زواج المســلمة بغير المسلم.

قانون مكافحة غسل الأموال

نوفمبر 2025

* مكافحة الجرائم المالية.
* خفــض عتبة الإدانــة (أدلــة ظرفية) لاستهداف المجتمع المدني.

ثانياً: الحقوق المدنية الأساسية

يُعد الحق في الحرية والسلامة الشخصية حجر الزاوية في منظومة حقوق الإنسان الدولية. يوثق هذا القسم ممارسات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، وبشكل خاص، التكتيكات المتصاعدة للقمع العابر للحدود التي لوحظت خلال الفترة 2024-2025، والتي تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة خارج حدود الدولة.

- **الاعتقال التعسفي والاحتجاز**

استمرت السلطات في ممارسة الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتُعد قضيتا أحمد منصور ومحمد الركن مثالين رئيسيين على كيفية استخدام الأحكام القضائية الإضافية لإطالة أمد احتجازهما إلى أجل غير مسمى، مما يمثل انتهاكاً مستمراً لحقهما في الحرية.

- **القمع العابر للحدود**

شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في أساليب السلطات الإماراتية لاستهداف منتقديها المقيمين في الخارج، مما يشير إلى توسيع نطاق القمع إلى ما وراء الحدود الوطنية.

  - عبد الرحمن يوسف القرضاوي: في يناير/كانون الثاني 2025، تم ترحيل الشاعر والناشط عبد الرحمن يوسف القرضاوي من لبنان إلى الإمارات. استند توقيفه في لبنان أواخر عام 2024 على مذكرتي توقيف من كل من مصر والإمارات؛ حيث كانت مصر تطالب بتسليمه بتهم تتعلق بـ"نشر أخبار كاذبة"، بينما طلبت الإمارات ترحيله بتهمة "التحريض على الدولة". ومنذ تسليمه للسلطات الإماراتية، لا تتوفر معلومات مؤكدة عن مصيره أو وضعه القانوني.
  - جاسم راشد الشامسي: في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أُفيد بالاعتقال المزعوم للصحفي والناشط الإماراتي في دمشق، سوريا. ويُعتقد أن هذا الاعتقال تم بطلب من السلطات الإماراتية، مما يمثل مثالاً على التعاون الأمني الإقليمي لاستهداف المعارضين السياسيين.
  - استهداف أسر المعارضين: في تطور مقلق لوحظ في يناير/كانون الثاني 2025، بدأت السلطات باستهداف أسر وأعمال المعارضين المنفيين. يهدف هذا التكتيك إلى فرض شكل من أشكال العقاب الجماعي، وخلق عزلة تامة للمعارضين عبر قطع شبكات دعمهم المالية والعاطفية.

إن ملاحقة النشطاء في الخارج تمثل تفادياً متعمداً للمعايير القانونية الدولية، حيث يتم اعتقال الأفراد دون ضمانات المحاكمة العادلة أو الوصول الفوري إلى محام. ومن

منظور قانون حقوق الإنسان، فإن استخدام دولة ثالثة لتنفيذ أمر اعتقال تعسفي يجعل احتجاز النشطاء في تلك الدولة "تعسفياً" ويندرج ضمن الانتهاكات التي تستهدف الحق في حرية التعبير والتنقل.

- **التعذيب وأوضاع السجون**

استمرت الادعاءات بسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، مع غياب آليات مساءلة فعالة للتحقيق في هذه المزاعم. وقد أكدت التقارير أن الاحتجاز الانفرادي المطول، الذي تعرض له ناشطون بارزون مثل أحمد منصور وناصر بن غيث،[4] لا يزال ممارسة قائمة. ويُعد الاحتجاز الانفرادي المطول انتهاكاً للمواثيق الدولية ويمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب أو سوء المعاملة.

في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني توفي معتقل الرأي ورجل الأعمال علي عبدالله فتح علي الخاجة (58 عاماً) داخل سجن الرزين في أبوظبي، بعد 13 عاماً من الانتهاكات. وتؤكد صحفيات بلاقيود أن وفاته تمثل جريمة "قتل بطيء" نتيجة الإهمال الطبي المتعمد وظروف الاحتجاز القاسية، مما يُحمّل السلطات الإماراتية المسؤولية الجنائية الكاملة. وتطالب المنظمة بفتح تحقيق دولي مستقل وفوري في ملابسات وفاة الخاجة الذي استمر احتجازه تعسفياً في "مراكز المناصحة" بعد انقضاء محكوميته الأصلية، وتمت إعادة محاكمته وحكمه بالسجن مجددًا قبل وفاته.[5]

إن القيود لا تقتصر على السلامة الجسدية فحسب، بل تمتد لتشمل الحقوق الفكرية، وفي مقدمتها حرية التعبير، التي تواجه قيوداً صارمة.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام والإنترنت

تستخدم الإمارات استراتيجية متكاملة لفرض السيطرة على الفضاء الرقمي، حيث يتم الجمع بين التشريعات الفضفاضة (قانون الجرائم الإلكترونية) وأدوات المراقبة المتقدمة (برامج التجسس) والممارسات الإدارية (الترخيص الإجباري للمحتوى) لإغلاق الفضاء المدني تماماً. ويتحول القمع من عقاب على النشاط السياسي المباشر إلى تجريم أي شكل من أشكال الانتقاد السلمي أو التعبير العادي على وسائل التواصل الاجتماعي.

[4] UAE sends social media users to public prosecution for violating media and cybercrime laws | World News - Times of India, https://timesofindia.indiatimes.com/world/middle-east/uae-sends-social-media-users-to-public-prosecution-for-violating-media-and-cybercrime-laws/articleshow/123538623.cms

[5] https://wjwc.org/ar/press-releases-ar/2025-11-22-10-15-08

- **ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين**

استمر تجريم النشاط الحقوقي والصحفي السلمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعد الحكم الإضافي بالسجن 25 عاماً ضد المدافع عن حقوق الإنسان محمد الركن (مارس/آذار 2025)، والاعتقال المزعوم للصحفي جاسم راشد الشامسي (نوفمبر/تشرين الثاني 2025)، دليلاً على استخدام القضاء والأجهزة الأمنية لتكميم الأفواه. كما يستمر سجن الناشط الأردني أحمد العتوم، الذي يقضي حكماً بالسجن 10 سنوات بسبب منشورات سلمية على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤكد الاستخدام العقابي لقوانين الجرائم الإلكترونية.

- **حرية الصحافة والقوانين المقيدة**

تعتبر بيئة العمل الإعلامي في الإمارات مقيدة بشدة، حيث يظل قانون الجرائم الإلكترونية الأداة الرئيسية لقمع الانتقادات. وفي أغسطس/آب 2025، أحال مكتب الإعلام الوطني مجموعة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى النيابة العامة الفيدرالية لانتهاكهم معايير المحتوى الإعلامي[6]. ويؤكد هذا الإجراء الاستراتيجي على تحول نحو "الرقابة الوقائية" وتضييق الخناق على أي شكل من أشكال النشر العام غير المرخص.

- **المراقبة الرقمية**

استمرت السلطات في استخدام أدوات المراقبة المتقدمة كآلية ممنهجة للقمع. ففي فبراير/شباط 2025، قدمت منظمات غير حكومية بياناً إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،[7] وثقت فيه استمرار استخدام الإمارات لبرامج التجسس مثل "بيغاسوس" لاختراق أجهزة النشطاء والصحفيين والمنفيين، مما يمثل انتهاكاً جسيماً للحق في الخصوصية وحرية التعبير.

- **الحرية الأكاديمية**

أثرت البيئة القمعية بشكل مباشر على الحرية الأكاديمية. فبالإضافة إلى المخاوف التي أثارها قانون تنظيم الإعلام الجديد، شهد العام الدراسي 2024-2025 اتخاذ إجراءات قمعية من قبل سلطات الإمارات وإدارة جامعة نيويورك أبو ظبي ضد الطلاب الذين نددوا بالحرب في غزة.[8] شملت هذه الإجراءات الترحيل والإيقاف عن الدراسة، مما يمثل انتهاكاً لحرية التعبير والتجمع السلمي في الحرم الجامعي.

---

[6] National Media Office refers social media users to Public Prosecution
https://www.nmo.gov.ae/en/presidential-news/national-media-office-refers-social-media-users-to-public-prosecution

[7] A/HRC/58/NGO/27 General Assembly, https://docs.un.org/en/A/HRC/58/NGO/27

[8] طالب في جامعة نيويورك تحدث لـ"صحفيات بلاقيود" في أغسطس/آب2025م.

تمتد هذه القيود المفروضة على حرية التعبير بشكل طبيعي لتشمل الحق في التجمع وتكوين الجمعيات، وهما ركيزتان أساسيتان لأي مجتمع مدني فعال.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

يرتبط الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات ارتباطاً وثيقاً بوجود مجتمع مدني مستقل ونشط. وقد أدت البيئة القانونية والسياسية في الإمارات خلال الفترة 2024-2025 إلى الحيلولة دون ممارسة هذين الحقين بشكل فعال، مما أدى إلى غياب أي فضاء يمكن من خلاله التعبير عن الرأي الجماعي أو مساءلة السلطات.

لا يزال الفضاء المدني في الإمارات "مغلقاً بشدة"، حيث يُلاحظ الغياب التام لأي منظمات حقوقية مستقلة مرخصة للعمل داخل البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن غياب التجمعات السلمية في الإمارات ليس مؤشراً على الرضا العام، بل هو دليل على فعالية سياسة الردع الأمني والقانوني القاسية. وتُستخدم حادثة محاكمة 57عاملاً بنغلاديشياً في يوليو/تموز 2024 بتهم أمنية لمشاركتهم في مظاهرة غير مرخصة (قبل العفو عنهم وترحيلهم) كسابقة تُظهر العواقب الوخيمة لممارسة هذا الحق[9].

علاوة على ذلك، يرتبط تكتيك استهداف أسر وأعمال المعارضين المنفيين بالهدف الاستراتيجي لتجفيف أي تمويل محتمل للجمعيات المستقلة، حتى تلك التي قد تعمل من الخارج، مما يضمن سيطرة الدولة الكاملة على المشهد المدني.

غياب التجمعات السلمية في الإمارات ليس مؤشراً على الرضا العام، بل هو دليل على فعالية سياسة الردع الأمني والقانوني القاسية. إن القيود المفروضة على ترخيص الجمعيات المستقلة، واستخدام تكتيكات استهداف أسر المعارضين المنفيين، يعكس هدفاً استراتيجياً لضمان عدم وجود أي فضاء مدني أو اجتماعي مستقل يمكن أن يطالب بالإصلاح أو يعارض السياسات الحكومية.

إلى جانب هذه القيود على الحقوق المدنية والسياسية العامة، تواجه فئات سكانية محددة تحديات هيكلية خاصة بها.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

تُعتبر أوضاع الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والعمال المهاجرون، مؤشراً حقيقياً على مدى التزام الدولة بمعايير حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويكشف تحليل أوضاع هذه الفئات خلال الفترة 2024-2025 عن فجوات هيكلية في منظومة الحماية، حيث تتناقض الإصلاحات التشريعية أحياناً مع الممارسات الفعلية على الأرض.

[9] https://freedomhouse.org/country/united-arab-emirates/freedom-world/2025

Women Journalists Without Chains
الوضع القانوني والسياسي
بنية النظام وتأثيره على الحقوق
المؤسسة
الوضع الحالي (2025)
التأثير على الحقوق
المجتمع المدني
مغلق تماماً 0 منظمات مستقلة
غياب القدرة على المساءلة أو الرصد الداخلي
القضاء
خاضع للسلطة التنفيذية وأمن الدولة
غياب ضمانات المحاكمة العادلة
المجلس الوطني
40 عضواً (50٪ تعيين - 50٪ انتخاب مقيد)
دور استشاري فقط، صلاحيات تشريعية محدودة
تناقض الخطاب والسياسة الخارجية
مقارنة بين الخطاب الدبلوماسي والممارسات الموثقة
الملف
الخطاب الرسمي / التعهد
الواقع الموثق / الانتهاك
حرب السودان
توقيع "إعلان حماية العاملين بالإنسانية" (سبتمبر 2025)
اتهامات بدعم عسكري لـ "قوات الدعم السريع" (خرق حظر الأسلحة).
المناخ والبيئة
استراتيجية الحياد الصفري (2025-2050)
فشل حماية عمال البناء من "الإجهاد الحراري" القاتل
سلوك الشركات بالخارج
الاستثمار المسؤول
تهديد مدافعين عن البيئة في كولومبيا (شركة MDC Industry)

- **حقوق المرأة**

شهدت حقوق المرأة تطوراً تشريعياً مهماً مع بدء نفاذ قانون الأحوال الشخصية الجديد في 15 أبريل/نيسان 2025. وقد قدم القانون تحسينات إيجابية، أبرزها إقرار المساواة في الميراث بين الذكور والإناث ومنح حق الحضانة المشتركة للوالدين. ومع ذلك، لا يزال القانون يحتوي على أحكام تمييزية، لا سيما القيود المفروضة على زواج المرأة المسلمة من غير المسلم[10]، مما يعكس استمرار التناقض بين التحديث القانوني والقيود الاجتماعية.

وعلى الرغم من تطبيق تعديلات قانونية في 2025 (مثل زيادة إجازة الأمومة إلى 60 يوماً وتعديل اختصاصات وزارة الموارد البشرية MOHRE في فض النزاعات)[11]، فإن الإنفاذ يظل قاصراً في القطاعات الأكثر ضعفاً.

- **حقوق العمال المهاجرين**

على الرغم من وجود بعض الإصلاحات القانونية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين التشريع والإنفاذ الفعلي لحماية العمال المهاجرين، الذين يشكلون الغالبية العظمى من القوة العاملة. تشمل:

- **سرقة الأجور:** لا تزال غالبية العمالة المنزلية مستبعدة من "نظام حماية الأجور" الإلزامي، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لعدم دفع الأجور أو تأخيرها.[12]
- **مصادرة جوازات السفر:** على الرغم من حظرها قانوناً، لا تزال هذه الممارسة شائعة، مما يقيد حرية العمال ويجعلهم أكثر عرضة للاستغلال.
- **مخاطر الحرارة:** يواجه عمال البناء انتهاكات واسعة النطاق ومخاطر صحية مرتبطة بالحرارة، مما يعكس فشلاً في ربط الأهداف المناخية المعلنة للدولة بحقوق الإنسان الأساسية.

يُظهر هذا التناقض أن الإصلاحات القانونية تركز على تحقيق الامتثال الخارجي (مثل تقارير الاتجار بالبشر)، دون معالجة القضايا النظامية المتعلقة بالإنفاذ في القطاعات غير المنظمة كخدم المنازل.

---

[10] The Personal Status Regimes in the UAE — What's New and What Are the Implications for Private International Law? A Brief Critical Appraisal, https://conflictoflaws.net/2025/the-personal-status-r-in-the-uae-whats-new-and-what-are-the-implications-for-private-international-law-a-brief-critical-appraisal/

[11] UAE Supports Efforts to Implement Humanitarian Truce and Achieve Immediate Ceasefire in Sudan, https://www.mofa.gov.ae/en/MediaHub/News/2025/11/5/5-11-2025-uae-sudan

[12] 2025 Trafficking in Persons Report: United Arab Emirates - State Department, https://www.state.gov/reports/2025-trafficking-in-persons-report/united-arab-emirates/

سادساً: النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني

يُظهر الموقف الإماراتي تجاه القانون الدولي الإنساني ازدواجية واضحة بين الخطاب الدبلوماسي الرسمي والتقارير الموثقة حول دورها في النزاعات الإقليمية، وتحديداً في السودان. هذا التناقض يثير مخاوف جدية حول المساءلة والالتزام بالمعايير الدولية.

الخطاب الرسمي الداعم للقانون الدولي الإنساني	الاتهامات الموثقة بانتهاك القانون الدولي الإنساني
22 سبتمبر/أيلول 2025: توقيع الإمارات على "إعلان حماية العاملين في المجال الإنساني"، مؤكدة التزامها بدعم القانون الدولي الإنساني.	خلال عام 2025: استمرار الاتهامات الموثقة بأن الإمارات تقدم دعماً عسكرياً لقوات الدعم السريع في السودان، وهي جماعة متورطة في فظائع واسعة النطاق، وذلك في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.
5 نوفمبر/تشرين الثاني 2025: إدانة وزارة الخارجية بشدة استهداف المدنيين والمرافق الحيوية في مناطق النزاع، واعتبار ذلك "انتهاكاً صارخاً".	نفت السلطات الإماراتية هذه الاتهامات ووصفتها بأنها "حملة تضليل"، مؤكدة أنها تتبنى موقفاً محايداً يسعى للوساطة.

يثير هذا التناقض مخاوف جدية حول المساءلة الدولية، خاصة مع عدم وجود تقارير عن بدء السلطات الإماراتية أي تحقيقات داخلية مستقلة وشفافة بشأن هذه المزاعم الخطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

سابعاً: البيئة والمناخ وحقوق الإنسان

مع تزايد أهمية الربط بين العمل المناخي وحقوق الإنسان عالمياً، يُقيّم هذا القسم كيفية تعامل الإمارات مع هذه العلاقة، مسلطاً الضوء على الفجوات بين أهدافها المناخية الطموحة، وحماية الفئات الضعيفة، والمسؤوليات الحقوقية لشركاتها العاملة في الخارج.

وتواصل الإمارات وضع أهداف طموحة في مجال العمل المناخي، مثل "استراتيجية الحياد الصفري 2025-2050".[13] ومع ذلك، تظل هناك فجوة كبيرة بين هذه الأهداف وحماية حقوق

[13] The United Arab Emirates' Third Nationally Determined Contribution (NDC 3.0) - UNFCCC, https://unfccc.int/sites/default/files/2024-11/UAE-NDC3.0.pdf

الإنسان على أرض الواقع. ويُعد الإخفاق في توفير حماية كافية للعمال المهاجرين من مخاطر الحرارة الشديدة، الذين يمثلون العمود الفقري لقطاع البناء، فشلاً في ربط السياسات المناخية بحقوق الإنسان الأساسية، لا سيما الحق في بيئة عمل آمنة وصحية.

في الوقت ذاته تثير عمليات الشركات الإماراتية في الخارج تساؤلات حول التزامها بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان. ففي مارس/آذار 2025، أرسل مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة رسائل رسمية إلى كل من حكومة الإمارات وشركة MDC Industry Holding Company LLC الإماراتية، بشأن التهديدات والتجريم المزعوم الذي يواجهه المدافعون عن البيئة في كولومبيا بسبب معارضتهم لمشاريع تعدين مرتبطة بالشركة.[14]

تكشف هذه الحادثة عن ضرورة توسيع نطاق المساءلة ليشمل العمليات الخارجية للشركات الإماراتية، لضمان عدم تسبب استثماراتها في انتهاكات حقوق الإنسان في الخارج.

خاتمة

يرسم مجمل التطورات خلال الفترة بين أواخر 2024 وأواخر2025 صورة معقدة لوضع حقوق الإنسان في الإمارات، حيث تتوسع تكتيكات قمع الحقوق المدنية والسياسية بالتوازي مع إصلاحات تشريعية محدودة. وتستمر السلطات في توظيف إطار قانوني فضفاض لإنهاء أي مساحة للمجتمع المدني (كما ظهر في أحكام محمد الركن واستمرار سجن أحمد العتوم وتخفيض عتبة الإثبات الجنائي)، مع توسيع نطاق القمع ليشمل ما وراء حدودها من خلال عمليات الترحيل واستهداف أسر المعارضين المنفيين وارتباطات الشركات الخارجية. وتبرز فجوة صارخة في ازدواجية الدور الدولي بين الخطاب الداعم للقانون الدولي الإنساني والاتهامات الموثقة بدعم الأطراف المتحاربة في السودان، مع استمرار الانتهاكات الممنهجة لحقوق العمال المهاجرين، وخاصة عمال المنازل.

بناءً على هذه الانتهاكات الموثقة، يصبح من الضروري اتخاذ خطوات جادة وفورية لمعالجة هذه التحديات. وفي هذا السياق، تُطالب التوصيات الخمس التي تبنتها منظمة "صحفيات بلا قيود" بالمراجعة الفورية للتشريعات الأمنية سيئة السمعة لضمان توافقها مع المعايير الدولية، والإنهاء العلني والفوري لجميع أشكال القمع العابر للحدود واستهداف الأسر. كما يجب العمل على تعزيز استقلال القضاء وعلنية الإجراءات، وتحسين إنفاذ قوانين العمل لحماية

[14] UN experts denounce threats and stigmatization against defenders of water and the Santurbán páramo; demand protection for their work, https://www.ciel.org/news/un-denounces-threats-against-santurban-defenders/

العمالة المنزلية بشـكل خاص، بالإضـافة إلى المطالبة بالمسـاءلة والشـفافية الكاملة بشـأن الاتهامات الموجهة حول دعم الأطراف المتحاربة في النزاعات الإقليمية.

البحرين: سطوة الأمن

شـــهدت البحرين بين أواخر 2024 و2025، تدهوراً حقوقياً ممنهجاً نتيجة الهيمنة المطلقة للســـلطتين التنفيذية والأمنية، حيث شُـــرعن القمع عبر قوانين قيّدت الحريات الرقمية والعامة. وتفاقمت انتهاكات الاعتقال التعســـفي والتعذيب واســـتهداف النشـــطاء وســـط غياب المحاكمات العادلة، لتمتد المعاناة إلى الفئات المســـتضـــعفة كالنســـاء والأطفال والعمال المهاجرين، وهو واقع يوثقه التقرير بالأدلة مفنداً الدعاية الرسمية حول الإصلاح الدستوري والحقوقي.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يمثل الإطار السـياسـي والقانوني الأسـاس الذي تُبنى عليه حماية حقوق الإنسـان أو انتهاكها. في البحرين، تم تشـــكيل هذا الإطار خلال الفترة التي يغطيها التقرير لخدمة المصـــالح الأمنية على حساب الحقوق الدستورية والالتزامات الدولية، مما خلق بيئة تسمح بالانتهاكات وتكرس ثقافة الإفلات من العقاب.

- **هيمنة السلطة التنفيذية والأمنية**

يوجد تناقض صارخ بين الصورة الرسمية للبحرين كـــ "ملكية دستورية" والواقع العملي الذي يثبت الســـيطرة النافذة للأجهزة الأمنية. يســـتمر جهاز الأمن الوطني (NSA) في فرض نفوذه الواســـع على المؤســـســـات المدنية، بما في ذلك وزارات العدل والصـــحة والعمل، مما يقوض اســتقلالها. [15] ويتجلى هذا التأثير بشـكل خاص في قطاع العدالة، حيث يتعرض القضـاة ووكلاء النيابة لضـغوط مباشـرة في القضـايا ذات الطابع السـياسـي، مما يفرغ مبدأ الفصـل بين السـلطات من مضمونه.

وفي حين تروج الحكومة لتصـــدرها في تقرير غالوب 2025 حول "الالتزام بالقانون والنظام"[16]، تشير الأدلة الموثقة إلى أن هذا "النظام" هو في الواقع نظام قسري يهدف إلى خدمة مصالح الأجهزة الأمنية ويقوض سيادة القانون الحقيقية القائمة على العدالة وحماية الحقوق.

- **السيطرة التشريعية وتقنين القمع**

أظهر البرلمان خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير دوراً يقتصـــر على كونه أداة لتمرير التشـــريعات القمعية بدلاً من ممارسـة دوره كسـلطة رقابية مسـتقلة. وكان إقرار تعديلات قانون الصـحافة

[15] الإصلاح في البحرين وهيمنة جهاز الأمن الوطني, https://www.bahrainmirror.com/news/65247.html

[16] البحرين تتصدر الدول العربية في الالتزام بالقانون والنظام وفق تقرير Gallup 2025, تم الوصول بتاريخ نوفمبر 10, 2025، https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1413973

والإعلام الإلكتروني لعام 2025 أبرز مثال على ذلك، حيث اعتُبرت "انتكاسة تشريعية خطيرة" لحرية التعبير[17]. وتضمنت التعديلات بنوداً إشكالية أبرزها:

- **إلغاء مضلل لعقوبة الحبس:** على الرغم من الترويج لإلغاء عقوبة الحبس للصحفيين، إلا أنها تظل قائمة في قوانين أخرى مثل قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب، مما يجعل الإلغاء شكلياً.
- **غرامات مالية باهظة:** فرض القانون غرامات ضخمة تصل إلى 50,000 دينار بحريني (132,800 دولار أمريكي)، ما يعزز فكرة أن الهدف منها هو "الردع والقمع المالي" للأصوات المستقلة وليس مجرد عقوبة تأديبية.
- **السيطرة على الفضاء الرقمي:** ألزم القانون "الإعلام الإلكتروني"، بما في ذلك المواقع الإلكترونية، بالحصول على ترخيص رسمي، مما يُخضع الفضاء الرقمي للسيطرة المباشرة للدولة.
- **مصطلحات فضفاضة:** استُخدمت مصطلحات غامضة مثل "المساس بالمصلحة العليا للدولة"، مما يسمح للسلطات بالتفسير التعسفي وتجريم أي محتوى لا ترغب فيه.

وبالتوازي مع ذلك، وسعت تعديلات قانون العقوبات لعام 2025 من نطاق التجريم في المادة 372 لتشمل منع التقاط الصور أو تسجيل المحادثات في أماكن خاصة، وهو ما يمكن استغلاله كغطاء قانوني لقمع توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. كما استمرت السلطات في استخدام مواد قانون العقوبات بشكل روتيني لملاحقة الأفراد، ولا سيما تجريم "إهانة ملك مملكة البحرين"، التي قد تصل عقوبتها إلى السجن سبع سنوات.

- **الأمن السيبراني والمراقبة الحكومية**

عززت السلطات من قدراتها على المراقبة الرقمية من خلال الأمر الملكي رقم (25) لسنة 2025، الذي أنشأ المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC). إن وضع هذا المركز تحت مظلة مجلس الدفاع الأعلى، وهو هيئة عسكرية وأمنية عليا، يثير مخاوف جدية بشأن الخصوصية. ويرتبط هذا التطور بتاريخ البحرين الحافل في استخدام برامج تجسس متطورة مثل "بيغاسوس" و"فين سباي" لاستهداف النشطاء والمعارضين.

- **غياب المساءلة: آليات شكلية وثقافة الإفلات من العقاب**

[17] Bahrain: halt repressive amendments to the press law https://www.accessnow.org/press-release/bahrain-halt-repressive-amendments-to-press-law/

تفتقر آليات المساءلة الداخلية، مثل الأمانة العامة للتظلمات (OGS)، إلى الاستقلالية والفعالية. فبينما يتم الترويج لها دولياً كـ "نموذج خليجي رائد"، [18] تصفها المنظمات الحقوقية بأنها "وسيلة لتبييض انتهاكات حقوق الإنسان" لا أكثر[19]. الدليل القاطع على هذا الفشل يكمن في الإحصائيات التي قدمها مؤشر التعذيب العالمي 2025: فمنذ عام 2012، تمت ملاحقة 95 ضابط شرطة بتهم تتعلق بالانتهاكات،[20] ولكن لم تصدر سوى 18 إدانة، أي بمعدل إدانة يقل عن 20٪. يعكس هذا الرقم غياب الإرادة السياسية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

إن هذا الإطار القانوني والسياسي المعيب هو الذي يسمح بشكل مباشر بالانتهاكات الممنهجة للحقوق المدنية والسياسية، والتي سيتم تفصيلها في الفصل التالي.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

تمثل الحقوق المدنية والسياسية حجر الزاوية في أي مجتمع حر، إلا أنها شهدت في البحرين تآكلاً ممنهجاً خلال فترة التقرير. يوثق هذا الفصل النتائج العملية للإطار الذي يهيمن عليه الأمن، والذي تجلى في استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب وتدهور أوضاع السجون وغياب المحاكمات العادلة.

- **الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري**

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمراراً ممنهجاً للاعتقالات التعسفية التي ركزت بشكل أساسي على قمع الحراك الشعبي المتضامن مع غزة والرافض للتطبيع. وقد شنت القوات الأمنية حملات دهم واعتقال في مناطق مثل الدراز وسترة، طالت عشرات المتظاهرين بمن فيهم قاصرون، ووجهت لهم تهم "التجمهر غير المرخص"، في تناقض صريح مع السردية الرسمية حول الإصلاح الحقوقي[21].

وعلى صعيد الإجراءات، كرست الأجهزة الأمنية ممارسة "الاختفاء القسري قصير الأمد" كأداة روتينية للتحقيق. حيث يُنقل المعتقلون، وغالباً بعد مداهمات ليلية، إلى مبنى التحقيقات

---

[18] الأمانة العامة للتظلمات: البحرين نموذج خليجي رائد في حماية حقوق الإنسان وتراجع ملحوظ في أعداد الشكاوى, ، https://bhreport.info/tzm/

[19] التقرير السنوي السادس للأمانة العامة للتظلمات وسيلة لتبييض انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين, ، https://www.adhrb.org/ar/?p=5442

[20] global torture index 2025: - bahrain factsheet, ،https://www.omct.org/site-resources/files/factsheets/Factsheet-Bahrain-EN.pdf

[21] Between Demands and Prosecution: The State of Peaceful Assembly in Bahrain During the First Quarter of 2025 (January–March) https://salam-dhr.org/between-demands-and-prosecution-the-state-of-peaceful-assembly-in-bahrain-during-the-first-quarter-of-2025-january-march/

الجنائية ويُعزلون تماماً عن العالم الخارجي والمحامين لمدد تتراوح بين أيام وأسابيع، وهي الفترة التي تُستخدم عادة لانتزاع اعترافات تحت الضغط قبل العرض الرسمي على النيابة.[22]

كما اتسع نطاق القمع ليشمل ملاحقة النشطاء الرقميين المنتقدين للسياسات الاقتصادية، والتضييق المعتاد على الشعائر الدينية خلال موسم عاشوراء في يوليو/تموز 2025 عبر استدعاء الخطباء[23]. ورغم الترويج لقانون "العدالة الإصلاحية"، استمرت الانتهاكات بحق الأطفال عبر اعتقالهم والتحقيق معهم دون ضمانات، مما يثبت سياسة "الباب الدوار"[24]؛ أي اعتقال نشطاء جدد بالتوازي مع الإفراج عن آخرين[25].

- **التعذيب وسوء المعاملة وتدهور أوضاع السجون**

لا يزال التعذيب وسوء المعاملة نمطاً ثابتاً في مراكز الاحتجاز، خاصة أثناء التحقيقات الأولية، بهدف انتزاع اعترافات تُستخدم لاحقاً كأدلة في المحاكمات[26]. وقد شهد سجن جو، السجن المركزي في البلاد، تدهوراً حاداً في الأوضاع الإنسانية، حيث اتخذت السلطات إجراءات انتقامية قاسية ضد السجناء الذين أضربوا عن الطعام احتجاجاً على الظروف المزرية. وشملت هذه الإجراءات: "حرمان السجناء من وجبات الطعام". "إطفاء مكيفات الهواء في حرارة تجاوزت 50 درجة مئوية". "الحرمان من الرعاية الصحية المطلوبة".

وفي شهادة مروعة، تعرض الطفل المحتجز (يوسف. ح)، البالغ من العمر 16 عاماً، في مارس/آذار 2025 لإساءة معاملة جسدية ونفسية شديدة، حيث أفادت التقارير بتعرضه لـ "الضرب المبرح والتهديد بالاغتصاب والتحرش به في مناطق خاصة" لإجباره على التوقيع على اعترافات مُعدة سلفاً.[27]

---

[22] Arbitrary Arrests and Detentions of Minors in Bahrain: Political Suppression Behind the Mask of Restorative Justice https://www.ecdhr.org/arbitrary-arrests-and-detentions-of-minors-in-bahrain-political-suppression-behind-the-mask-of-restorative-justice/

[23] Bahrain: Authorities Continue to Restrict Religious Freedom During Ashura 2025 https://www.adhrb.org/2025/08/bahrain-authorities-continue-to-restrict-religious-freedom-during-ashura-2025

[24] Bahrain's "Revolving Door" of Repression: New Arrests Overshadow Royal Pardons https://birdbh.org/2025/05/bahrains-revolving-door-of-repression/

[25] Bahrain: Authorities Violate Detained Children's Rights https://www.hrw.org/news/2025/03/10/bahrain-authorities-violate-detained-childrens-rights

[26] Global Torture Index 2025: Bahrain Factsheet https://www.omct.org/site-resources/files/factsheets/Factsheet-Bahrain-EN.pdf

[27] Bahrain abuse of children to quell dissent violates international law: report https://www.jurist.org/news/2025/03/bahrain-abusing-children-to-quell-dissent-violates-international-law-report/

- **غياب ضمانات المحاكمة العادلة**

يقوض "الضغط والنفوذ الأمني" الذي يمارسه جهاز الأمن الوطني استقلال القضاء بشكل كبير، مما يؤدي إلى تآكل ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في المادة 14 من العهد الدولي. ويعد الحرمان من الحق في توكيل محامٍ، خاصة في مراحل التحقيق الأولية، انتهاكاً جوهرياً يبطل الإجراءات القضائية بأكملها.

إن هذا القمع الممنهج للحقوق الجسدية والقانونية للأفراد يمتد ليشمل قمع حرية التعبير، وهو ما سيتم تحليله في الفصل التالي.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

قامت السلطات البحرينية خلال فترة التقرير بإعادة هندسة الإطار التشريعي لترسيخ القيود على حرية التعبير، خاصة في الفضاء الرقمي، وذلك في تعارض مباشر مع التزاماتها بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أدى الأثر التراكمي لهذه الإجراءات إلى توفير غطاء قانوني واسع لملاحقة النشطاء بسبب أنشطتهم على الإنترنت.

- **ملاحقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان**

استُخدمت التشريعات المقيدة، القديمة والجديدة، لملاحقة كل من يعبر عن رأي ناقد للسلطات. وقد وثقت رابطة الصحافة البحرينية 37 حالة انتهاك خلال النصف الأول من عام 2025 وحده. ومن أبرز الحالات الموثقة[28]:

فبراير/شباط 2025

شكوى النائب عبدالواحد قراطة ضد المحامي (راشد البنعلي) بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يوضح استخدام المسؤولين للأدوات الجنائية لقمع النقد الموجه إليهم.

مارس/آذار 2025

اعتقال المنشد الديني مهدي سهوان بعد إلقائه قصيدة تضامنية مع غزة، في سياق حملة أوسع للتضييق على أي مظاهر تضامن مع القضية الفلسطينية.

يونيو/حزيران 2025

استدعاء المصور سيد باقر الكامل وإجباره على توقيع تعهد بعدم نشر محتوى يتعلق بالشأن الإقليمي، في مثال على تسييس حرية التعبير وربطها بالموقف الرسمي للدولة.

[28] التقرير نصف السنوي لرابطة الصحافة البحرينية 2025: قانون مدمر ...، https://bahrainpa.org/?p=2356

- **قوانين الجرائم الإلكترونية والرقابة الرقمية**

تفتح الصياغة الفضفاضة للمادة 372 من قانون العقوبات الباب واسعاً أمام قمع توثيق انتهاكات حقوق الإنسان تحت ذريعة حماية الخصوصية. وبالتوازي مع ذلك، يشكل إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) ووضعه تحت تبعية مجلس الدفاع الأعلى تهديداً خطيراً للخصوصية والنشاط الرقمي، حيث يزيد من مخاطر استخدام أدوات المراقبة ضد النشطاء بعيداً عن أي رقابة قضائية.

وفي ظل هذه البيئة القمعية، لم تعمل أي وسيلة إعلام مستقلة في البحرين منذ أن أغلقت السلطات صحيفة "الوسط" عام 2017، مما يعكس غياباً تاماً للتعددية الإعلامية.

تمتد هذه القيود المفروضة على التعبير الفردي لتشمل التعبير الجماعي، مما يمهد الطريق لتحليل القيود المفروضة على حرية التجمع في الفصل التالي.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تفرض السلطات قيوداً منهجية لخنق المجتمع المدني المستقل، مستخدمة مزيجاً من الأدوات الإدارية والقانونية والأمنية لمنع أي شكل من أشكال التعبير الجماعي.

- **القيود على الجمعيات**

يؤثر نفوذ الأجهزة الأمنية بشكل مباشر على قرارات منح التراخيص للجمعيات، حيث يتم رفض طلبات تأسيس المنظمات الحقوقية أو السياسية المستقلة بشكل روتيني. كما يُستخدم المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2025 بشأن تنظيم جمع المال كأداة "لتجميد أموال المنظمات غير الحكومية أو خنقها ماليًا" تحت ذرائع فضفاضة، مما يزيد من تقييد عملها.

كما استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نمط استخدام القوة أو الرفض الإداري لمنع التجمعات السلمية، خاصة تلك التي تتناول قضايا حساسة. ومن أبرز الحوادث الموثقة:

- مايو/أيار ويونيو/حزيران 2025: رفضت السلطات بشكل متكرر طلبات التظاهر التي قدمتها الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، متذرعة بحجج واهية مثل "عنوان الفعالية" أو "الوضع الإقليمي" لإثبات الطبيعة التعسفية للرفض.
- 25 يونيو 2025: قامت قوات الشرطة بإزالة مظاهر العزاء الدينية في قرية الدراز، مما أدى إلى اشتباكات أسفرت عن إصابة المواطن حسن العنفوز بإصابة بليغة.
- 27 يونيو 2025: اعتقلت السلطات الشابين قاسم محمد وحسين هلال في منطقة سترة على خلفية تعليقهما يافطات دينية خاصة بموسم عاشوراء.

إن هذا النهج القمعي للحقوق الجماعية يؤثر بشكل مضاعف على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، وهو ما يتناوله الفصل التالي.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الخاصة

تؤدي الانتهاكات العامة الموثقة في هذا التقرير إلى تفاقم معاناة النساء والأطفال والعمال المهاجرين. فالأطر القانونية القائمة إما أنها تمييزية بطبيعتها أو غير مطبقة بفعالية، مما يترك هذه الفئات دون حماية كافية.

- **حقوق المرأة والأطفال**

لا يزال "قانون الأسرة الموحد لسنة 2017" يتضمن أحكاماً تمييزية ضد المرأة، حيث يكرس مفهوم طاعة الزوجة لزوجها ويمكن أن يحرمها من النفقة إذا اعتبرت "ناشز" (غير مطيعة). وعلاوة على ذلك، تشكل المادة (20) من القانون انتهاكاً للمعايير الدولية، حيث تسمح بتزويج الفتيات في سن 16 عاماً أو أصغر بإذن من المحكمة، مما يساهم في استمرار ظاهرة زواج القاصرات.

واستمر توثيق نمط مقلق من الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك: الاعتقال لأسباب سياسية، والتعرض للضرب والتهديد والتحرش أثناء التحقيق، الحرمان من الوصول إلى المحامين وعائلاتهم، الحرمان من الحق في التعليم نتيجة للاحتجاز[29].

يتفاقم هذا الوضع بسبب غياب ضمانات المحاكمة العادلة الموثق في الفصل الثاني، حيث يصبح الأطفال فريسة سهلة للاعترافات القسرية في غياب التمثيل القانوني الفعال.

- **حقوق العمال المهاجرين**

على الرغم من بعض الإصلاحات الشكلية، لا يزال نظام الكفالة قائماً ويربط تأشيرات العمال بأصحاب عملهم، مما يعرضهم للاستغلال. وتوضح الحالات التالية استمرار الانتهاكات، ففي يوليو/تموز 2025، قدم 30 عاملاً في شركة (المجد للمقاولات) شكوى جماعية لعدم استلامهم أجورهم لمدة خمسة أشهر متتالية، مع بطء شديد في إجراءات الإنصاف. [30] أما في مايو/آيار 2025: تعرض عامل بناء هندي في موقع تابع لشركة (الخليج الذهبي) لإصابة بليغة بسبب نقص معدات السلامة، وحاولت الشركة التهرب من مسؤوليتها.

خاتمة

شهدت الفترة (أواخر 2024-2025) انتكاسة حقوقية خطيرة في البحرين، حيث تحولت الانتهاكات من حوادث فردية إلى سمة هيكلية راسخة ناتجة عن تغول الجهاز الأمني وتقويض

---

[29] البحرين: السلطات تنتهك حقوق الأطفال المحتجزين | ...,Human Rights، https://www.hrw.org/ar/news/2025/03/10/bahrain-authorities-violate-detained-childrens-rights

[30] WAGES AND INDEMNITY:، https://www.lmra.gov.bh/files/cms/shared/wt-a6-booklet-wages-and-indemnity.pdf

مبدأ الفصـــل بين الســـلطات. وتعتمد الحكومة اســـتراتيجية منهجية لخنق المجال العام عبر تشريعات مقيدة وتوسع في المراقبة السيبرانية، بينما تُوظَّف آليات المساءلة الداخلية لتبييض صورة السلطة وتغطية ممارسات التعذيب والاعتقال التعسفي بدلاً من تحقيق العدالة.

أدى هذا النهج إلى ترســـيخ ثقافة الإفلات من العقاب وخنق الفضـــاء الرقمي بغطاء قانوني، مما جرد المواطنين من ضـماناتهم الحقوقية الأسـاسـية. وأمام هذا الواقع، يخلص التقرير إلى ضـــرورة اتخاذ خطوات فورية وجادة، أبرزها تعديل القوانين المقيدة للحريات، وتفكيك النفوذ الأمني على القضاء لضمان استقلاليته، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، مؤكداً أن الإصلاح الهيكلي الحقيقي هو السبيل الوحيد لحماية الحقوق الدستورية.

الجزائر: مأسسة القمع

شكلت الفترة الممتدة من أواخر عام 2024 إلى منتصف الربع الأخير من عام 2025 مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والحقوقي المعاصر للجزائر. فبعد إعادة انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون لولاية ثانية في 7 سبتمبر/أيلول 2024، تبددت التوقعات بانفراجة سياسية محتملة، حيث اتجهت السلطات نحو مسار معاكس تمامًا، يتسم بترسيخ ما يمكن وصفه بـ "السلطوية القانونية". في إطار هذا النموذج، انتقلت السلطة من إدارة الأزمة الأمنية الموروثة عن حراك 2019 إلى مأسسة القمع عبر ترسانة تشريعية وهياكل قضائية وإدارية تعمل بتناغم لتقليص الفضاء المدني بشكل ممنهج.

تميزت هذه السنة بتصاعد غير مسبوق في وتيرة الملاحقات القضائية التي لم تعد تقتصر على النشطاء السياسيين التقليديين، بل اتسعت لتشمل دوائر كانت تعتبر سابقًا بعيدة عن التجاذبات السياسية المباشرة، مثل الأدباء الروائيين العالميين، والنقابيين المستقلين، وصناع المحتوى الرقمي. وقد تم توظيف التوترات الجيوسياسية الإقليمية، لا سيما مع فرنسا والمغرب، كذريعة لتشديد القبضة الأمنية وتجريم أي صوت معارض تحت شعار "حماية الأمن القومي"، وهو ما تجسد لاحقًا في قضايا ذات أبعاد دبلوماسية.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

لم تكن الانتهاكات المرصودة خلال عام 2025 مجرد تجاوزات فردية لأجهزة إنفاذ القانون، بل كانت نتاجًا طبيعيًا لبيئة قانونية وسياسية تم تصميمها بعناية لتقليص هوامش المناورة أمام المجتمع المدني والمعارضة السياسية، وتحويل القضاء إلى أداة لفرض السيطرة. إن فهم هذا الإطار هو المفتاح لتفسير الطبيعة الممنهجة للقمع.

وأجريت الانتخابات الرئاسية في 7 سبتمبر/أيلول 2024 في مناخ اتسم بغياب المنافسة الحقيقية وإقصاء المرشحين الجديين. ورغم فوز الرئيس تبون بولاية ثانية، إلا أن العملية شابتها انتقادات حادة تتعلق بالتشكيك في استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخابات[31]. وقد شكلت هذه الانتخابات نقطة انطلاق لموجة جديدة من التشدد، حيث اعتبرت السلطة أن تجديد الولاية بمثابة تفويض شعبي للمضي قدمًا في سياساتها الأمنية والقضائية، متجاهلة الدعوات الدولية والمحلية لفتح حوار وطني شامل.

[31] Algeria: Freedom in the World 2025 Country Report, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2025

- **الترسانة القانونية: تجريم العمل المدني**

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تفعيلًا وتوسعًا في تطبيق القوانين المقيدة للحريات، والتي مثلت تحولًا جذريًا في فلسفة العقاب في الجزائر نحو مزيد من التشدد، وتكريسًا لنموذج "السلطوية القانونية".

- **المادة 87 مكرر:** استمرت السلطات في استخدام هذه المادة كأداة رئيسية لقمع المعارضة السلمية. فمن خلال تعريف فضفاض للإرهاب يشمل أي فعل يهدف إلى "تغيير النظام"، سمحت هذه المادة للقضاء بتوجيه تهم جنائية ثقيلة ضد نشطاء سلميين وصحفيين ومحامين.[32] وقد انتقد المقررون الخاصون للأمم المتحدة هذه المادة بشدة، معتبرين أنها تفتح الباب لانتهاكات جسيمة تحت غطاء مكافحة الإرهاب.
- **تجريم المعلومات الاقتصادية والأمنية:** أدخلت تعديلات مايو/أيار 2024 على قانون العقوبات عقوبات تصل إلى السجن المؤبد بتهمة "الخيانة" لأي شخص يسرب معلومات تعتبر حساسة للأمن القومي أو الاقتصاد[33]. هذا الغموض القانوني وضع الباحثين والصحفيين والنقابيين تحت طائلة التهديد المستمر، وأسس الإطار القانوني لمحاكمة النقابي على معمري.34
- **قانون الصناعة السينمائية:** دخل هذا القانون حيز التنفيذ ليفرض رقابة خانقة على الإبداع. حيث يعاقب بالسجن كل من ينتج أعمالًا سينمائية تعتبر مسيئة لـ "القيم الوطنية" أو "رموز الثورة"، مما يفرض رقابة ذاتية مشددة على المبدعين.

كما أكدت المعطيات المتوفرة خلال عام 2025 استمرار التبعية الهيكلية والوظيفية للجهاز القضائي للسلطة التنفيذية. وقد تجلى ذلك بوضوح في التباين الصارخ في الأحكام وسرعة الإجراءات بناءً على الحساسية السياسية للقضايا. فبينما صدر حكم قاسٍ بـ 15 عامًا ضد النقابي المعارض على معمري، تم تحريك العفو الرئاسي بسرعة قياسية في قضية الكاتب بوعلام صنصال ذات الأبعاد الدبلوماسية[35]. ما يؤكد وجود "ضغوط سياسية تنفيذية" تمارس على

[32] Algeria 2024 Human Rights Report - State Department, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/62451_ALGERIA-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[33] 2024 Country Reports on Human Rights Practices: Algeria - State Department, https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/algeria

[34] Algerian authorities must quash outrageous 15-year sentence ..., https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2025/10/algeria-authorities-must-quash-outrageous-15-year-sentence-against-unionist-ali-mammeri/

[35] Algérie: la Cour d'Appel confirme la condamnation du polémiste Boualem Sansal, https://www.agenceecofin.com/actualites/0207-129695-algerie-la-cour-d-appel-confirme-la-condamnation-du-polemiste-boualem-sansal

القضـــاة، مما يقوض حق المواطنين في محاكمة عادلة ويؤكد دور القضـــاء كأداة ضـــمن منظومة "السلطوية القانونية".

لقد شكل هذا الإطار القانوني والسياسي القمعي الأرضية التي نمت عليها انتهاكات ملموسة وممنهجة للحقوق المدنية الأساسية.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

شكلت انتهاكات الحقوق المدنية الأساسية السمة الأبرز للمشهد الحقوقي في الجزائر خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. وقد تنوعت هذه الانتهاكات بين الاعتقال التعســـفي، ومزاعم التعذيب، والحرمان من الحق في التنقل، في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى إنهاك الخصوم السياسيين وتكميم أفواههم.

- **ملف معتقلي الرأي: الاعتقال كأداة للضبط السياسي**

رغم قرارات العفو الرئاسي المناسباتية، لا يزال ملف معتقلي الرأي يشكل جرحًا نازفًا في جسد الحقوق في الجزائر، حيث يقبع المئات في الســـجون بتهم تتعلق بممـارســـة حقوقهم الدستورية. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، رصد "فريق صحفيات بلا قيود" عشرات الاعتقالات، بلغت ذروتها في ســـبتمبر/أيلول 2025، حيث تم اعتقال ما لا يقل عن 14 ناشـــطًا وصـــحفيًا. كما جرى توثيق اعتقال ومحاكمة ما لا يقل عن 23 ناشـــطًا وصـــحفيًا خلال الأشـــهر الخمســـة الأولى من العام، وذلك على خلفية دعمهم لحملة إلكترونية احتجاجية بعنوان #Manich_Radi.

أ. قضية علي معمري: استهداف العمل النقابي بتهم الإرهاب

في سابقة قضائية خطيرة، أدانت محكمة الجنايات في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2025 النقابي والمدافع عن حقوق الإنســـان علي معمري بالســـجن النافذ لمدة 15 عامًا. اعتقل معمري في مارس/آذار 2025 بعد نشاط نقابي مكثف ومراسلات مع هيئات دولية. ووجهت إليه تهم ثقيلة شـــملت "الإشـــادة بأعمال إرهابية" و"نشـــر معلومات ســـرية"، وهي تهمة تمثل تطبيقًا مباشـــرًا للتعريف الفضفاض لـــ "تسريب المعلومات الحساسة" الذي أدخل في تعديلات قانون العقوبات. تعرض معمري للتعذيب وســـوء المعاملة أثناء الاحتجاز لإجباره على توقيع اعترافات. يمثل هذا الحكم تجريمًا غير مســـبوق للتضـــامن النقابي الدولي، ويهدف فعليًا إلى قطع صـــلة المجتمع المدني الجزائري بشبكات الدعم العالمية.[36]

[36] Algerian authorities must quash outrageous 15-year sentence ...,
https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2025/10/algeria-authorities-must-quash-outrageous-15-year-sentence-against-unionist-ali-mammeri/

ب. محمد تاجديت: التنكيل بـ "شاعر الحراك"

يجسد الناشط والشاعر محمد تاجديت حالة الإصرار الأمني على تحطيم الرموز الشبابية للحراك. بعد سلسلة من الاعتقالات، أصدرت محكمة الجنايات في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 حكمًا بالسجن لمدة 5 سنوات ضده بتهم تتعلق بـــ "الإشادة بالإرهاب" استنادًا للمادة 87 مكرر[37]. اللافت أن هذا الحكم القاسي جاء قبل يوم واحد فقط من العفو الرئاسي عن الكاتب بوعلام صنصال، مما يبرز ازدواجية فاضحة في المعايير بين النشطاء المحليين والشخصيات التي تحظى بدعم دولي.

ت. حالات أخرى بارزة

كما تضمنت الملاحقات القضائية والأحكام الصادرة العديد من الحالات البارزة التي تُجسّد استخدام القضاء لتقييد الحريات واستهدفت صحفيين وناشطين.

[37] ALGERIA: ACTIVISTS & POET COULD FACE DEATH SENTENCE: MOHAMED TADJADIT, https://www.amnesty.org/en/documents/mde28/0491/2025/en/

- **المنع من مغادرة التراب الوطني (ISTN): السجن المفتوح**

تحول المنع من السفر إلى سياسة ممنهجة لمعاقبة المعارضين والصحفيين دون محاكمة. وجرى توثيق ما لا يقل عن 23 حالة حظر سفر تعسفي. يتم فرض المنع غالبًا شفهيًا في المطارات دون تقديم وثائق قانونية، مما يحرم الضحايا من حق الطعن. تخلق هذه الممارسة غير القضائية سجنًا مفتوحًا، حيث تعزل النشطاء والصحفيين عن المحافل الدولية وشبكات الدعم دون الحاجة إلى محاكمة رسمية. ومن أبرز ضحايا هذه السياسة: الصحفي مصطفى بن جامع (الذي استمر منعه من السفر منذ أن علم بذلك خلال محاولته السفر لتونس في أبريل/نيسان2024)، والناشط الحقوقي قدور شويشة.

- **انتهاكات حقوق المهاجرين: مأساة "نقطة الصفر"**

بعيدًا عن الأضواء، واصلت الجزائر سياساتها القاسية تجاه المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. تشير التقارير الرسمية والحقوقية إلى ترحيل أعداد ضخمة تجاوزت عشرات الآلاف من المهاجرين، معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى النيجر والبلدان الأصلية، في عمليات طرد جماعي سريعة غالبًا ما تتم في ظروف غير إنسانية عبر الصحراء وتواجه انتقادات دولية. وقد أعلنت الجزائر عن منعها لأكثر من 100 ألف مهاجر من الوصول إلى الشمال خلال عامي 2024 و 2025.

تتم عمليات الطرد في ظروف قاسية، حيث يتم نقل المهاجرين، بمن فيهم نساء وأطفال، في شاحنات وتركهم في منطقة صحراوية قاحلة تُعرف بـــ "نقطة الصفر"، ليقطعوا كيلومترات مشيًا. وقد وثقت التقارير وفاة ما لا يقل عن ثمانية أشخاص نتيجة هذه الظروف اللاإنسانية.

لم يقتصر القمع على الجسد والحركة، بل امتد بقوة أكبر ليشمل الفكر والتعبير، في محاولة لفرض صمت شامل.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

لم يعد التعبير عن الرأي في الجزائر محفوفًا بالمخاطر فحسب، بل أصبح مجرّمًا بقوة القانون والممارسة القضائية. وشملت الحملة القمعية تصفية ما تبقى من الإعلام المستقل، وملاحقة الأدباء، وفرض رقابة تقنية متطورة على الفضاء الرقمي، في سياسة إسكات شاملة.

وتعتبر قضية الكاتب والروائي العالمي بوعلام صنصال (82 عاماً) المؤشر الأخطر على انعدام التسامح مع الآراء المخالفة. أُعتقل صنصال في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 ووجهت إليه تهمة "المساس بسلامة التراب الوطني" على خلفية تصريحات إعلامية ناقش فيها قضايا

تاريخية.[38] في مارس/آذار 2025، صدر حكم بسجنه 5 سنوات، مما أثار أزمة دبلوماسية مع فرنسا. وتحت وطأة الضغوط الدولية، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 أصدر الرئيس الجزائري عفواً رئاسياً خاصاً عنه لأسباب صحية بعد وساطة ألمانية[39]، ليغادر بعدها إلى ألمانيا.[40] تجسد هذه القضية توظيف "الأمن القومي" في سياق التوتر المتصاعد مع فرنسا، محولةً شخصية أدبية إلى ورقة ضغط في صراع دبلوماسي أوسع.

- **تصفية الإعلام المستقل**

قامت السلطات بتفكيك ممنهج لآخر جيوب الإعلام الحر من خلال حملة منسقة من الحل القضائي والملاحقات المستهدفة.

في 13 يونيو/حزيران 2025، أيدت محكمة الاستئناف قرار حل شركة "أنترفاس ميديا" ومصادرة أصولها، وهي الشركة الناشرة لموقعي "راديو أم" و"مغرب إيمرجنت"[41]. جاء هذا القرار ليؤكد أن العفو الرئاسي السابق عن مدير المؤسسة، الصحفي إحسان القاضي في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، كان شخصيًا ولم يشمل السماح بعودة مؤسسته للعمل، مما يمثل ضربة قاضية للتعددية الإعلامية.[42]

كما استمر اعتقال الصحفيين بتهم واهية، ومن بينهم عمر فرحات وسفيان غيروس من موقع "الجزائر سكوب" اللذان حوكما بتهمة "نشر خطاب الكراهية" بسبب فيديو انتقدوا فيه السلطات.

[38] Algeria: Freedom in the World 2025 Country Report, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2025

[39] Algérie: la Cour d'Appel confirme la condamnation du polémiste Boualem Sansal, https://www.agenceecofin.com/actualites/0207-129695-algerie-la-cour-d-appel-confirme-la-condamnation-du-polemiste-boualem-sansal

[40] Algeria's president pardons jailed writer Boualem Sansal | Freedom of the Press News, https://www.aljazeera.com/news/2025/11/12/algerias-president-pardons-jailed-writer-boualem-sansal

[41] En Algérie, la justice confirme la décision de fermeture d'« Interface Médias https://shoaa.org/fr/en-algerie-la-justice-confirme-la-decision-de-fermeture-dinterface-medias-lun-des-espaces-mediatiques-libres-les-plus-importants-du-pays/«

[42] Un journaliste relâché à la faveur d'une grâce présidentielle : Ihsane El Kadi https://www.amnesty.be/veux-agir/agir-individus/reseau-actions-urgentes/article/journaliste-relache-faveur-grace-presidentielle

خنق الحريات الرقمية والإعلامية

المجال	الإجراء المتخذ	الأثر / النتيجة
الإعلام المستقل	حل شركة "أنترفاس ميديا"	إغلاق نهائي لموقعي "راديو إم" و"مغرب إيمرجنت".
البنية التحتية للإنترنت	حجب عناوين IP لشركة Cloudflare	تعطيل عشوائي لمواقع خدمات وتجارة لا علاقة لها بالسياسة.
الإنترنت أثناء الامتحانات	قطع موجه (يونيو 2025)	استهداف تطبيقات التراسل بدلاً من القطع الشامل.
الاقتصاد الرقمي	حظر العملات الرقمية (يوليو 2025)	تجريم التعامل بها لمنع التمويل خارج النظام البنكي.
صناعة السينما	قانون السينما الجديد	سجن من ينتج أعمالاً "تسيء للقيم الوطنية" (رقابة ذاتية).

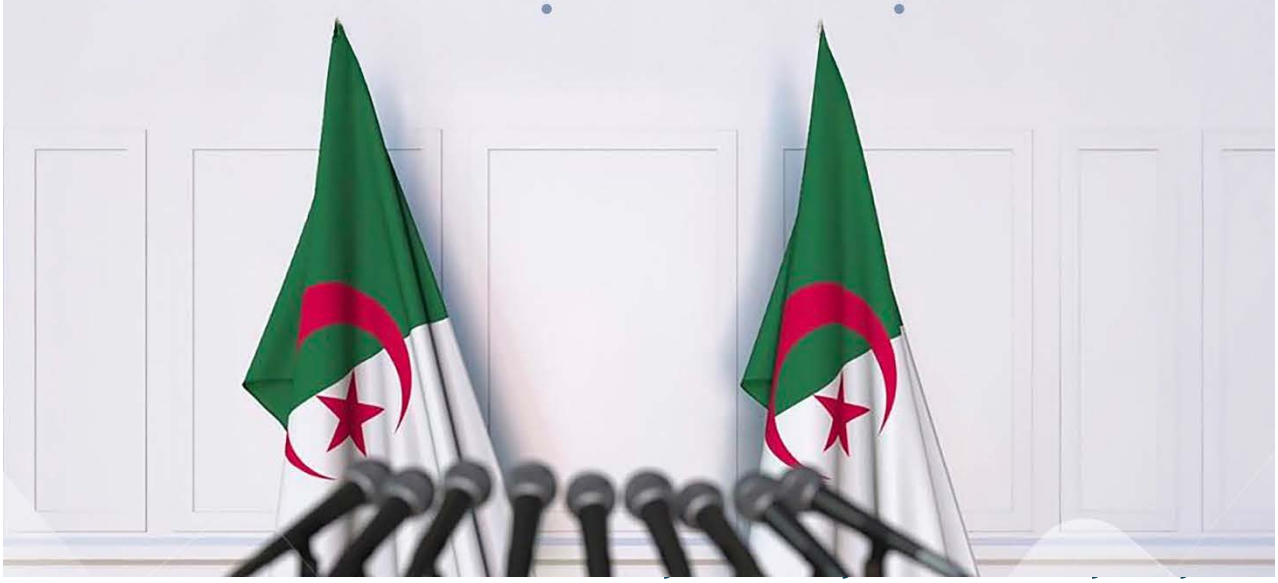

انتقلت السلطات إلى مرحلة متقدمة من الرقابة التقنية على الإنترنت، معززة قدرتها على التحكم في تدفق المعلومات.

- حجب Cloudflare: في محاولة لمنع الوصـــول إلى مواقع المعارضـــة، قامت السلطات بحجب عناوين IP تابعة لشركة Cloudflare،[43] وهي خدمة أساسية للبنية التحتية للإنترنت. أدى هذا الإجراء "الأعمى" إلى تعطيل خدمات ومواقع تقنية وتجارية عديدة لا علاقة لها بالسياسة.
- القطع الموجه للإنترنت: خلال امتحانات البكالوريا في يونيو /حزيران 2025، ولأول مرة، لم تلجأ السلطات للقطع الشامل للإنترنت، بل اعتمدت استراتيجية "القطع الموجه" وحجب تطبيقات التراسل، مما يشير إلى تطور قدراتها التقنية على التحكم الانتقائي.[44]
- حظر العملات الرقمية: في يوليو/تموز 2025، فرضـــت الجزائر حظرًا شـــاملًا وتجريمًا للتعامل بالعملات الرقمية، في خطوة تهدف إلى إحكام الســـيطرة المالية ومنع أي قنوات تمويل محتملة خارج النظام البنكي المراقب.[45]

هذا القمع الموجه لحرية التعبير ترافق مع هجوم مماثل على حرية التنظيم، في محاولة لتفكيك أي بنية مجتمعية قادرة على الفعل الجماعي.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

استكملت السلطات خلال عام 2025 عملية "تجريف" المشهد المدني والسياسي، مستخدمة القضاء الإداري والقرارات التعسفية لمنع أي نشاط جماعي مستقل، بهدف ضمان عدم تكرار أي حراك شعبي منظم في المستقبل.

- حل الأحزاب والجمعيات

شهد هذا العام إغلاقًا شبه كامل للمجال السياسي والجمعوي أمام الأصوات المعارضة، حيث تم استخدام القضاء الإداري لتصفية الخصوم. ورصدت صحفيات بلاقيود التالي:

- الحركة الديمقراطية والاجتماعية (MDS): أكد مجلس الدولة قرارات تعليق نشـــاط الحزب وغلق مقراته في عام 2025، منهيًا بذلك الوجود القانوني لأحد أعرق الأحزاب اليسارية المعارضة.[46]

---

[43] Besoin d'aide pour compiler une liste de sites web bloqués. : r/algeria - Reddit, https://www.reddit.com/r/algeria/comments/1lj7b3w/need_help_to_compile_a_list_of_blocked_websites/?tl=fr

[44] BAC 2025 en Algérie : pas de blocage total d'Internet, une première, https://www.tsa-algerie.com/bac-2025-en-algerie-pas-de-blocage-total-dinternet-une-premiere/

[45] Algeria Enacts Sweeping Crypto Ban, Criminalizing All Digital Asset Activities - TECHi, https://www.techi.com/algeria-bans-cryptocurrency-criminalizing-digital-asset-activities/

[46] Algeria: Halt Assault on Fundamental Freedoms | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2023/09/14/algeria-halt-assault-fundamental-freedoms

- حزب العمال الاشتراكي (PST): استمر تجميد نشاط الحزب، مما حرمه من أي دور في الساحة السياسية.
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD): واجه الحزب حصارًا إداريًا خانقًا. منعت السلطات عقد اجتماعاته العامة، وجامعته الصيفية، ومؤتمراته الجهوية في عدة ولايات (الجزائر العاصمة، باتنة) خلال عام 2025، متحججة بذرائع "حفظ النظام العام" أو "عدم توفر القاعات".[47]
- جمعية "راج" (RAJ): تم تثبيت قرار حل "تجمع عمل شباب"، مما يؤكد الإرادة السياسية لإنهاء تجربة الجمعيات الشبابية التي لعبت دورًا محوريًا في الحراك الشعبي.[48]

كما واجهت النقابات المستقلة حملة شرسة تهدف إلى تدجينها أو القضاء عليها. فبالإضافة إلى الحكم القاسي ضد علي معمري الذي شكل رسالة ترهيب، تعرضت "الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة" (COSYFOP) وقياديوها لمضايقات أمنية وقضائية مستمرة، حيث تم استدعاؤهم للتحقيق بتهم تتعلق بالإرهاب، في محاولة لربط العمل النقابي المطلبي بالأجندات التخريبية.[49]

- **الحريات الدينية: استهداف الأقليات**

استمر التضييق الممنهج على الأقليات الدينية، في انتهاك صارخ للدستور والمواثيق الدولية التي تكفل حرية المعتقد.

- الكنيسة البروتستانتية: تشير التقارير إلى أن 46 كنيسة من أصل 47 تابعة للكنيسة البروتستانتية في الجزائر لا تزال مغلقة بقرارات إدارية تعسفية أو أحكام قضائية.[50]

[47] Meeting interdit, opposition étouffée: le combat du RCD pour l'espace politique, https://www.laradiodessansvoix.org/post/meeting-interdit-opposition-%C3%A9touff%C3%A9e-le-combat-du-rcd-pour-l-espace-politique

[48] Algérie : dissolution d'une association de jeunes militants - Amnesty International France, https://www.amnesty.fr/liberte-d-expression/actualites/algerie-dissolution-de-l-association-rassemblement-actions-jeunesse

[49] Algerian authorities must quash outrageous 15-year sentence ..., https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2025/10/algeria-authorities-must-quash-outrageous-15-year-sentence-against-unionist-ali-mammeri/

[50] Algérie : la situation des droits humains - Amnesty International, https://www.amnesty.org/fr/location/middle-east-and-north-africa/north-africa/algeria/report-algeria/

- الطائفة الأحمدية: تواصلت الملاحقات القضائية ضد أتباع الطائفة الأحمدية بتهم "ممارسة شعائر دينية دون ترخيص" و"زعزعة إيمان المسلمين"، حيث تم اعتقال ومحاكمة العشرات في محاكمات تفتقر لمعايير العدالة.[51]

وفي خضم هذا القمع الشامل، عانت فئات محددة من انتهاكات مضاعفة، وفي مقدمتها النساء اللواتي واجهن عنفًا مجتمعيًا متصاعدًا في ظل غياب الحماية القانونية الفعالة.

[51] Compte rendu in extenso des débats - Le cas de Boualem Sansal en Algérie - Mercredi 22 janvier 2025, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/CRE-10-2025-01-22-ITM-016-03_FR.html

خامساً: حقوق المرأة

على الرغم من الخطاب الرسـمي الذي يمجد مكانة المرأة الجزائرية، إلا أن الواقع يكشـف عن وضـع مأسـاوي يتسـم بتصـاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي وقصـور الإطار القانوني عن توفير الحماية اللازمة، مما يترك النساء محاصرات بين عنف مجتمعي وقانوني.

- **ظاهرة قتل النساء**

في غياب الإحصائيات الرسمية، تقوم مبادرة "فيمينيسيد الجزائر" (Féminicides Algérie) بدور حيوي في توثيق جرائم قتل النساء، والتي كشفت عن أرقام صادمة. حيث تم رصد ما لا يقل عن 48 حالة قتل نساء خلال عام 2024، واستمرت هذه الوتيرة المقلقة في عام 2025.[52]

وتتميز الجرائم المسـجلة بوحشـية مفرطة، وغالبًا ما يكون الجناة من الدائرة العائلية الضـيقة. ومن الحالات المروعة التي وثقت في 4 يناير/كانون الثاني 2025، مقتل السـيدة خديجة بجاوي (57 عامًا) على يد ابنها.[53] وتشـير التحليلات إلى أن ما يقرب من 60٪ من الضـحايا هن أمهات، مما يضـاعف من حجم المأسـاة الاجتماعية ويخلف أعدادًا كبيرة من الأيتام في ظروف نفسـية مدمرة.[54]

- **الإطار القانوني: ثغرة "بند العفو"**

تظل الحماية القانونية للنساء قاصرة بشكل خطير بسبب استمرار العمل بـ "بند العفو"(Clause du pardon) في قـانون العقوبـات[55]. تسـمح هـذه المـادة للمعتدي بـالإفلات من المتـابعـة القضائية في حال صفح الضحية عنه. ونظرًا للضغوط العائلية والاجتماعية الهائلة التي تتعرض لها النسـاء للتنازل عن حقوقهن، تتحول هذه المادة إلى أداة لتكريس الإفلات من العقاب وتشجيع تكرار العنف. ولم يشهد عام 2025 أي تحرك تشريعي جدي من البرلمان أو الحكومة لتعديل هذه المادة أو إصلاح قانون الأسرة المثير للجدل.[56]

إضـافة إلى ذلك، رصـدت منظمة "صـحفيات بلا قيود" تزايدًا في حالات التحرش الإلكتروني والمراقبة غير القانونية بحق الصـحفيات والناشـطات، مما يؤكد أن بيئة العمل للنسـاء في

[52] Human rights in Algeria - Amnesty International, https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/north-africa/algeria/report-algeria/

[53] Feminicides-dz, https://feminicides-dz.com/

[54] Bilan des féminicides en 2024 - Feminicides-dz, https://feminicides-dz.com/articles/bilan-des-feminicides-en-2024/

[55] Féminicide en Algérie : où est le cadre juridique ? - EuroMed Droits, https://euromedrights.org/fr/publication/feminicide-en-algerie-ou-est-le-cadre-juridique/

[56] Family Law Reform in Algeria (Chapter 13) - Women and Social Change in North Africa, https://www.cambridge.org/core/books/women-and-social-change-in-north-africa/family-law-reform-in-algeria/ACA2DFEFB90EB79831FE19C989AE13B5

الإعلام تتسم بضعف الحماية وغياب آليات المساءلة. ويعكس وضع المرأة أزمة أعمق في منظومة العدالة والحماية، وهي نتيجة منطقية لسياسات الانغلاق التي طالت كل جوانب المجتمع.

خاتمة

يرسم مسح واقع حقوق الإنسان في الجزائر العام الماضي مشهدًا قاتمًا لنظام أعاد هندسة السلطوية عبر "مأسسة القمع"، محولًا إياه من إجراءات أمنية ظرفية إلى سياسة دولة ممنهجة تتستر خلف "سلطوية قانونية" تعتمد على تشريعات فضفاضة وتعديلات طالت قوانين العقوبات والإعلام. وقد ترافقت هذه السياسة مع توظيف قضاء وظيفي يفتقر للاستقلالية ويأتمر بأوامر السلطة التنفيذية، كما تجلى بوضوح في المحاكمات الكبرى لعام 2025، مما أدى إلى تفكيك فعلي لبنى المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وترك المواطن أعزل في مواجهة الآلة الأمنية، وهو نهج لم يقتصر أثره على الانغلاق الداخلي فحسب، بل رتب تكاليف دبلوماسية باهظة وضعت البلاد في عزلة دولية وموقف دفاعي حرج أمام الهيئات الأممية والشركاء الأوروبيين.

من خلال تفكيك كل سبل المعارضة المنظمة وتجريم الحريات الأساسية، فإن السلطات الجزائرية لا تضمن الاستقرار، بل تهندس مستقبلًا أكثر تقلبًا، حيث تُترك المظالم الاجتماعية لتتفاقم دون منافذ سلمية، مما يخلق الظروف ذاتها لعدم الاستقرار الذي تدعي أنها تمنعه.

السعودية: تحديث الواجهة.. قمع الداخل

اتسمت الفترة بين أواخر 2024 وأواخر 2025 في المملكة العربية السعودية بمفارقة حادة وعميقة: اندفاع لا هوادة فيه نحو التحديث الاقتصادي الفائق الذي تجسده "رؤية 2030"، يقابله قمع متصاعد ومنهجي لحقوق الإنسان الأساسية. لقد اتبعت السلطات استراتيجية مزدوجة ومتعمدة، حيث تعرض صورة من الإصلاح للاستهلاك الدولي، بينما تكثف القمع محلياً لضمان السيطرة السياسية المطلقة. إن هذه الاستراتيجية المزدوجة مصممة بشكل متعمد لفصل التحرر الاقتصادي عن الإصلاح السياسي، وتسخير التكامل العالمي لترسيخ السيطرة السلطوية في الداخل. وفي الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى تحسين صورتها العالمية، شهدت هذه الفترة تصعيداً مقلقاً في استخدام عقوبة الإعدام، وتضييقاً ممنهجاً للمساحات الرقمية، وقمعاً عنيفاً للمعارضة السلمية، مما يؤكد أن الإصلاحات المعلنة لم تمتد لتشمل حماية الحريات الأساسية أو إرساء مبادئ المساءلة.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يشكل تحليل الإطار السياسي والقانوني خطوة استراتيجية لفهم واقع حقوق الإنسان في المملكة، حيث إن طبيعة الحكم وهيكلية القضاء والتشريعات تشكل الأساس الذي تُبنى عليه انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في هذا التقرير. هذا الإطار، الذي يكرس الإفلات من العقاب ويركز السلطة، يخلق البنية القانونية والسياسية اللازمة للانتهاكات المنهجية للحقوق الأساسية.

يستمر نظام الحكم في المملكة كنظام ملكي مطلق، حيث تظل جميع الحقوق السياسية والحريات المدنية مقيدة بشكل شبه كامل. وعلى الرغم من زيادة تمثيل النساء بتعيين 19 عضواً جديداً في مجلس الشورى في سبتمبر/أيلول 2024،[57] فإن الهيئات الاستشارية تظل شكلية وتفتقر إلى صلاحيات رقابية أو تشريعية حقيقية.

وقد استمرت السلطات في توظيف استراتيجية "القمع العابر للحدود" كأداة لإسكات المعارضين في الخارج. وكما وثقت حوادث في ديسمبر/كانون الأول 2024، تستهدف السلطات أقارب المنتقدين المقيمين في الخارج وتستخدمهم كأداة ضغط سياسي لإجبار النشطاء على الصمت.[58]

[57] Saudi Arabia: Freedom in the World 2025 Country Report, https://freedomhouse.org/country/saudi-arabia/freedom-world/2025

[58] 2024 Country Reports on Human Rights Practices: Saudi Arabia - State Department, https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia

على الصعيد القضائي، يظل القضاء السعودي خاضعاً لتأثير السلطة التنفيذية، مما يقوض استقلاليته ويسمح بتسييس المحاكمات، لا سيما في القضايا المتعلقة بحرية التعبير. وواصلت الحكومة توظيف تشريعات فضفاضة لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لتجريم المعارضة السلمية بشكل ممنهج. وعلى الرغم من الإفراج عن نشطاء بارزين بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وفبراير/شباط 2025، مثل محمد القحطاني، وسلمى الشهاب، وأسعد الغامدي[59]، فإن الإفراج عنهم لا يمثل إصلاحاً منهجياً، بل هو لفتة تكتيكية، فقد أُطلق سراحهم من أحكام أصدرها نفس القضاء المسيّس وبموجب نفس قوانين مكافحة الإرهاب القمعية التي لا تزال سارية المفعول بالكامل لإسكات الآخرين[60].

تظهر الإصلاحات القانونية ازدواجية واضحة، حيث تتركز بشكل أساسي على تعزيز البيئة الاقتصادية لدعم "رؤية 2030"[61]، مع غياب أي التزام حقيقي بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان[62]. ويتجلى هذا النهج في استراتيجية "غسل السمعة القانوني" (IHL-Washing)، ففي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، استضافت الرياض ورشة عمل دولية رفيعة المستوى حول القانون الدولي الإنساني (SWIRMO). وفي المقابل، تجاهلت السلطات بشكل منهجي خلال عام 2025 نداءات خبراء الأمم المتحدة العاجلة لوقف إعدام الأطفال.

إن هذا الإطار القانوني والسياسي، الذي يجمع بين السلطة المطلقة والقضاء غير المستقل والتشريعات القمعية، يخلق البنية اللازمة للانتهاكات المنهجية للحقوق المدنية التي سيتم تفصيلها في القسم التالي.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

يوثق هذا القسم أخطر الانتهاكات التي تمس الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية، والتي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسلط الضوء على استخدام الدولة لسلطتها العقابية والقسرية لقمع المعارضة وإخضاع المجتمع، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية.

[59] Saudi Arabia: Dozens Freed But Arrests Continue | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2025/04/07/saudi-arabia-dozens-freed-arrests-continue

[60] World Report 2025: Saudi Arabia | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/saudi-arabia

[61] 2025 Investment Climate Statements: Saudi Arabia - State Department, https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/saudi-arabia

[62] Saudi Arabia: Dozens Freed But Arrests Continue | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2025/04/07/saudi-arabia-dozens-freed-arrests-continue

- **القتل خارج نطاق القانون وعقوبة الإعدام**

شهد عام 2025 تصعيداً مقلقاً في استخدام عقوبة الإعدام، مما يضع العام الحالي على مسار ليصبح أحد أكثر الأعوام دموية في تاريخ المملكة الحديث. في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، نُفذ 100 حكم إعدام، بمعدل شخص واحد كل 1.5 يوم.[63] وبحلول منتصف العام، وصل العدد إلى 292 شخصاً على الأقل، مما يضع عام 2025 على مسار يتجاوز الرقم القياسي (345 إعداماً).[64]

تشير البيانات إلى أن 70٪ من الإعدامات كانت لجرائم غير مميتة، غالبيتها مرتبطة بالمخدرات والقضايا السياسية (59٪)، بما في ذلك 20 شخصاً أُعدموا بتهمة حيازة الحشيش فقط. [65] هذا الرقم يؤكد أن وعود ولي العهد لعام 2021 بالحد من هذه العقوبة لم تتحقق.

- **الإعدام السياسي والأطفال**

على الرغم من التأكيدات الرسمية بعدم إعدام أي شخص لجريمة ارتكبها وهو طفل، شهدت هذه الفترة انتهاكاً صارخاً لهذا الالتزام بين هؤلاء: جلال لباد: أُعدم في أغسطس/آب 2025 لمشاركته في احتجاج سلمي عندما كان دون سن 18 عاماً. [66] وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025، تم إعدام رجل آخر لجريمة ارتكبها وهو طفل. [67] في الشهر ذاته، أعدمت السلطات الشاب عبد الله الدرازي لجريمة ارتكبها وهو قاصر. جرت تلك الإعدامات بعد محاكمات افتقرت للعدالة.

ولا يزال ما لا يقل عن خمسة أشخاص آخرين، حُكم عليهم بالإعدام لجرائم ارتكبوها وهم أطفال، في خطر وشيك. [68]

---

[63] A New Year Of Bloodshed: Saudi Arabia Executes 100 People In Four Months - ECDHR, https://www.ecdhr.org/a-new-year-of-bloodshed-saudi-arabia-executes-100-people-in-four-months/

[64] Saudi Arabia: NGOs Condemn Escalating Use of the Death Penalty - Amnesty International, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/0382/2025/en/

[65] A New Year Of Bloodshed: Saudi Arabia Executes 100 People In Four Months - ECDHR, https://www.ecdhr.org/a-new-year-of-bloodshed-saudi-arabia-executes-100-people-in-four-months/

[66] Saudi Arabia: Deplorable execution exposes broken promise to halt death penalty for juveniles - Amnesty International, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/08/saudi-arabia-deplorable-execution-exposes-broken-promise-to-halt-death-penalty-for-juveniles/

[67] Saudi Arabia: Spate of Executions of Child Offenders - Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2025/10/20/saudi-arabia-spate-of-executions-of-child-offenders

[68] World Report 2025: Saudi Arabia | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/saudi-arabia

إن التراجع عن الوعود المتعلقة بإعدام الأحداث، واستئناف الإعدامات لجرائم المخدرات البسيطة، يشيران إلى أن السلطات تستخدم عقوبة الإعدام كآلية متصاعدة لردع المعارضة الداخلية وفرض الانضباط الاجتماعي، بما يتعارض مع المعايير الدولية.

- **الاستهداف السياسي للصحفيين.. تركي الجاسر**

في 18 يونيو/حزيران 2025، أعلنت وزارة الداخلية عن إعدام الصحفي تركي الجاسر بتهم شملت "الخيانة العظمى بالتواصل والتآمر ضد أمن المملكة مع أفراد خارجها". جاء الإعدام بعد سبع سنوات من الاحتجاز، ويُعتقد أن الجاسر استُهدف لإدارته حساب تويتر مجهولاً كان ينتقد العائلة المالكة. هذا الإعدام، الذي يعد أول عملية قتل رفيعة المستوى لصحفي منذ مقتل جمال خاشقجي في 2018، يرسل رسالة ترهيب واضحة إلى جميع النقاد والمعارضين السلميين، مؤكداً أن ممارسة التعبير المستقل، حتى عبر الإنترنت، قد تستوجب عقوبة الإعدام.

- **الاعتقال التعسفي وحظر السفر**

بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وسبتمبر/أيلول 2025، أُفرج عن عشرات المعتقلين، بمن فيهم محمد القحطاني، وسلمى الشهاب، وأسعد الغامدي، وخالد العودة، وإبراهيم الحارثي[69]. ومع ذلك، يظل عشرات آخرون رهن الاعتقال، مثل المحامي وليد أبو الخير.

تأتي هذه الإفراجات مشروطة بقيود تعسفية مثل حظر السفر والمراقبة. فعلى سبيل المثال، يواجه محمد القحطاني حظراً على السفر لمدة 10 سنوات[70]. كما استمر منع الناشطتين لجين الهذلول ومريم العتيبي من السفر رغم انتهاء مدة الحظر القضائي[71]، مما يثبت الطبيعة التعسفية لهذه القيود.

واستمر اعتقال شخصيات بارزة مثل الدكتور سلمان العودة، وعوض القرني، وحسن فرحان المالكي، وعصام الزامل، مع ورود تقارير تفيد بأن الدكتور العودة عانى من تدهور كبير في بصره وسمعه نتيجة الإهمال والحبس الانفرادي.

[69] More academics and religious scholars released after lengthy prison terms https://www.gc4hr.org/more-academics-and-religious-scholars-released-after-lengthy-prison-terms/

[70] Saudi Arabia: Further Information: Lift Mohammed Al-Qahtani's Travel Ban, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/9006/2025/en/

[71] Saudi Arabia accused of banning women's rights activists from leaving the country, https://www.theguardian.com/global-development/2025/jul/24/saudi-arabia-accused-of-banning-womens-rights-activists-from-leaving-the-country

- **التعذيب والوفيات في الحجز**

استمر ورود ادعاءات موثوقة حول تعرض المحتجزين للتعذيب. ومن أبرز الحالات قضية شادلي الحويطي،[72] الذي تعرض للصعق بالكهرباء والضرب (الفلقة) والحرمان من النوم لإجباره على الاعتراف. بالإضافة إلى ذلك، برزت أزمة الوفيات غير المبررة للعمال المهاجرين في قطاع البناء، والتي غالباً ما تُصنف على أنها "طبيعية" دون تحقيق.

- **المحاكمة العادلة والقوانين الاستثنائية**

تواصل السلطات توظيف تشريعات فضفاضة لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لتجريم المعارضة السلمية. وفي قضية المواطنين النوبيين المصريين العشرة، وعلى الرغم من تخفيف أحكامهم في 6 سبتمبر/أيلول 2025، إلا أنهم لا يزالون رهن الاحتجاز، مع تدهور صحة الدكتور فرج الله أحمد يوسف الذي بُترت قدمه في وقت سابق بسبب قيود وضعت عليها أثناء اعتقاله. [73]

إن القمع الوحشي للحقوق المدنية الأساسية يقابله اعتداء ممنهج بالقدر نفسه على حريات الرأي والتعبير، التي أصبحت الجبهة الجديدة للقمع الحكومي.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

خلال فترة التقرير، تحولت المساحات الرقمية إلى ساحة رئيسية للقمع والمراقبة. اتبعت السلطات استراتيجية مزدوجة: خلق الخوف من خلال العقوبات القصوى، وبناء جهاز قانوني للسيطرة الكاملة على الفضاء الرقمي.

- **مأسسة الرقابة: لوائح الإعلام الجديدة وخنق الفضاء الرقمي**

شكل إعدام الصحفي تركي الجاسر بسبب تغريدات انتقد فيها سياسات الحكومة رادعاً مطلقاً، حيث خلق أثراً مرعباً (Chilling Effect) في أوساط الصحفيين والمدونين. [74]

[72] Country Reports on Human Rights Practices: Saudi Arabia - State Department, https://2021-2025.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia/

[73] Sentences reduced of Egyptian Nubian detainees after 5 years unjustly imprisoned. https://www.gc4hr.org/sentences-reduced-of-egyptian-nubian-detainees-after-5-years-unjustly-imprisoned/

[74] Saudi journalist tweeted against the government – and was executed for 'high treason', https://www.theguardian.com/world/2025/jun/18/saudi-arabia-turki-al-jasser-executed

وفي مايو/أيار 2025، صدرت "لوائح الإعلام" الجديدة عن الهيئة العامة لتنظيم الإعلام (GAMR) [75]، والتي تمثل الهيئة الرسمية لـ "مأسسة الرقابة".[76] تمنح هذه اللوائح السلطات صلاحيات واسعة لحظر محتوى غامض مثل "التباهي بالترف"، مما أدى إلى انتشار الرقابة الذاتية (مثل حالة المدون صالح الزهراني "oPiiLz") بتغيير محتواهم بشكل جذري لتجنب الموضوعات الساخرة أو السياسية التي قد تضعهم تحت طائلة القانون الجديد.[77]

تتضمن اللائحة مآخذ رئيسية تقيد حرية التعبير بشكل جذري تشير صحفيات بلا قيود إلى أبرزها:

- **الغموض المطلق للمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية:** استخدام مصطلحات فضفاضة مثل "الذوق العام" يمنح الهيئة سلطة تقديرية واسعة لتجريم أي محتوى نقدي.
- **التوسع الخطير لمصطلحات الأمن والنظام العام:** يمكن تكييف أي تقرير استقصائي حول الفساد وتأطيره على أنه تهديد يضر بـ"المصالح العامة" أو "الرموز الوطنية".
- **تقييد النقاش حول الثوابت والسياسة الخارجية:** تجريم أي نقاش حول الإصلاح الدستوري بذريعة حماية "ثوابت المملكة"، وإسكات أي انتقاد للدول الحليفة عبر حظر المحتوى الذي "قد يَضُرُ بعلاقات المملكة مع الدول الصديقة".
- **التحريض على نظام الحكم وتمجيد المجموعات:** تُستخدم مصطلحات غامضة مثل "التحريض على قلب نظام الحكم" و"تمجيد مجموعات هدامة" لقمع أي دعوات سلمية للإصلاح.
- **تحويل الهيئة إلى حاكم مطلق للحقيقة والرقابة المسبقة:** تُلزم اللوائح المرخص له بتزويد الهيئة بالمحتوى قبل بثه للحصول على موافقة، وهو ما يُعد رقابة مسبقة (Prior Restraint) وانتهاكاً جسيماً لحرية الصحافة.

كما تفرض المادتان 3 و18 التسجيل المهني الإلزامي، بينما يفرض الفصل الخامس عقوبات صارمة لضمان الامتثال.

○ المراقبة الرقمية وبرامج التجسس

استمرت السلطات في استخدام برامج التجسس المتقدمة. ففي فبراير/شباط 2025، تم استهداف صحفيين من شبكة "BIRN" بهجوم يُعتقد أنه مرتبط ببرنامج بيغاسوس. كما رُفعت

---

[75] Saudi Arabia's 2025 Media Rules: Impact on Digital Expression - Mimeta, https://www.mimeta.org/mimeta-news-on-censorship-in-art/2025/10/21/saudi-arabias-2025-media-rules-tighten-online-expression

[76] القانون: https://www.mimeta.org/s/.pdf

[77] Saudi Arabia's 2025 Media Rules Tighten Online Expression https://www.mimeta.org/mimeta-news-on-censorship-in-art/2025/10/21/saudi-arabias-2025-media-rules-tighten-online-expression

قضـية في المحكمة العليا في المملكة المتحدة في مايو/أيار 2025 من قبل أحد المعارضـين متهماً الحكومة السعودية باستخدام نفس البرنامج ضده. [78]

إن هذه القيود الشـاملة على حرية التعبير تمتد لتشـمل أيضـاً الحقوق الأسـاسـية في التجمع السلمي.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تتسـع دائرة القيود على الحريات الفردية لتشـمل الفضـاء المدني العام، حيث يُحظر فعلياً أي شـكل من أشـكال التنظيم المسـتقل أو التجمع السـلمي. وتسـتمر البلاد في غياب أي منظمات حقوقية مستقلة مرخصة، بينما انّهمت "هيئة حقوق الإنسان السعودية" الرسمية في سبتمبر 2025 بأنها أداة "لتبييض" سجل المملكة الحقوقي.

- **التنمية القسرية: قمع الاحتجاجات من مكة إلى نيوم**

عكست حوادث محددة سياسة عدم التسامح المطلق مع أي شكل من أشكال الاحتجاج.

- **احتجـاجـات مكـة:** في نوفمبر/تشـرين الثـاني 2025،[79] تم اعتقـال مجموعـة من العمـال المهاجرين في مكة بعد تنظيمهم احتجاجاً سـلمياً للمطالبة بأجورهم غير المدفوعة، وبدلاً من التحقيق في شكاواهم، واجهوا القمع.
- **انتهاكات نيوم:** استمرت الانتهاكات المرتبطة بمشروع نيوم، بما في ذلك الإخلاء القسري لآخر سكان قرية الخريبة في 23 يونيو/حزيران 2025. كما صدرت أحكام قاسية ضد أفراد من قبيلة الحويطات لمعارضـتهم السـلمية للتهجير، شـملت أحكاماً بالسـجن لمدة تصـل إلى 50 عاماً، بالإضافة إلى أحكام بالإعدام بحق خمسة رجال هم: شادلي أحمد محمود الحويطي، عطا الله موسـى محمد الحويطي، إبراهيم صـالح أحمد أبو خليل الحويطي، سـليمان محمد موسـى الحويطي، عيد حمود المشهوري الحويطي.

تخدم هذه الأحكام الوحشية غرضاً استراتيجياً واضحاً: وهو وصم أي معارضة محلية سلمية للمشـاريع العملاقة ضـمن "رؤية 2030" بالإرهاب، مما يخلق رادعاً قوياً ضـد أي مقاومة مجتمعية في المستقبل.

إن قمع الفضـاء المدني يرافقه انتهاكات موجهة ضـد فئات سـكانية محددة مثل النسـاء والفئات الضعيفة.

---

[78] https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia

[79] Saudi Arabia: Migrant Workers in Mecca Arrested for Demanding Unpaid Wages, https://www.hrw.org/news/2025/11/06/saudi-arabia-migrant-workers-in-mecca-arrested-for-demanding-unpaid-wages

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

يستمر وضع حقوق المرأة في المملكة في مسار متناقض، حيث يتم الجمع بين التمكين الاقتصادي لأغراض "رؤية 2030" والقيود الاجتماعية والقانونية التي تحد من استقلاليتها وحمايتها.

- **حقوق المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي**

شهدت مشاركة المرأة في القوى العاملة تقدماً، حيث بلغت 34.5٪ في الربع الثاني من عام 2025، وهو ما أشادت به لجنة "سيداو" (CEDAW) في أكتوبر /تشرين الأول2024. ولكن هذا التقدم مقيد باستمرار قيود نظام الولاية الذكورية، مثل ضرورة وجود ولي أمر لمغادرة السجن، وإمكانية فرض أوامر منع السفر، وطلب إذن ولي الأمر في بعض الجامعات.

كما يظل العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشراً، حيث أشارت هيئة حقوق الإنسان السعودية إلى أن معدلات العنف الأسري تصل إلى حوالي 45٪، ويشمل أشكالاً نفسية واقتصادية. [80]

ولم ينجح قانون الأحوال الشخصية الجديد (2022) ولوائحه التنفيذية (2025) في تفكيك الولاية بالكامل، بل يبدو أنها رسخت التمييز القائم على النوع الاجتماعي. ويتجلى ذلك في مطالبة القانون للمرأة المتزوجة بـ "طاعة زوجها بطريقة معقولة"، حيث يؤدي رفضها الانتقال معه دون "عذر مشروع" إلى فقدانها حقها في النفقة (التي تشمل المسكن والمأكل والملبس). تسهم هذه الأطر القانونية والثقافية في تعريض المرأة بشكل منهجي للعنف المنزلي.

- **حقوق الأطفال**

يتسم وضع حقوق الطفل بتناقض صارخ بين التزامات المملكة الدولية وممارساتها القضائية. حيث تم إعدام الشاب عبد الله الدرازي لجريمة ارتكبها وهو قاصر، على الرغم من دعوات خبراء الأمم المتحدة في 5 سبتمبر/أيلول 2025 لوقف هذه الممارسة.

- **حقوق العمال المهاجرين**

على الرغم من الإلغاء الرسمي لنظام الكفالة في يونيو /حزيران2025، استمرت الانتهاكات الهيكلية. وكشف تقرير لمنظمة "FairSquare" في 14 مايو/أيار 2025 عن نمط مقلق من

[80] World Report 2025: Saudi Arabia | Human Rights Watch, https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/saudi-arabia

الوفيات الغامضة للعمال التي تُعزى بشكل متكرر إلى "أسباب طبيعية" أو "سكتة قلبية" دون إجراء تحقيقات كافي[81].

كما شهدت الفترة بين يونيو وأغسطس/آب 2025 قضية سرقة أجور جماعية لـ 850 عاملاً في شركة "سندان الدولية"[82]. وعندما احتج عمال في مكة في نوفمبر 2025 للمطالبة بحقوقهم، تم اعتقالهم، مما يثبت أن الدولة تقمع المطالبات بالحقوق.

تتسم بيئات العمل، خاصة في مشاريع البناء الكبرى، بالخطورة ونقص الشفافية. هذا النقص الحاسم في الشفافية في الإبلاغ عن الوفيات يحول دون إجراء تحقيقات مستقلة ويمنع المساءلة، مما يزيد من احتمالية حدوث آلاف الوفيات غير المبررة في المشاريع العملاقة مثل نيوم وكأس العالم 2034.[83]

- **اللاجئون وطالبو اللجوء**

على الحدود الجنوبية، استمر حرس الحدود السعودي في شن هجمات واسعة النطاق وممنهجة على المهاجرين الإثيوبيين، مع تقييد وصول الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى المنطقة.

- **التهجير القسري باسم التنمية**

أدت المشاريع التنموية مثل نيوم إلى التهجير القسري للسكان الأصليين. ففي 23 يونيو/حزيران 2025، تم إخلاء آخر سكان قرية الخريبة قسراً، كما وثق تقرير لمنظمة "القسط"، مما يكشف عن نمط من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الدولة باسم التنمية.

إن هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي يمتد ليشمل سلوك المملكة في النزاعات الخارجية.

سادساً: النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تناقضاً صارخاً بين الخطاب الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية، الذي يؤكد التزامها بالقانون الدولي الإنساني، وبين واقع الممارسات الميدانية الذي يتسم بغياب تام للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة في اليمن. ورغم توثيق تقارير حقوقية لاستمرار سياسة الإفلات من العقاب خلال عامي 2024 و2025 تجاه جرائم حرب محتملة—شملت الغارات العشوائية واستخدام التجويع كسلاح—لم تتخذ السلطات أي خطوات

[81] Unexplained migrant worker deaths in Saudi Arabia https://fairsq.org/wp-content/uploads/2025/05/Fairsquare_Underlying-Issues-Report-May-2025.pdf

[82] Saudi Arabia: Migrant Workers Unpaid for Months, https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/saudi-arabia-migrant-workers-unpaid-for-months/

[83] New report predicts surge in unexplained migrant worker deaths in Saudi Arabia, https://fairsq.org/saudi-arabia-migrant-deaths/

جادة للتحقيق مع المسؤولين أو تعويض الضحايا، مما يرسخ حالة "الفشل المستمر" في الوفاء بالالتزامات القانونية والأخلاقية.

وفي محاولة لتحسين صورتها الدولية، استضافت الرياض في نوفمبر 2025 ورشة العمل السنوية (SWIRMO) بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي خطوة تُقرأ في سياق "غسل السمعة القانوني" (IHL-Washing).[84] فبينما تُوظف المملكة هذه المنصات لتصدير صورة الشريك الملتزم بقواعد الحرب، تواصل رفضها القاطع للتعاون مع أي آليات دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم المزعومة، مما يحول هذا الحراك الدبلوماسي إلى أداة تكتيكية لصرف الانتباه عن الانتهاكات وتجنب استحقاقات العدالة الجوهرية.

سابعاً: البيئة والمناخ وحقوق الإنسان

تكشف السياسات المناخية للمملكة عن تناقض جوهري بين التزاماتها الدولية ومصالحها الاقتصادية القائمة على الوقود الأحفوري. فبينما روجت المملكة خلال مشاركتها في مؤتمر (COP30) في نوفمبر 2025 لمبادئ الاستدامة "الكفاية قبل الكفاءة"[85]، تعكس الممارسات الميدانية أولوية مطلقة للمصالح التجارية على حساب الحقوق. ويتجسد هذا التناقض بوضوح في مشروع "نيوم"، الذي يُسوق عالمياً كنموذج لـــ "التنمية المستدامة"، بينما يعتمد محلياً على انتهاكات جسيمة تشمل التهجير القسري لقبيلة الحويطات، مما يفرغ السياسات البيئية من مضمونها الأخلاقي ويطرح تساؤلات جدية حول التكلفة الإنسانية لهذه المشاريع.

وفي ملف "الأعمال وحقوق الإنسان"، رصدت التقارير فجوة هائلة بين التعهدات الرسمية للمشاريع الكبرى والواقع المأساوي للعمالة، حيث تزامنت استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في استراتيجية "غسل السمعة عبر الرياضة" مع انتهاكات منهجية موثقة تشمل سرقة الأجور والوفيات الغامضة في مواقع البناء[86]. ويُعد الرفض الحكومي القاطع لتأسيس نقابات مستقلة، والقمع الأمني للاحتجاجات العمالية، دليلاً على فشل ذريع في تطبيق معايير الامتثال

[84] ICRC president: For forces to reflexively act within the law requires sustained investment in IHL compliance, https://www.icrc.org/en/statement/icrc-president-act-within-law-requires-sustained-investment-ihl

[85] Saudi forum to highlight sufficiency-based climate policies at UN conference in Brazil, https://www.arabnews.com/node/2621317/saudi-arabia

[86] Saudi Arabia: Migrant Workers Unpaid for Months, https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/saudi-arabia-migrant-workers-unpaid-for-months/

في سلاسل التوريد، مما يؤكد ترسيخ نموذج "التنمية القمعية" الذي يُضحي بالحقوق الأساسية للعمال والسكان مقابل تحسين الصورة الخارجية[87].

وعلى سبيل المثال ورغم التعهدات الرسمية المعلنة من قبل مشاريع كبرى مثل "نيوم" باحترام حقوق الإنسان، فإن الأدلة الموثقة على أرض الواقع تكشف عن فجوة هائلة بين القول والفعل. يتضح هذا التناقض في الجدول التالي:

خاتمة

تُظهِر الوقائع الموثقة في التقرير أن المملكة العربية السعودية تعيش حالة انفصام حاد بين واجهة التحديث البراقة التي تُسوقها للعالم عبر مشاريع "رؤية 2030"، وبين الواقع القاتم لحقوق الإنسان في الداخل. فقد أثبتت الفترة بين أواخر 2024 وأواخر 2025 أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن مدخلاً لانفراج سياسي، بل استُخدمت كستار لتمرير أشكال أكثر ضراوة ومنهجية من القمع، حيث تحولت التشريعات إلى أدوات لـ"قوننة" الاستبداد، وأصبحت التكنولوجيا وسيلة للمراقبة الشاملة بدلاً من التمكين. إن الارتفاع غير المسبوق في

[87] U.S. skips COP30 climate conference, lobbies to sink new global deals, https://www.washingtonpost.com/climate-environment/2025/11/07/cop30-climate-summit-brazil-us-trump/

أحكام الإعدام، واستهداف القاصرين، وتكميم الأفواه رقمياً، والتهجير القسري للسكان، يكشف أن السلطة لا تزال تتعامل مع الإنسان كعقبة أمام مشاريعها التنموية لا كشريك فيها، مما يفرغ شعارات "جودة الحياة" من مضمونها الأخلاقي والإنساني.

وفي ضوء ذلك، يخلص التقرير إلى أن استمرار المجتمع الدولي في تبني سياسة "الصمت الاستراتيجي" وتغليب المصالح الاقتصادية على المبادئ الحقوقية، قد منح السلطات السعودية ضوءاً أخضراً للمضي قدماً في انتهاكاتها دون خوف من المساءلة. إن الرهان على استقرار المملكة وازدهارها الاقتصادي يظل رهاناً خاسراً ما لم يقترن بإصلاحات حقوقية جذرية تضمن الكرامة الإنسانية، وتوقف آلة القمع، وتسمح بوجود مجتمع مدني مستقل؛ فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تُبنى على جثث العمال المهاجرين، أو أنقاض منازل المهجرين قسراً، أو خلف قضبان سجون الرأي، بل تتطلب بيئة آمنة تحترم سيادة القانون والحريات الأساسية للجميع دون استثناء.

السودان: جرائم الإبادة

شهد العام الماضي تدهورًا كارثيًا وغير مسبوق في حالة حقوق الإنسان في السودان، مدفوعًا بالصراع الوحشي المستمر بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF). لقد تصاعد هذا النزاع، الذي اندلع في أبريل/نيسان 2023، ليصبح المحرك لأكبر أزمة إنسانية ونزوح في العالم، حيث تهاوت مؤسسات الدولة وغابت العدالة بشكل شبه كامل.

توضح الإحصاءات حجم الكارثة الإنسانية؛ إذ تشير التقديرات إلى أن الحرب قد أودت بحياة 150 ألف شخص أو أكثر، بينما تجاوز عدد النازحين قسرًا 12 مليون شخص داخل وخارج البلاد. وفي ظل هذا الانهيار، يحتاج ما يقدر بنحو 30.4 مليون شخص - أي أكثر من نصف سكان السودان - إلى دعم إنساني عاجل للبقاء على قيد الحياة. وقد مثّلت سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر الاستراتيجية في شمال دارفور بتاريخ 26 أكتوبر/تشرين الأول 2025 نقطة تحول كارثية، مطلقة العنان لموجة من الفظائع الممنهجة التي صدمت الضمير الإنساني.

وثقت صحفيات بلاقيود الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقييم الإطار القانوني والسياسي المنهار، ويسلط التقرير الضوء على آليات المساءلة المعطلة في سياق يتسم بالعنف الممنهج والتجويع المتعمد كسلاح حرب.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

لم يؤدِ الصـــراع الدائر إلى تدمير البنية التحتية والمجتمع في الســـودان فقك، بل مزّق أيضًـــا النســـيج الدســـتوري والقانوني للدولة. وفي غياب أي ســـلطة مدنية فاعلة، ســـعت الأطراف المتحاربة إلى إضـفاء الشـرعية على سـيطرتها عبر مناورات دسـتورية وسـياسـية متوازية، مما يعمق حالة الإفلات من العقاب ويؤدي إلى تقسيم فعلي للسلطة والسيادة على الأرض.

وفي محاولة لفرض شـــرعية بحكم الأمر الواقع، قامت كل من القوات المســـلحة الســـودانية وقوات الدعم الســـريع بخطوات أحادية لإنشـــاء أطر دســـتورية تخدم أجندتها العســـكرية والسياسية، مما أدى إلى إلغاء أي مشاركة مدنية فعالة في الحياة السياسية.

- القوات المسلحة السودانية (SAF): في فبراير/شباط 2025، أجرت الحكومة المتحالفة مع القوات المسـلحة تعديلات دسـتورية أحادية الجانب تهدف إلى تعزيز قبضـتها على السلطة. شملت هذه التعديلات تمديد الفترة الانتقالية لمدة 39 شهرًا، وزيادة التمثيل العسـكري في المجلس السـيادي، وتوسـيع صـلاحيات المجلس في التعيينات الرئيسـية. لكن الأثر الأخطر لهذه التعديلات كان إلغاء لجنة التحقيق المكلفة بالنظر في مجزرة فض اعتصام القيادة العامة عام 2019. يشكل هذا الإجراء التشريعي تفكيكًا متعمدًا لآليات المسـاءلة المحلية، مما يخلق بيئة إفلات من العقاب تقرها الدولة وتحمي الجناة من العدالة عن الجرائم الدولية السابقة والمستقبلية.
- قوات الدعم الســـريع (RSF): في المقابل، وقعت قوات الدعم الســـريع وحلفاؤها "دسـتورًا انتقاليًا" في نيروبي في مارس/آذار 2025، تلاه إعلان تشـكيل حكومة موازية في يوليو/تموز 2025. ورغم أن هذا الإطار يدعو ظاهريًا إلى اللامركزية والعلمانية، إلا أنه يمثل خطوة نحو ترســيخ التقســيم الفعلي للســودان بين مناطق نفوذ الأطراف المتحاربة، مما يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار وتفاقم الصراع والفظائع المنهجية.

على الرغم من الفظـائع المســتمرة والموثقـة، ظـل الإفلات من العقـاب هو القـاعـدة على المســتوى المحلي، حيث فشـــل الطرفان في إجراء أي تحقيقات ذات مصـــداقية أو محاســـبة قواتهما على الانتهاكات الجســـيمة المرتكبة. وفي مواجهة هذا الفراغ في المســـاءلة المحلية، أصبحت الآليات الدولية هي السبيل الأساسي المتاح لتحقيق العدالة للضحايا.

وفي يوليو/تموز 2025، خلصت المحكمة إلى وجود "أسس معقولة" للاعتقاد بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وفي ضوء استمرار الفظائع في جميع أنحاء البلاد، أوصت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بتوسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل جميع أنحاء السودان، مؤكدة أن الإفلات من العقاب هو أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لعقود من انتهاكات حقوق الإنسان.

- **التدخلات الخارجية ودورها في تأجيج الصراع**

تحول النزاع السوداني إلى صراع إقليمي بالوكالة، حيث تلعب القوى الخارجية دورًا حاسمًا في إطالة أمده من خلال توفير الدعم العسكري واللوجستي للأطراف المتحاربة، مما يؤجج العنف ويحول دون أي حل سياسي محتمل. وتواجه الإمارات (احدى دول مجلس التعاون الخليجي) غضبًا

دوليًا متزايدًا بسبب دعمها المستمر لقوات الدعم السريع بالذخائر والطائرات المسيرة. وفي خطوة قانونية لافتة، قدمت الحكومة السودانية شكوى أمام محكمة العدل الدولية في مارس 2025، متهمة الإمارات بالتواطؤ في الإبادة الجماعية.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورًا مروعًا في الحقوق المدنية والحق في الحياة، حيث أصبح الاستهداف المباشر والمنهجي للمدنيين سمة أساسية للنزاع. وقد ارتكب طرفا النزاع انتهاكات جسيمة، بما في ذلك القصف العشوائي والإعدامات خارج نطاق القانون، والتي

يشكل الكثير منها انتهاكات واضحة (prima facie) لمبادئ التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني، وترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

- **نطاق العنف ضد المدنيين: أرقام وإحصاءات**

استمر المدنيون في تحمل العبء الأكبر للصراع، مع تصاعد مقلق في أعداد الضحايا وتنوع أساليب القتل. تم توثيق جرائم جسيمة قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي في جميع أنحاء السودان، لا سيما في دارفور وكردفان، مع تفاقم الفظائع بشكل خاص في أعقاب سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر.

  - وثقت الأمم المتحدة مقتل أكثر من 25,000 مدني، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن العدد الحقيقي قد يصل إلى 150,000 قتيل.
  - وثق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقتل 3,384 مدنيًا على الأقل بين يناير ويونيو 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 80٪ تقريبًا مقارنة بإجمالي الضحايا الموثقين خلال عام 2024 بأكمله.[88] ما يشير إلى تصاعد العنف.
  - سقط 70٪ من الضحايا أثناء الأعمال العدائية في مناطق مكتظة بالسكان، نتيجة للاستخدام العشوائي للقصف المدفعي والضربات الجوية والطائرات المسيرة من قبل الطرفين.

- **مجازر وجرائم حرب**

ارتكبت أطراف الصراع جرائم حرب فظيعة للغاية معظمها ارتكبتها قوات الدعم السريع، التي شنت هجمات ممنهجة في مناطق مثل حبيلا وفايو بجنوب كردفان، استهدفت السكان من عرقية النوبة بالقتل والاغتصاب والنهب. وفي كارثة الفاشر (أكتوبر/نوفمبر 2025)، وردت تقارير مروعة عن إعدامات خارج نطاق القضاء لمدنيين فارين، ومجزرة مروعة بحق المرضى والموظفين في مستشفى السودي للولادة.

وفي مدن دارفور الغربية، وثّقت فرق المراقبة المحلية عمليات إبادة جماعية بحق قبائل المساليت والزغاوة، حيث أُحرقت قرى بأكملها مثل "مستيري" و"الجنينة" و"قريضة"[89]. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن قوات الدعم السريع تلقت دعمًا خارجيًا عبر شبكات تمويل وتسليح مرتبطة بدول إقليمية، بينها الإمارات العربية المتحدة، ما ساهم في استمرار النزاع وتعميق الانتهاكات. مما يثبت أن العنف ليس مجرد أداة عسكرية بل هو وسيلة للتطهير العرقي. وفي 19 سبتمبر/أيلول 2025، نفذت طائرة مسيرة تابعة للدعم السريع هجومًا على مسجد في

[88] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/sudan-crisis-deepens-amid-rising-civilian-casualties-growing-ethnic-violence

[89] https://liberties.aljazeera.com/رايتس-ووتش-تتهم-الدعم-السريع-باقتراف-ت/

الفاشر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 75 مدنيًا أثناء صلاة الفجر، في انتهاك صارخ لحرمة أماكن العبادة.[90]

أظهرت صور الأقمار الصناعية التي حللتها " صحفيات بلا قيود إلى" تدمير أكثر من 50 قرية خلال عام واحد فقط في دار فور الكبرى بشكل كامل او جزئي، ما أدى إلى نزوح مئات الآلاف إلى تشاد وجنوب السودان.

كما وثقت منظمات حقوقية استخدام القوات المسلحة السودانية للقصف الجوي العشوائي والمدفعية الثقيلة على مناطق سكنية مكتظة في دارفور. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك، هجوم الطائرات المسيرة على سوق تورا المزدحم في مارس/آذار 2025، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 350 مدنيًا في لحظة واحدة.[91]

كما اتسمت معاملة المحتجزين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث مارس الطرفان الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب الممنهج في مواقع احتجاز غير رسمية. والأخطر من ذلك هو تبني نمط الإعدامات الميدانية الانتقامية.

فقد وثق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قيام القوات المسلحة السودانية بإعدام ما لا يقل عن 990 مدنيًا بشكل غير قانوني خارج نطاق الأعمال العدائية في النصف الأول من عام 2025 وحده[92]. وقد تركزت هذه الإعدامات في الخرطوم بعد استعادة الجيش لبعض المناطق، حيث استهدفت بشكل منهجي متعاونين مزعومين مع قوات الدعم السريع، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 عامًا. إن هذا النمط من عمليات القتل خارج نطاق القضاء، الذي تنفذه قوات الدولة في الأراضي المستعادة، يدل على التحول من العمليات القتالية إلى حملة تطهير سياسي وانتقام، مما يقوض بشكل أساسي احتكار الدولة للقوة المشروعة ويظهر انهيارًا تامًا لسيادة القانون.

[90] https://www.wjwc.org/ar/press-releases-ar/2025-09-20-19-35-39

[91] https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan

[92] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/sudan-crisis-deepens-amid-rising-civilian-casualties-growing-ethnic-violence

يقدم الجدول التالي حوادث القتل الجماعي والانتهاكات الجسيمة الموثقة في السودان (سبتمبر/أيلو 2024 – نوفمبر/تشرين الثاني 2025)

- **مذبحة الفاشر: ذروة العنف في دارفور (سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2025)**

شهدت الفاشر، بعد سقوطها في أيدي قوات الدعم السريع في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2025، موجة من القتل الجماعي. تشير تقديرات شبكة أطباء السودان إلى مقتل أكثر من 1,500 شخص في المدينة نتيجة للهجمات وعمليات الإعدام الموثقة. وقد أفادت التقارير بوقوع إعدامات موجزة واستهداف للاجئين وعنف جنسي واسع النطاق ضد النساء والفتيات.[93]

وقد قدم مختبر الأبحاث الإنسانية بجامعة ييل (Yale HRL) في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025 أدلة مستندة إلى صور الأقمار الصناعية متسقة مع قيام قوات الدعم السريع بإجراء عمليات "تطهير منزل بمنزل" في حي داراجا أولا.[94] وتشير هذه الأنشطة إلى أنها لا تمثل فوضى عارضة، بل استراتيجية ممنهجة للقمع وربما العقاب الجماعي. وأظهرت الصور وجود أجسام تتفق مع أبعاد الجثث البشرية بالقرب من مركبات قوات الدعم السريع وفي محيط السواتر الترابية التي تحيط بالمدينة، وهو ما يتوافق مع تقارير عن إعدام الأشخاص الذين حاولوا الفرار. كما تم توثيق اضطرابات في التربة تتفق مع المقابر الجماعية.[95]

إن دمج أدلة الأقمار الصناعية التي توثق عمليات التطهير والإعدامات مع التقارير الواردة من الراصدين على الأراضي السودانية حول وجود دوافع عرقية لعمليات الإعدام التي طالت المدنيين، يعزز الأدلة على نية إجرامية واسعة النطاق تشكل عنصراً أساسياً في تعريف الجرائم ضد الإنسانية.

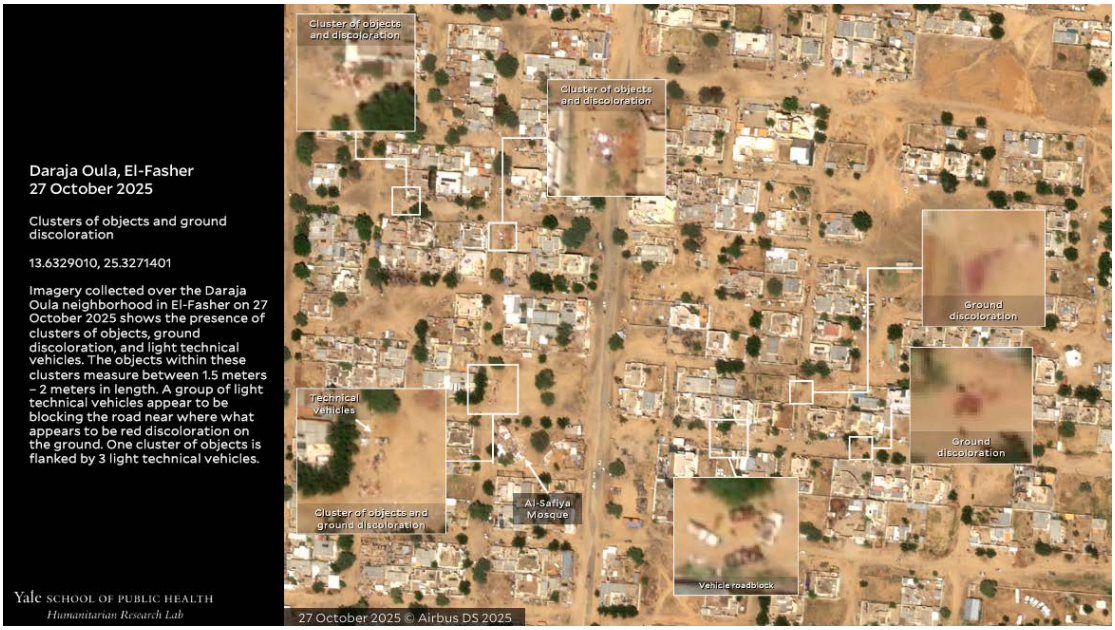

[93] https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan

[94] https://files-profile.medicine.yale.edu/documents/876b4afc-e1da-495b-ac32-b5098699a371

[95] https://www.washingtonpost.com/world/2025/11/15/sudan-el-fashir-children-killings/

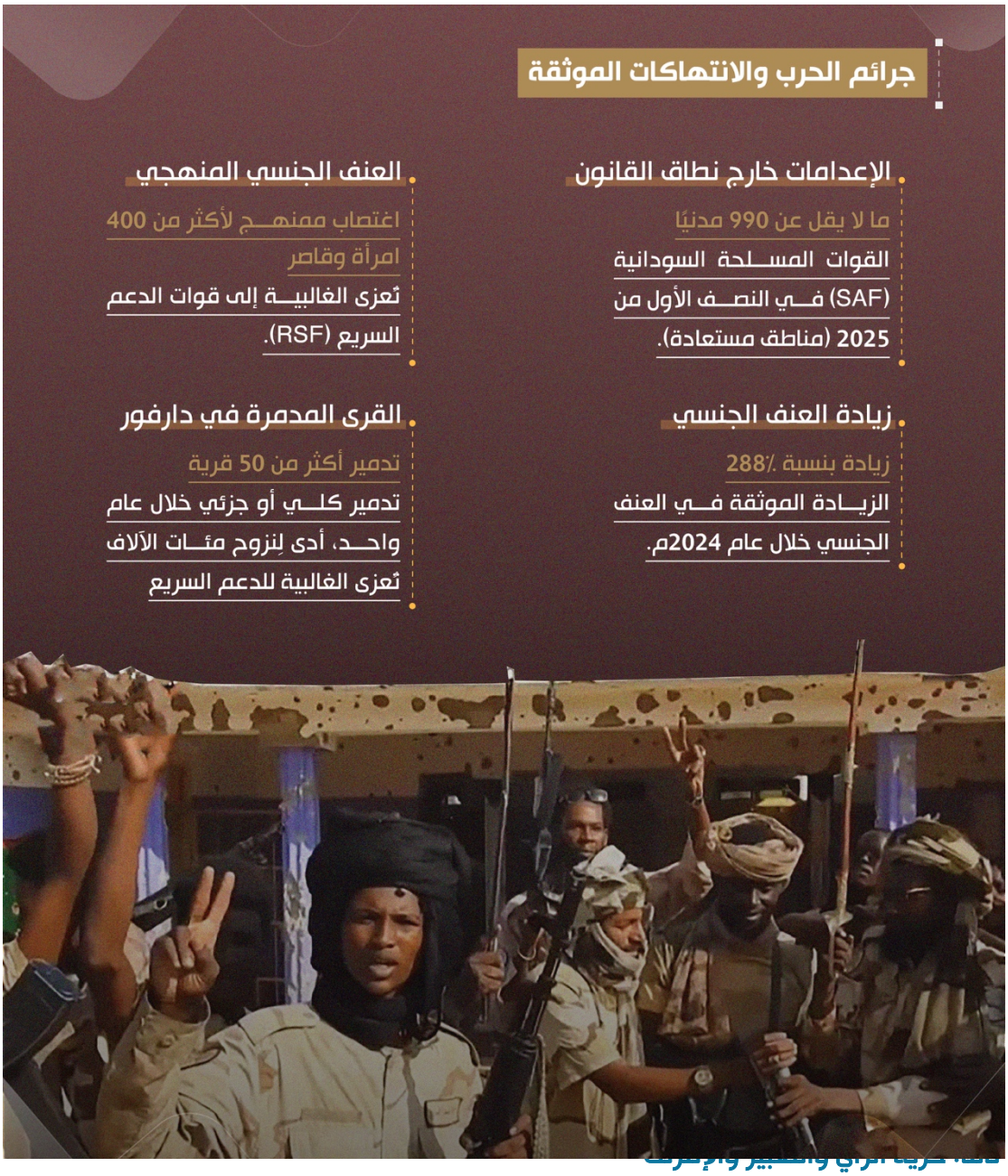

استُخدمت القيود على الاتصالات وحرية التعبير كأدوات حرب استراتيجية لتقييد تدفق المعلومات وإخفاء الانتهاكات التي يرتكبها الطرفان، مما خلق بيئة معادية بشكل كبير للصحفيين والنشطاء والمواطنين العاديين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير مثل التحكم في البنية التحتية للاتصالات وتدميرها تكتيكًا متعمدًا من قبل الأطراف المتحاربة لإخفاء الفظائع والحد من قدرة العالم الخارجي على الرصد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، انقطاع الإنترنت الذي فرضته قوات الدعم السريع لمدة عام كامل في مدينة ود مدني. هذا التكتيك لا يعطل حياة المدنيين فحسب، بل يخدم غرضًا استراتيجيًا

يتمثل في خلق "ثقوب سـوداء" للمعلومات، مما يسـهل ارتكاب الفظائع الممنهجة الموثقة في الفاشر وغيرها من المناطق دون رقابة دولية فورية وفعالة.

كما تدهورت حرية الصـحافة بشـكل حاد، حيث تحول العمل الإعلامي إلى مجازفة بالحياة. وتتباين التقديرات حول عدد الصحفيين الذين قُتلوا؛ حيث وثق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقتل سـبعة على الأقل، بينما وثقت منظمة "صـحفيات بلا قيود" مقتل 17 صـحفيًا،

وأكد نقيب الصحفيين السودانيين أن العدد "تجاوز 23 صحفيًا".[96] وتعتبر مقتل الصحفية حنان آدم أثناء تغطيتها لأوضاع النازحين مثالًا ملموسًا على المخاطر الجسيمة التي يواجهها الإعلاميون.

وسُجلت أكثر من 40 حالة اعتداء جنسي وتهديد بحق صحفيين محليين، إلى جانب مصادرة معدات وإغلاق مؤسسات إعلامية. وأكدت لجنة حماية الصحفيين أن العمل الإعلامي في السودان "تحول إلى مجازفة بالحياة"، فيما صنفت *مراسلون بلا حدود* البلاد في المرتبة 156 عالميًا في مؤشر حرية الصحافة لعام 2025[97].

بالإضافة إلى العنف الجسدي، فرضت الحكومات الموالية للقوات المسلحة السودانية رقابة قانونية صارمة، حيث سنت في يناير/كانون الثاني 2025 قوانين تحظر نشر أي معلومات تعتبر منتقدة للجيش، مما يجرّم فعليًا أي شكل من أشكال التعبير يواجها الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام.

وإلى جانب تقييد الوصول إلى المعلومات، استخدم طرفا النزاع منصات التواصل الاجتماعي لترويج دعاية الحرب ونشر معلومات مضللة. تساهم هذه الحملات المنظمة في تأجيج الكراهية العرقية وتعميق الانقسامات المجتمعية، مما يزيد من خطر تصاعد الانتهاكات ذات الدوافع العرقية.

[96] https://www.alaraby.com/news/تأثر-كبير-بمقتل-صحافيين-سودانيين-كيف-تفاعل-مذيع-مع-رحيل-زملائه

[97] https://rsf.org/ar/

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

في سياق النزاع الشامل، تم تدمير المجال المدني بالكامل، حيث أصبح النشطاء والمتطوعون الإنسانيون والمواطنون الذين يحاولون التنظيم لتقديم المساعدة أهدافًا مباشرة للاحتجاز والهجوم والعنف من قبل الأطراف المتحاربة.

وتعرض أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم المتطوعون المحليون الذين يشكلون العمود الفقري للاستجابة الإنسانية، للاحتجاز التعسفي والهجمات العنيفة، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم. وفي موازاة ذلك، استمر جهاز الأمن الوطني (NSS) في احتجاز منتقدي الحكومة بشكل غير قانوني، مما أدى إلى تقليص المجال المتاح للأحزاب السياسية وجماعات المعارضة. كما أن عمليات الإغاثة نفسها تعرضت لهجمات مستمرة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن تسعة من عمال الإغاثة أثناء قيامهم بعملهم.

- **عرقلة المساعدات واستخدام التجويع كسلاح حرب**

تُصنف عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وشن الهجمات على قوافل الإغاثة بأنها "عرقلة متعمدة" وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وقد اتبع الطرفان تكتيكات الحصار التي أدت إلى تجويع السكان المدنيين.

- **حصار الفاشر:** فرض كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية حصارًا مطولًا وخانقًا على مدينة الفاشر، مما منع وصول الغذاء والدواء والإغاثة، وترك المدنيين محاصرين تحت "قصف متبادل" دفع بمئات الآلاف إلى حافة المجاعة.
- **قيود القوات المسلحة السودانية:** في المناطق الخاضعة لسيطرتها، استخدمت القوات المسلحة السودانية القيود البيروقراطية المشددة لتعطيل عمل منظمات الإغاثة الدولية والمحلية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

تؤكد صـحفيات بلاقيود إلى أن قوات الدعم السـريع اسـتخدمت الحصـار والتجويع خلال 2025 كوسـيلة حرب بطريقة ممنهجة ومتعمدة من خلال الحصـار ومنع وصـول المنظمات لتقديم المساعدات.

تشـير الأدلة إلى أن حرمان المدنيين من المسـاعدات الإنسـانية ليس نتيجة عرضـية للنزاع، بل هو اسـتراتيجية عسـكرية محسـوبة. وبموجب المادة 8 (2) (ب) (xxv) من نظام روما الأسـاسـي، فإن استخدام تجويع المدنيين عمدًا كأسلوب من أساليب الحرب يشكل جريمة حرب.

يأتي ذلك فيما تدهورت الأوضـاع الإنسـانية إلى مسـتويات كارثية، إذ يحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى مساعدات عاجلة، بينما يواجه ثلثا سكان دارفور انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي.

خامساً: حقوق المرأة

تواجه النساء والفتيات في السودان أزمة مركبة تتجاوز بكثير الأضرار العادية للنزاع، حيث أصبح العنف الجنسي سلاح حرب ممنهج، وانهارت الخدمات الصحية الأساسية، وانعدم الأمن الغذائي بشكل غير مسبوق، مما يهدد جيلاً كاملاً من النساء والفتيات.

وتوجد أدلة متزايدة وقاطعة على أن الاغتصاب يُستخدم بشكل متعمد ومنهجي كسلاح حرب في السـودان، بهدف نشـر الرعب وتفكيك النسـيج الاجتماعي للمجتمعات المسـتهدفة. وتُعزى غالبية هذه الانتهاكات المروعة إلى قوات الدعم السـريع. وثقت منظمة "صـحفيات بلا قيود" الاغتصـاب الممنهج لأكثر من 400 امرأة وقاصـر خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. كما سـجلت بعثة تقصـي الحقائق التابعة للأمم المتحدة زيادة بنسـبة 288٪ في العنف الجنسـي خلال 2024م. كما تم توثيق ما لا يقل عن 330 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع منذ عام 2025.

وفي شهادة مروعة روتها ناجية لمنظمة "صحفيات بلا قيود" من معسكر للنازحين في تشاد، وصفت ما يلي: "جمعوا النساء في ساحة المدرسة، ثم اغتصبونا واحدًا تلو الآخر أمام أطفالنا. قالوا لنا: أنتنّ السبب لأنكنّ تدعمْن الجيش". تؤكد هذه الشهادات أن هذه الأفعال ليست عشوائية، بل هي جزء من استراتيجية تتوافق مع أهداف التطهير العرقي.

- **انهيار النظام الصحي وأثره الجندري**

شـــهد النظام الصـــحي انهيارًا شـــبه كامل، حيث توقف أكثر من 80٪ من المرافق الطبية عن العمل. وكان الأثر على صحة النساء كارثيًا بشكل خاص:

- **صـــحة الأم:** في دارفور، تواجه 28٪ من النســـاء الحوامل حالات حمل عالية الخطورة مع غياب شبه تام للرعاية الطبية.
- **كارثة الفاشـر:** بعد تدمير مسـتشـفى الولادة الوحيد في المدينة، أفاد شـهود عيان بأن النساء الحوامل أصبحن يلدن في الشوارع دون أي مساعدة.
- **صـحة الرضـع:** أدى تجويع الأمهات إلى تزايد حاد في حالات سـوء التغذية لدى الرضع، مما يهدد حياتهم ومستقبلهم.

وتواجه ما يقرب من 11 مليون امرأة وفتاة انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي. وتشير البيانات إلى أن 73.7٪ من النســـاء لا يحققن الحد الأدنى من التنوع الغذائي، وغالبًا ما يتنازلن عن وجباتهن لصالح أطفالهن.

إن الأزمة لا تقتصـر على نقص الغذاء، بل تمتد لتشـمل إفقارًا ممنهجًا يسـتهدف كرامة المرأة. ففي شمال دارفور، تصل تكلفة عبوة واحدة من الفوط الصحية إلى حوالي 27 دولارًا أمريكيًا، وهو مبلغ باهظ يستهلك جزءًا كبيرًا من المساعدات النقدية الضئيلة للأسر. هذه ليست مجرد صـعوبة اقتصـادية، بل هي تسـليح للفقر يسـتهدف بشـكل منهجي كرامة المرأة. فمن خلال جعل النظافة الأساسية ترفًا لا يمكن تحمله، تعمل بيئة الصراع على تجريد النساء والفتيات من كرامتهن وتفاقم ضـــعفهن، مما يوضـــح الحرب متعددة الأوجه التي تُشـــن على أجســـادهن وحياتهن. بالإضـــافة إلى ذلك، فإن رحلات البحث عن الطعام والمياه تعرض النســـاء والفتيات لمخاطر إضافية، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي.

خاتمة

يشير تصاعد الأزمة الإنسانية في السودان خلال 2025 إلى فشل ذريع للنظام الدولي في تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية"، حيث تقاعس المجتمع الدولي عن حماية المدنيين أو ضمان المساءلة، وظلّت بيانات الإدانة والمفاوضات الإقليمية عاجزة أمام استمرار القتل والنزوح. وقد حذرت منظمات دولية من أن دارفور تشهد "تطهيرًا عرقيًا جديدًا على مرأى العالم"؛ لكن الصمت الدولي المخيّم يُعتبر تواطؤًا يطيل عمر الجرائم. إنّ غياب الإرادة السياسية وتضارب المصالح الإقليمية حوّلا السودان إلى ساحة للصراع بالوكالة، مخلّفاً انهياراً شاملاً لمنظومة العدالة الدولية ويُهدد بتكرار مآسي الإبادة الجماعية مع الإفلات التام من العقاب.

في ضوء هذا الفشل، تدعو منظمة "صحفيات بلا قيود" المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى التحرك العاجل باتخاذ إجراءات حاسمة. وتشمل هذه الإجراءات فرض حظر شامل على السلاح لجميع أطراف النزاع، وإحالة ملف السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لتوثيق جرائم الحرب والانتهاكات ومساءلة جميع المتورطين، بما في ذلك الجهات الإقليمية الممولة والمسلّحة. وتشدد المنظمة على أن أي عملية سلام مستدامة في السودان يجب أن تتأسس على العدالة والمساءلة كركيزة أساسية لبناء دولة آمنة وعادلة.

العراق: الهدوء القمعي

شـــهـد العراق بين أواخر 2024 وأواخر 2025 مـا يمكن وصـــفـه بـــ"الهدوء المتناقض"؛ فعلى الرغم من انخفاض مستويات العنف المباشـــر إلى أدنى معدلاتها منذ عام 2003، فإن هذا الاســـتقرار الظاهري لا يعكس تحســـنـاً حقيقياً في واقع الحقوق والحريات. بل على العكس، يُعد هذا الهدوء نتاجاً مباشراً لعملية ترسيخ ممنهج للسلطة من قبل النخب السياسية الحاكمة، التي استغلت انحسار العنف لتوطيد هيمنتها عبر آليات قمع غير عنيفة، مما أدى إلى تآكل منهجي للحريات الأســاســية. لقد تميز هذا العام بتعميق هيمنة نظام ســياســي قائم على الزبائنية، والمحاصصة الطائفية، وتغلغل الميليشيات المسلحة في مفاصل الدولة، وتحويل مؤسساتها، بما في ذلك القضاء، إلى أدوات لخدمة مصالح ضيقة بدلاً من حماية حقوق المواطنين.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

إن فهم حالة حقوق الإنســان في العراق يتطلب أولاً تحليل البنية الســياســية والقانونية التي تشكل إطار عمل الدولة. فهذه البنية لا تفشل في حماية الحقوق فحسب، بل إنها مصممة بطريقة تسهل انتهاكها بشكل منهجي وتضمن إفلات الجناة من العقاب، سواء كانوا من الجهات الحكومية الرسمية أو الميليشيات المرتبطة بها. إن هذا الإطار، الذي يعاني من ضعف هيكلي وفساد مستشر وتجاذبات سياسية، هو الذي يمهد الطريق للانتهاكات الموثقة في هذا التقرير. فصراعات النفوذ المستمرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لا

سيما حول عائدات النفط والموازنة، لا تعرقل التنمية فحسب، بل تشل قدرة الدولة على تقديم الخدمات وحماية حقوق المواطنين بفعالية. [98]

يقوم النظام السياسي العراقي على أساس "المحاصصة" الطائفية والعرقية، وهو نظام أدى إلى ترسيخ سلطة النخب السياسية وتعميق الفساد المستشري، حيث تتقاسم الأحزاب الوزارات والمؤسسات الحكومية كغنائم. لقد أضعف هذا النظام مؤسسات الدولة الرسمية وخلق فراغاً ملأته جهات فاعلة غير حكومية، وعلى رأسها الميليشيات المسلحة.

وتبرز العلاقة بين الدولة وقوات الحشد الشعبي (PMF) كأحد أبرز التحديات. فعلى الرغم من أن الحشد الشعبي يُعتبر مؤسسة حكومية اسمياً بموجب القانون، إلا أنه في الواقع كيان شبه مستقل يعمل كقوة موازية للقوات المسلحة الرسمية. [99] وتتلقى بعض فصائله، مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، أوامرها مباشرة من الحرس الثوري الإيراني وتنفذ عملياتها دون موافقة القائد العام للقوات المسلحة. ولم تقتصر قوة الحشد على الجانب العسكري، بل تغلغلت في الاقتصاد السياسي للدولة من خلال السيطرة على عائدات الجمارك، وفرض ضرائب غير قانونية، والاستحواذ على عقود الدولة، مما يعزز قبضتها على مفاصل الدولة. [100]

- **الانتخابات النيابية..**

انتهاكات المتعددة

في 11 نوفمبر /تشرين الثاني 2025 أجرت العراق انتخابات مجلس النواب (البرلمان) بنسبة مشاركة بلغت نحو 56٪،[101] وهي نسبة اعتُبرت مرتفعة مقارنة بالدورات السابقة، ما يعكس تعبئة حزبية واسعة. النتائج الأولية أظهرت تقدّم "تحالف بناء وتنمية" المرتبط برئيس الوزراء محمد شياع السوداني، يليه تحالف "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي،[102] ثم ائتلاف "دولة القانون" بزعامة نوري المالكي، ما يشير إلى استمرار هيمنة القوى التقليدية على المشهد السياسي.

---

[98] World Report 2025: Iraq | Human Rights Watch, ،https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/iraq

[99] Country policy and information note: actors of protection, Iraq, September 2025 (accessible), ، https://www.gov.uk/government/publications/iraq-country-policy-and-information-notes/country-policy-and-information-note-actors-of-protection-iraq-september-2025-accessible

[100] المصدر السابق

[101] العراق.. الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1834543

[102] العراق يعلن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية: "الإعمار والتنمية" يتصدر https://asharq.co/jnccq

رغم هذا الحضـــور الشـــعبي، رافقت العملية الانتخابية انتهاكات أثارت قلق المراقبين، أبرزها الاســتخدام المكثف للمال الســياســي[103] عبر شــراء الأصــوات ببطاقات شــحن وكوبونات وقود ومبالغ نقدية وصلت في بعض المناطق إلى 300 ألف دينار للبطاقة الواحدة (200 دولار)[104][105]. كما سُجل استبعاد عشرات المرشحين، بينهم شخصيات إصلاحية مرتبطة بحراك تشرين[106]، وسط اتهامات بقرارات سياسية غامضة. إضافة إلى ذلك، أثار اعتماد صيغة "سانت ليغو 1.7" جدلاً واسعاً باعتبارها أداة لإقصاء المستقلين والقوى الناشئة لصالح الأحزاب الكبرى[107].

على الصـعيد الأمني والحقوقي، شـهدت الانتخابات اغتيال المرشـح صـفاء المشـهداني في بغداد[108]، واسـتمرار ترهيب الميليشـيات للناخبين في مناطق نفوذها[109]. كما واجه الصـحفيون تضـييقاً ملحوظاً عبر فضـائح التنصـت[110]، ومنع ظهور بعض المحللين على القنوات الفضـائية[111]، إضـافة إلى صـعوبات في الوصـول إلى مراكز الاقتراع. وبذلك، ورغم نجاح العملية من الناحية الإجرائية، فإنها رسخت هيمنة الكتل التقليدية وأضعفت فرص المستقلين والصحافة الحرة.

- **استقلال القضاء وحكم القانون**

على الرغم من أن الدسـتور يضـمن اسـتقلالية القضـاء، إلا أن الواقع يشـير إلى تزايد تسـييسـه ومركزيته، مما يجعله عرضة للضغط السياسي. يواجه النظام القضائي تحديات هيكلية خطيرة تتمثل في ضعف الموارد، والفساد، والتراكم الهائل لقضايا مكافحة الإرهاب التي تعيق قدرته

---

[103] مرشحون للانتخابات يمتهنون كرامة الإنسانhttps://iohriq.org/ar/183-.html

[104] : *Iraq heads to elections marred by violence* https://www.timesofisrael.com/iraq-heads-to-elections-marred-by-violence-at-sensitive-moment-for-middle-east/

[105] Leaders tighten control as repression shapes Iraq's 2025 elections https://acleddata.com/report/leaders-tighten-control-repression-shapes-iraqs-2025-elections

هيئة الإعلام العراقية تجبر "ميتا" على حجب منشورات معارِضة https://tinyurl.com/225b7b4r

#https://iohriq.org/ar/183-.html

[106] The 2025 Iraqi Election: Will Sudani Serve a Second Term? https://arabcenterdc.org/resource/the-2025-iraqi-election-will-sudani-serve-a-second-term/

[107] The 2025 Iraqi Parliamentary Elections https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/iraq-parliamentary-elections-2025.aspx

[108] اغتيال مرشح للانتخابات بانفجار عبوة لاصقة في منطقة الطارمية شمالي بغداد

https://www.alaraby.co.uk/politics/assassination-attempt-candidate-baghdad

[109] Leaders tighten control as repression shapes Iraq's 2025 elections (تقرير يوثق ترهيب الميليشيات والعنف الانتخابي) https://acleddata.com/report/leaders-tighten-control-repression-shapes-iraqs-2025-elections

[110] فضيحة "شبكة التنصت" داخل مكتب رئيس الوزراء تهز الأوساط السياسية والصحفية في العراق

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fdyht-altnst-fy-alraq-azmt-hkm-wmkhawf-amnyt

[111] العراق: هيئة الإعلام والاتصالات تصدر قرارات بمنع ظهور محللين سياسيين وتفرض قيوداً على البث

https://rsf.org/ar/country/iraq

على توفير محاكمات عادلة. وعلى الرغم من وجود بعض الخطوات الإصلاحية (مثل إنشاء محاكم النزاهة وهيئة الرقابة القضائية)، فإن النفوذ السياسي يلعب دوراً كبيراً في توجيه القرارات القضائية.[112]

وتتجلى مظاهر تسييس القضاء بوضوح في قرارات المحكمة الاتحادية العليا، التي تجاوزت دورها في تفسير الدستور لتتدخل بشكل مباشر في تشكيل النتائج السياسية، والتي كانت "في معظم الحالات لصالح الأحزاب السياسية الشيعية المهيمنة". ومن الأمثلة البارزة على ذلك: قرار إقالة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في 2023[113].

إن الفساد المستشري والتهديدات المستمرة للقضاة والمحامين تقوض سيادة القانون وتحول دون تحقيق العدالة.

- **طبيعة القانون وعلاقته بحقوق الإنسان**

يوجد تناقض صارخ بين الضمانات الدستورية التي تكفل الحريات الأساسية والواقع العملي لتطبيق القوانين. تُستخدم قوانين فضفاضة وغامضة كأدوات لانتهاك هذه الحقوق على نطاق واسع. ويعد "قانون مكافحة الإرهاب" أبرز مثال على ذلك، حيث تُستخدم صياغته المبهمة لاستهداف المعارضين والنشطاء وحتى أفراد "أسر المشتبه بهم". كما أن القيود المستندة إلى مفاهيم غير محددة مثل "النظام العام والآداب" تمنح السلطات صلاحيات واسعة لتقييد حرية

[112] THE SHIFTING LANDSCAPE OF IRAQ'S JUDICIARY - LSE Research Online, ،
https://eprints.lse.ac.uk/127311/1/Shifting_Landscape.pdf

[113] القضاء العراقي ينهي عضوية رئيس البرلمان محمد الحلبوسي
https://p.dw.com/p/4YnxL

التعبير والتجمع. ومما يزيد من خطورة هذا الوضع رفض العراق المستمر للتصديق على صكوك دولية أساسية، مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مما يدل على غياب إرادة سياسية حقيقية للإصلاح والالتزام بالمعايير الدولية.

إن هذا الإطار السياسي والقانوني المعيب، الذي يكرس الإفلات من العقاب ويضعف سيادة القانون، هو الذي يمهد الطريق للانتهاكات الملموسة والمنهجية التي سيتم توثيقها في الأقسام التالية.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

أدت الانتهاكات الممنهجة للحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى خلق مناخ من الخوف وانعدام الثقة. لقد تحولت مؤسسات الأمن والعدالة، التي يفترض أن تحمي المواطنين، إلى وسائل للقمع المنهجي، مما يقوض حجر الزاوية للكرامة الإنسانية.

- **القتل خارج نطاق القانون والإعدامات القضائية التعسفية**

استمرت السلطات العراقية في تنفيذ عمليات الإعدام الجماعي، متجاهلةً بشكل صارخ الإجراءات القانونية الواجبة ومبادئ المحاكمة العادلة.[114] ويُعد "قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005" الأداة التشريعية الرئيسية التي تسهل هذه الانتهاكات الجسيمة. فصياغته "الغامضة والفضفاضة" تسمح بإصدار أحكام إعدام تعسفية لا تستوفي معايير "الجرائم الأشد خطورة" (التي تعني القتل العمد) بموجب القانون الدولي. وبما أن المحاكم تقبل بشكل روتيني الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، وفي بعض القضايا المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يكون هذا هو الدليل الوحيد،[115] فإن أي إعدام يتم في هذا السياق يرقى إلى كونه قتلاً تعسفياً ترتكبه الدولة باسم القانون[116]، ونشرت صحفيات بلاقيود تقريراً موسعاً حول "الإعدامات الطائفية" في البلاد. وشهد هذا العام تنفيذ عشرات الإعدامات، بينما ينتظر 8000 معتقل أحكاماً بالإعدام.[117]

ويصف محامٍ، طلب عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام، حالة العجز المطلق التي يواجهها نظام العدالة: "من المستحيل بالنسبة لي منع إعدام الضحايا الذين أمثلهم... لا نعرف

---

[114] https://docs.un.org/en/A/HRC/58/NGO/125

[115] Iraq 2024 Human Rights Report, ،https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/103/2025/08/624521_IRAQ-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[116] سجناء العراق بين جدران الموت والإعدامات الطائفية (تقرير) wjwc.org/images/2025/Iraqi prisons silent massacres.pdf

[117] سجناء العراق بين جدران الموت والإعدامات الطائفية (تقرير) wjwc.org/images/2025/Iraqi prisons silent massacres.pdf

من سيتم استهدافه، ولأي قضية، ولأي سبب، ومتى. لا أستطيع حتى الوصول إلى ملفات قضايا موكلي."[118]

وفشلت محاولات الإعفاءات عن المدانين وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005 الذي أحد أبرز الأدوات التشريعية التي تسهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العراق. تساهم صياغته "الغامضة والفضفاضة" في منح السلطات صلاحيات واسعة لاستهداف ليس فقط المشتبه بهم، بل وأفراد عائلاتهم، دون توفير ضمانات كافية للمحاكمة العادلة. هذا القانون، الذي لا يفي بالمعايير الدنيا للقانون الدولي، أصبح الأساس الذي تُبنى عليه معظم أحكام الإعدام الصادرة في البلاد.

- **الاغتيالات السياسية**

أصبحت الاغتيالات أداة رئيسية لإسكات المعارضة وتقويض المنافسة السياسية، مما يخلق مناخاً من الخوف يمنع المشاركة السياسية الحقيقية. وتُعد حادثة اغتيال صفاء المشهداني، المرشح السني عن تحالف السيادة في بغداد، دراسة حالة مركزية لهذا النمط. ففي 15 أكتوبر/تشرين الأول 2025، قُتل المشهداني بعبوة ناسفة زُرعت تحت سيارته، في رسالة واضحة بأن المشاركة السياسية خارج إرادة القوى المهيمنة قد تكون تكلفتها هي الحياة. [119]

وفي إقليم كردستان، تعرض الصحفي هيمن مامند لمحاولة اغتيال في السليمانية في 2 سبتمبر/أيلول 2025، حيث أطلق عليه مجهولان النار، مما أدى إلى إصابته بجروح.

هذا النمط من العنف يستهدف أيضاً النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو استمرار لممارسات موثقة في السنوات السابقة. ففي أكتوبر/تشرين الأول، أي قبل فترة قصيرة من بدء هذا التقرير، أُغتيلت المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان همسة جاسم، بالرصاص في محافظة واسط.[120]

إضافة إلى ذلك، تعرض المدنيون للقتل المباشر نتيجة التدخل الإقليمي. ففي يناير/كانون الثاني 2025، أطلق الحرس الثوري الإيراني صواريخ على منازل في أربيل، مما أسفر عن مقتل 4 مدنيين على الأقل، بينهم طفلة رضيعة.

- **الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري**

تواصل قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الحشد الشعبي وقوات الأسايش الكردية، ممارسة الاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون مذكرات قضائية. وفيما يتعلق بالاختفاء القسري، لا يزال مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا منذ عام 2014 واحتجاجات 2019 مجهولاً، حيث يُشتبه في

[118] محام تحدث لصحفيات بلا قيود في يونيو/حزيران 2025 عبر تطبيق مراسلة مشفر.

[119] اغتيال مرشح لمجلس النواب العراقي شمال بغداد https://www.bbc.com/arabic/articles/cvgkde29yx1o

[120] مقتل الناشطة همسة جاسم بالعراق.. ما علاقة مطلقي النار بشخصية نافذة؟ https://2cm.es/1e-mR

أن العديد منهم قُتلوا عن طريق "تطبيقات خارج نطاق القضاء" لعقوبة الإعدام. ورغم خطورة هذه الجريمة، فشـــل مشـــروع قانون المفقودين في تجريمها أو تحديد عقوبات واضـــحة لمرتكبيها، مما يكرس ثقافة الإفلات التام من العقاب.[121]

- **التعذيب وسوء المعاملة وأوضاع السجون**

تشـــير الأدلة إلى الاســـتخدام المنهجي للتعذيب لانتزاع الاعترافات، خاصـــة من العرب الســـنة المتهمين بقضايا الإرهاب. وتُعد أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز الرسمية "مروعة"، حيث تعاني من اكتظاظ شديد يصل إلى 300٪ من طاقتها الاستيعابية، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض بسبب نقص الرعاية الطبية. وتتفاقم الأزمة بوجود "عشـرات من مرافق الاحتجاز السـرية" التي تديرها الميليشيات، حيث يمارس التعذيب بشكل ممنهج بعيداً عن أي رقابة.

وفي أبريل/نيســـان 2025، هزت العراق حادثة وفاة المهندس بشـــير خالد لطيف بعد تعرضـــه للتعذيب القاســـي داخل مركز للشـــرطة في بغداد، مما يســـلط الضـــوء على وحشـــية هذه الممارسات[122].

وأشـارت تقارير خلال الفترة المشـمولة بالتقرير إلى تعذيب عشـرات العراقيين في مركز الجدعة (مخيم الجدعة) حيث نقل الكثير من العراقيين إلى المركز من مخيم الهول في شـــمال شـــرق

[121] Human rights in Iraq - Amnesty International, ،https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/iraq/report-iraq/

[122] https://x.com/Saif_almuhana/status/1909013399419175224

سوريا حيث يُحتجز تعسفيًا عشرات الآلاف بسبب صِلاتهم المزعومة بتنظيم الدولة الإسلامية. منذ عام 2021، عاد ما يقدر بنحو 9,500 شخص إلى العراق من مخيم الهول. [123]

إن تحويل النظام القضـــائي والأمني إلى أداة للقمع يمهد الطريق لتقويض الحريات الأخرى، وعلى رأسها حرية التعبير.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام والإنترنت

لقد تحول الفضـــاء الرقمي، الذي كان يُعتبر متنفســـاً نادراً للحرية، إلى ســـاحة جديدة للقمع المنهجي. تستخدم السلطات مزيجاً من الأدوات القانونية والتقنية والمادية لإسكات الأصوات الناقدة وخنق أي معارضـــة، حيث واجه المزيد من المســـتخدمين أحكاماً بالســـجن لمدد طويلة بسبب محتواهم على الإنترنت خلال العام الماضي.

- **ملاحقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان**

استمر تعرض الصحفيين والنشطاء للاعتداءات الجسدية والاعتقالات والمضايقات، مع إفلات شبه تام للجناة من العقاب. ومن أبرز الحالات الموثقة خلال فترة التقرير:

- نوفمبر/تشـرين الثاني 2024: تعرض الصـحفي جمال البدراني للاعتداء بالضـرب في الموصل من قبل عناصر ينتمون إلى "فصيل مسلح".[124]
- 24 فبراير/شـــباط 2025: تعرضـــت الإعلامية نور الخفاجي لاعتداء في بغداد، حيث قام مجهولان برش مادة سائلة على وجهها. [125]
- 28 أغســـطس/آب 2025: اعتدت قوة أمنية في الســـليمانية على فريق موقع "شـار بريس" وصـادرت معداتهم أثناء تغطيتهم لمحاكمة سـياسـية، بما في ذلك الكاميرا وهاتف المراســـلة جاواروان محمود. وفي نفس الإقليم، أغلقت القوات الأمنية مقر قناة "زوم تي في" بشـكل كامل وصـادرت جميع معداتها. [126]

---

[123] تدرس السلطات العراقية زيادة عمليات إعادة العراقيين في مخيم الهول – والذين يقدر عددهم بأكثر من 18,000 – بحيث تُنقل الأغلبية العظمى منهم بحلول نهاية عام 2027.
https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2024/10/iraq-people-held-in-al-jedah-centre-/subjected-to-torture-and-enforced-disappearance-after-arrests-new-investigation

[124] الاعتداء على صحافيي العراق: مكشوفو الهوية فوق المحاسبة
https://2cm.es/1e-mP

[125] إعلامية عراقية تتعرض للاعتداء أمام منزلها
https://jinhaagency.com/ar/alywm/alamyt-raqyt-ttrd-llatda-amam-mnzlha-47585

[126] منظمة صحفيات بلاقيود تصاعد غير مسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان وحرية الإعلام بإقليم كوردستان العراق

- 19 أغسطس/آب 2025: حُكم على الصحفي شيرواني شيرواني، المعتقل منذ عام 2020، بالسجن أربع سنوات إضافية في إقليم كردستان، مما يؤكد التعمد الواضح لإبقائه في السجن إلى أجل غير مسمى.
- نوفمبر/تشرين الثاني 2024: اعتقلت قوة أمنية الناشطة النسوية دعاء الأسدي في الناصرية، ضمن حملة استهدفت نشطاء انتفاضة تشرين. [127]

- **قوانين الجرائم الإلكترونية والرقابة الرقمية**

خلال الفترة المشمولة بالتقرير استغلت السلطات العراقية قوانين غامضة، مثل المادة 403 من قانون العقوبات التي تجرم أي شيء يعتبر "غير أخلاقي للجمهور"، لملاحقة مستخدمي الإنترنت. كما تمارس نفوذها الاقتصادي لفرض الرقابة. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2025، هددت هيئة الإعلام والاتصالات شركة "ميتا" بفرض حظر إعلانات إذا لم تقم بتقييد منشورات تزعم وجود فساد قضائي، مما يجبر المنصات العالمية على أن تصبح أدوات للقمع. [128]

إضافة إلى ذلك، لجأت السلطات إلى حجب المواقع الإلكترونية، حيث تم حجب موقع "شبكة الحدود" الإخباري الساخر بشكل دائم. وتشير تقارير موثوقة إلى أن السلطات في العراق الفيدرالي وإقليم كردستان تقوم بمراقبة الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت دون سلطة قانونية مناسبة.

[127] https://tinyurl.com/2y5s9yxb

[128] Iraq: Cooperation with Big Tech must not put freedom of expression at risk - ARTICLE 19, ، https://www.article19.org/resources/iraq-cooperation-with-big-tech-must-not-put-freedom-of-expression-at-risk/

إن هذا القمع الرقمي المنظم لا ينتهك الحق في حرية التعبير فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى خنق النقاش العام ويمهد الطريق لتقييد حرية التجمع في الفضاء المادي.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

إدراكاً منها لقوة الاحتجاجات الشعبية، كما تجلى في انتفاضة (تشرين 2019)، تعمل السلطات بشكل منهجي على تقييد الحق في التجمع السلمي بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ومنع أي تحدٍ لسلطتها.

- **الإفلات من العقاب وقمع احتجاجات تشرين**

بعد ست سنوات على انطلاقها، تواصل السلطات "حملتها الانتقامية" ضد نشطاء تشرين، بما في ذلك الملاحقات القضائية وتلفيق التهم.

يتفاقم هذا الإفلات من العقاب بسبب القمع المتزايد للحيّز المدني وتشديد القيود على حريتي التعبير والتجمع السلمي، حيث شنت قوات الأمن والميليشيات "حملة انتقامية" ضد النشطاء، شملت الملاحقة، ومداهمة المنازل بالعنف دون مذكرات، والتهديد والمضايقة لأفراد عائلاتهم لدفع النشطاء للاستسلام، كما حدث في حالة اعتقال الناشط ياسين ماجد شهاب. وفي الناصرية تحديدًا، يتعرض النشطاء لأعمال انتقامية مستمرة تشمل الاعتقالات بمذكرات قديمة وتلفيق التهم، تصل عقوبتها للإعدام في بعض الحالات، على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات، مما دفع العشرات منهم إلى الاختباء أو الهروب للمنفى.[129]

وفي ابريل/نيسان 2025 جرى الحكم بالسجن لمدة 15 عاماً بحق المدعو إحسان الهلالي، المعروف بلقب "أبو كوثر" أحد أبرز قيادات احتجاجات تشرين، وذلك وفقاً لأحكام المادة 406 من قانون العقوبات العراقي بتهمة ارتكاب جريمة قتل[130].

والأخطر في حالة حقوق الانسان في العراق هو استمرار الإخفاق التام في تحقيق العدالة أو محاسبة المسؤولين عن قتل مئات المتظاهرين. ورغم تشكيل لجان تحقيق، لم يتم نشر أي نتائج، ويظل الجناة طلقاء. إن لجوء السلطات إلى تقديم تعويضات مالية لأسر الضحايا لا يمكن أن يكون بديلاً عن المساءلة الجنائية.

[129] العراق: بعد ست سنوات على تظاهرات تشرين، يستمر اضطهاد النشطاء وتهديد حرية التعبير https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/10/iraq-six-years-since-tishreen-protests-activists-persecuted-freedoms-in-peril/

[130] https://aljeebal.com/posts/4933

- **قمع التجمعات السلمية بالقوة المفرطة**

استخدمت قوات الأمن مراراً القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين السلميين. ويكشف التاريخ الحديث عن ازدواجية في تعامل الدولة مع الاحتجاجات؛ فبينما استخدمت حكومة المالكي الخطاب الطائفي لتبرير القمع الوحشي للاحتجاجات السنية في 2012-2013، لم تتمكن الحكومات اللاحقة من استخدام نفس التبرير ضد انتفاضة تشرين ذات الأغلبية الشيعية، فلجأت بدلاً من ذلك إلى العنف المباشر الذي مارسته جماعات مرتبطة بقوات الحشد الشعبي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم قمع تظاهرات للتربويين في عدة محافظات التي استمرت عدة أشهر في2025م. [131] وفي سبتمبر/أيلول 2025، استُخدم الرصاص الحي لتفريق تظاهرات لخريجي الهندسة في البصرة كانوا يطالبون بفرص عمل. [132] وفي يونيو/حزيران قامت قوات الأمن بملاحقة واعتقال عشرات المتظاهرين لذات المطالب.[133]

- **مشروع قانون تقييدي للمظاهرات**

في أغسطس/آب 2025، ناقش البرلمان مشروع "قانون حرية التعبير والتجمع السلمي"، الذي يحتوي على أحكام شديدة التقييد. ومن بين هذه الأحكام حظر المظاهرات الليلية، وفرض

[131] https://aljeebal.com/posts/4818
[132] https://aljeebal.com/posts/9765
[133] https://aljeebal.com/posts/6189

الحصول على موافقة مسبقة قبل خمسة أيام. يهدف هذا التشريع إلى تحويل الحق الدستوري في التظاهر إلى امتياز مشروط تمنحه السلطات أو تمنعه. [134]

إن هذا القمع المنهجي يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، والتي تجد نفسها مهمشة ومحرومة من أبسط حقوقها.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

تتحمل الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والنازحون، العبء الأكبر لفشل الدولة في حماية الحقوق الأساسية، مما يكشف عن تمييز متجذر في القانون والممارسة يفاقم من معاناتهم ويجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات.

- **تعديل قانون الأحوال الشخصية: انتكاسة كبرى لحقوق المرأة**

في 17 فبراير/شباط 2025، دخل تعديل قانون الأحوال الشخصية حيز التنفيذ، مما شكل انتكاسة كبرى لمبدأ المساواة أمام القانون الذي يكفله الدستور في المادة 14. [135] يسمح التعديل الجديد للأزواج بالاختيار بين القانون المدني أو مدونة جديدة تعتمد على الفقه الجعفري الشيعي، مما يخلق أنظمة قانونية طائفية منفصلة ويقوض عقوداً من التقدم. والجدير بالذكر أن علماء الدين السنة عارضوا هذا التعديل ورفضوا المشاركة في صياغة مدونة خاصة بهم، مما يؤكد الطبيعة السياسية والطائفية للقانون.

التأثير الأكثر تدميراً لهذا القانون هو إضفاء الشرعية على زواج الأطفال. ففي حين يحدد القانون المدني سن الزواج بـ 18 عاماً، فإن الفقه الجعفري لا يحدد حداً أدنى لذلك. ووفقاً لبيانات اليونيسف، فإن 28٪ من الفتيات في العراق يتزوجن بالفعل قبل سن 18 عاماً. هذا التعديل يفاقم الظاهرة ويعرض الفتيات لمخاطر العنف والحرمان من التعليم، في انتهاك صارخ لالتزامات العراق الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل، اللتين صادق عليهما العراق.

[134] Iraq: Freedom on the Net 2024 Country Report, ،https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2024

[135] Iraq: Personal Status Law Amendment Sets Back Women's Rights - Human Rights Watch, ، https://www.hrw.org/news/2025/03/10/iraq-personal-status-law-amendment-sets-back-womens-rights

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية**

تواصل النساء في الحياة العامة مواجهة العنف والمضايقات، مع انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. وتظل آليات الحماية، مثل ملاجئ الإيواء، قليلة وضعيفة وتتعرض للمداهمات من قبل السلطات، مما يترك الناجيات من العنف دون حماية حقيقية.

كما تواجه الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في إقليم كردستان عقبات كبيرة في الوصول إلى العدالة والحماية، إذ أن النساء لا يُسمح لهن بدخول الملاجئ الحكومية أو مغادرتها إلا بأوامر قضائية، حتى مع وجود قانون يجرم العنف الأسري منذ 13 عاماً.[136]

- **حقوق الأطفال والعمالة المهاجرة والنازحين**

تشير الأدلة إلى انتشار عمل الأطفال، حيث كشف مسح أجرته لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) يغطي الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى مارس/آذار 2025 أن ما يقرب من نصف المجتمعات التي شملها الاستطلاع أفادت بوجوده، بما في ذلك أسوأ أشكاله كالتجنيد القسري والاستغلال الجنسي.[137]

وفي الوقت نفسه، يعاني العمال المهاجرون من غياب الحماية، والسبب الهيكلي لذلك هو أنهم يخضعون لسلطة وزارة الداخلية بدلاً من وزارة العمل، مما يستثنيهم من الحماية بموجب قانون العمل العراقي. كما لا يزال أكثر من مليون شخص في عداد النازحين داخلياً، يواجهون صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب نقص الوثائق الرسمية.

[136] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/iraq

[137] IRC Iraq Protection Needs Overview Q4 2024 - Q1 2025 https://www.rescue.org/sites/default/files/2025-06/IRC%20Iraq%20Protection%20Needs%20Overview%20Q4%202024%20-%20Q1%202025.pdf

خاتمة

يُظهر عام 2025 تحولاً جذرياً في مشـهد حقوق الإنسـان في العراق، حيث انتقلت الانتهاكات من الفوضى العشوائية إلى مرحلة "القمع الممنهج" الذي تمارسه مؤسسات الدولة والجماعات المسـلحة بغطاء قانوني. فبدلاً من حماية الحقوق، باتت التشـريعات والقضـاء أدوات لشـرعنة الإفلات من العقاب، وترسيخ هيمنة الفصائل على مفاصل الاقتصاد والقرار السياسي، مما حوّل "الهدوء الأمني" الظاهري إلى اسـتقرار هش قائم على تكميم الأفواه، ومصـادرة المجال العام، وعسكرة الدولة من الداخل.

وقد أدى هذا التآكل في سـيادة القانون إلى تفكك العقد الاجتماعي، حيث تدفع الفئات الأضـعف، ولا سـيما النسـاء والنازحين، الثمن الأبهظ نتيجة الردة التشـريعية التي تهدد بنسـف المكتسبات الحقوقية. ويخلص التقرير إلى أن استمرار إدارة الدولة بمنطق المحاصصة والقمع، مع انسداد الأفق السياسي، لا يمثل حلاً مستداماً، بل يؤسس لانفجار مجتمعي مؤجل، واضعاً مسـتقبل العراق كدولة مؤسـسـات أمام خطر وجودي يتطلب تدخلاً إصـلاحياً جذرياً ومسـاءلة دولية فاعلة.

الكويت: فراغ تشريعي وسحب الجناسي

شهدت الفترة بين أواخر 2024 و2025، تدهوراً حاداً في حالة الحقوق السياسية والمدنية في دولة الكويت، حيث دخلت البلاد في أزمة دستورية عميقة وتراجع ديمقراطي خطير. كان القرار الأميري الصادر في مايو/أيار 2024 بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور هو الحدث المحوري الذي هيمن على فترة هذا التقرير، وأدخل البلاد في فراغ تشريعي كامل أدى إلى تركيز السلطات بشكل غير مسبوق في يد السلطة التنفيذية، مما قوّض آليات الرقابة والمساءلة.

ويهدف هذا التقرير إلى توثيق وتحليل تداعيات هذا المشهد على حالة حقوق الإنسان، راصداً أثر المراسيم الحكومية وتآكل مبدأ الفصل بين السلطات على الحقوق والحريات العامة في ظل غياب الدور البرلماني.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

إن التقويض الممنهج لآليات الرقابة والمساءلة بدأ بتعليق الحياة البرلمانية، مما خلق فراغاً سياسياً وقانونياً استغلته السلطة التنفيذية بسرعة لتعزيز قبضتها. ويُعد تحليل هذا الإطار أمراً حاسماً لفهم كيف تم تعزيز قدرة الدولة بشكل متعمد على انتهاك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث إن غياب السلطة التشريعية المنتخبة لا يقوض مبدأ الفصل بين السلطات فحسب، بل يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على الوفاء بتعهداتها، خاصة في ظل إصدار تشريعات تمس الحقوق الأساسية دون أي نقاش مجتمعي أو رقابة برلمانية.

- **طبيعة النظام السياسي وتحديات المساءلة**

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، استمرار تبعات حل مجلس الأمة، حيث عملت البلاد طوال هذه المدة دون سلطة تشريعية منتخبة. نتيجة لذلك، تركزت سلطة التشريع والسياسة العامة بشكل كامل في يد الأمير والحكومة المعينة بموجب مرسوم أميري.

على الصعيد الأمني، يعمل الحرس الوطني الكويتي كـ"كيان قتالي" مستقل هيكلياً عن وزارتي الدفاع والداخلية، ولكنه "يدعم الجيش... حسب الحاجة". ورغم أن هذا الوضع قد يهدف إلى تحقيق توازن في القوى، فإنه يطرح تحديات فيما يتعلق بآليات الرقابة والمساءلة الموحدة، خاصة في حال وقوع انتهاكات تتطلب تحقيقاً شفافاً ومنسقاً بين مختلف الأجهزة الأمنية.

- **المشاركة السياسية في ظل غياب البرلمان**

أدى غياب البرلمان إلى غياب كامل للتمثيل الشعبي على المستوى الوطني، مما أثر بشكل مباشر على المشاركة السياسية. فقد فقدت الكتل السياسية غير الرسمية منصتها الأساسية لممارسة الرقابة على الحكومة ومساءلة الوزراء والتأثير في السياسات العامة. وقد تفاقم

هذا الوضـع بسـبب القيود المسـتمرة على التنظيم السـياسـي، والتي تشـمل:حظر الأحزاب السياسية بشكل كامل؛ واشتراط الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية لأي تجمع عام؛ والحرمان الكامل والمستمر لفئة "البدون" من أي شكل من أشكال المشاركة السياسية، سواء بالترشح أو بالانتخاب، مما يكرس تهميشهم وعزلهم عن عملية صنع القرار.

- **تآكل استقلالية القضاء**

على الرغم من أن الدستور الكويتي يؤكد على استقلال القضاء، فإن هذا المبدأ واجه تحديات هيكلية وتشريعية خطيرة خلال فترة التقرير. فإلى جانب استمرار خطة "تكويت القضاء"، التي قد تفرض ضـغوطاً على كفاءة المحاكم، كان التطور التشـريعي الأبرز هو صـدور المرسـوم بقانون رقم 68 لسنة 2025 في مايو/أيار 2025.[138]

جاء هذا المرسوم في فترة شهدت ضغوطاً متزايدة على منتقدي السلطة، مثل ملاحقة النائب السابق وليد الطبطبائي. وقلّص المرسوم عدد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من تسعة إلى سبعة أعضاء، عبر استبعاد أقدم مستشارين كويتيين من تشكيلته. إن تعديل هيكل أعلى هيئة إشرافية قضائية بمرسوم من السلطة التنفيذية، وفي غياب تام للرقابة البرلمانية، يثير مخاوف خطيرة بشأن تآكل استقلالية القضاء، ويشير إلى استهداف الخبرات القضائية المستقلة.

وتُعد قضية تسليم الناشط السياسي سلمان الخالدي من العراق إلى الكويت في يناير/كانون الثاني 2025 حالة مقلقة. ففي حين وصـفتها الحكومة الكويتية بأنها "إنجاز أمني كبير"، إلا

[138] مرسوم بقانون رقم 68 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، https://www.eastlaws.com/legislation-full-text/ar/kuwait/law-decree/18-05-2025/no-68?type=1&id=2167708

أنها تمثل انتهاكاً للمعايير الدولية لحماية المعارضين السياسيين. وقد أعربت منظمة "صحفيات بلا قيود" عن مخاوف عميقة من أن الخالدي قد يواجه التعذيب، نظراً لطبيعة التهم الموجهة إليه، ولن يتلقى محاكمة عادلة في الكويت مع استمرار تآكل استقلالية القضاء.[139]

إن تآكل استقلالية القضاء يقوض بشكل مباشر قدرة النظام القانوني على حماية الحقوق السياسية والمدنية للأفراد، وهو ما سيتم تفصيله في القسم التالي.

ثانياً: الحقوق السياسية والمدنية

إن تآكل الإطار القانوني قد تُرجم مباشرة إلى هجمات متزايدة على الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، حيث استهدفت أجهزة الدولة المعارضين بإفلات منظم من العقاب في الداخل والخارج. ويشكل هذا القسم فحصاً نقدياً للانتهاكات الموثقة في هذا المجال، والتي تعرضت لضغوط متزايدة بسبب البيئة السياسية السائدة التي تميزت بغياب الرقابة التشريعية.

- **الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي**

تُعد قضية الناشط سلمان الخالدي مثالاً صارخاً على القمع المتزايد الذي تمارسه الدولة عبر الحدود وتوظيفها لانعدام الجنسية كأداة للاضطهاد. إن إعادته القسرية من العراق، على الرغم من حصوله على حق اللجوء في المملكة المتحدة، ومواجهته أحكاماً غيابية بالسجن تصل إلى 21 عاماً بتهم تتعلق بنشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي مثل "إهانة الأمير"،[140] تعد مثالاً صارخاً على الاحتجاز التعسفي القائم على أساس التعبير عن الرأي.

وقد زاد من استهدافه قرار السلطات سحب جنسيته في أبريل/نيسان 2024، مما جعله عديم الجنسية وأكثر عرضة للانتهاكات. تمثل هذه الحادثة رسالة ترهيب واضحة للمعارضين الكويتيين في الخارج، وتظهر مدى وصول الأجهزة الأمنية عبر الحدود لاستهداف منتقديها.

إن الادعاءات السابقة حول التنصت والتجسس على المواطنين[141] تزيد من احتمالية وجود اعتقالات تعسفية مبنية على معلومات تم جمعها بشكل غير قانوني. إن وجود سابقة لانتهاك الخصوصية من قبل أجهزة الأمن يعزز المخاوف من أن تكون الاعتقالات لاحقة غير مستندة إلى أدلة مشروعة، وهو ما يشكل انتهاكاً مزدوجاً للحق في الخصوصية وحرية الفرد.

---

[139] العراق: تسليم الخالدي.. جريمة سوداء وخرق فاضح لالتزامات بغداد الدولية https://wjwc.org/ar/newsar/2025-01-03-20-03-41

[140] Kuwaiti student Salman al-Khaldy extradited to Kuwait following his arrest in Iraq, ، https://menarights.org/en/case/salman-alkhaldy

[141] تسريبات تفجر قضية تجسس على مواطنين في الكويت, https://rawabetcenter.com/archives/114499

- **التعذيب وسوء المعاملة وأوضاع السجون**

أثارت قضية تسليم سلمان الخالدي مخاوف موثقة بشأن احتمالية تعرضه للتعذيب، خاصة في ظل وجود ادعاءات سابقة عن ممارسة التعذيب في مرافق الاحتجاز الكويتية.

وفي تطور لافت، أصدرت المحكمة الجنائية في مارس/آذار حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات ضد ضابطين برتبة عقيد ومقدم من إدارة مباحث الأحداث، أُدينا بتعذيب قاصرين لانتزاع اعترافات.[142] وبينما يمثل هذا الحكم خطوة إيجابية نحو المحاسبة، فإنه في الوقت نفسه دليل قاطع على أن ممارسات التعذيب وسوء المعاملة لا تزال تحدث داخل مرافق الاحتجاز، مما يتطلب رقابة قضائية مستقلة ومكثفة.

- **ضمانات المحاكمة العادلة**

يواجه المتهمون في قضايا أمن الدولة، أو أولئك الذين سُحبت جنسيتهم بشكل تعسفي، صعوبات بالغة في الوصول إلى آليات استئناف قضائية شفافة وفعالة. ومن خلال تعديل تكوين أعلى هيئة قضائية بمرسوم تنفيذي، فتحت الحكومة مساراً مباشراً للتأثير السياسي على القضايا، خاصة تلك المتعلقة بـ "أمن الدولة" أو المعارضة السياسية مثل قضية الخالدي. إن أي مساس باستقلالية القضاء، كما حدث بموجب المرسوم بقانون 2025/68، يقوض بشكل مباشر ضمانات المحاكمة العادلة.

إن قمع المعارضين مثل الخالدي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيود الأوسع المفروضة على حرية التعبير، وهو ما يمثل محور التحليل في القسم التالي.

---

[142] Kuwait 2024 Human Rights Report - State Department, ،https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/624521_KUWAIT-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام والإنترنت

في خطوة واضحة لتفكيك الرقابة المستقلة، استغلت السلطة التنفيذية الكويتية الفراغ البرلماني لهندسة إطار قانوني قمعي يهدف إلى تجريم المعارضة والسيطرة على المجال العام الرقمي. ويحلل هذا القسم الأدوات القانونية والإجرائية المستخدمة لتقييد النقد والمعارضة.

- **التشريعات المقترحة والمقيدة للحريات**

في أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعلنت الحكومة عن دراسة مشروع قانون إعلامي جديد وشامل. يهدف هذا القانون المقترح إلى فرض تراخيص إلزامية على جميع أنشطة النشر الإعلامي والإلكتروني[143]، بما في ذلك المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي. إن مثل هذه الأحكام تم هندستها لإحداث "تأثير مثبط" على حرية التعبير وتتعارض بشكل مباشر مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتشمل العقوبات المقترحة في القانون الجديد: غرامات تبدأ من 10,000 دينار كويتي (حوالي 3,200 دولار أمريكي). السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بتهمة "إهانة الأمير". حظر نشر تصريحات الأمير دون إذن رسمي. وتمتد هذه المحظورات لتشمل ولي العهد، وانتقاد الدين أو الدستور، و"انتهاك الآداب العامة"، وكشف معلومات حول الاتصالات الرسمية السرية.[144]

إن مثل هذه الأحكام تخاطر بخلق "تأثير مثبط" على حرية التعبير وتتعارض مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. سيمنح هذا القانون السلطات أدوات رقابية واسعة قد تُستخدم لتقييد النقد والمعارضة عبر الإنترنت، مما يمثل تضييقاً كبيراً على الفضاء الرقمي.

إلى جانب ذلك، صدر القانون رقم (11) لسنة 2025 الذي يعدل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي يظل، بسبب صياغته الغامضة، أداة رئيسية لتقييد حرية التعبير السلمي عبر الإنترنت.

- **ملاحقة المنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان**

استمر استخدام قوانين العقوبات والمطبوعات لتقييد النقد السلمي، خاصة فيما يتعلق بتهم "إهانة رموز الدولة". ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان، وخاصة من فئة البدون، استهدافاً مستمراً يشمل الاعتقال وحظر السفر والمحاكمات غير العادلة. إن الغموض في صياغة هذه

[143] New media regulation law marks a qualitative leap for Kuwait's media system
https://timeskuwait.com/new-media-regulation-law-marks-a-qualitative-leap-for-kuwaits-media-system/

[144] Kuwait Considering a Comprehensive New Media Law - Al Tamimi & Company, ،
https://www.tamimi.com/news/kuwait-considering-a-comprehensive-new-media-law/

القوانين يؤدي إلى "التأثير المرعب"، حيث يتم الاستعانة بالأفراد لممارسة الرقابة الذاتية خوفاً من الملاحقة القضائية.

- **الحرية الفنية والأكاديمية**

تخضع الأعمال الفنية والأدبية لرقابة صارمة من قبل وزارة الإعلام. كما تستمر القيود على الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات، حيث تُستخدم القوانين الداخلية لفرض قيود على مناهج البحث والنقاش في المواضيع الحساسة سياسياً أو اجتماعياً.[145]

إن القيود المفروضة على حرية التعبير تمتد بشكل طبيعي لتشمل تقييد الحق في التجمع السلمي، مما يمهد الطريق للقسم التالي من هذا التقرير.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

واجه الفضاء المدني في الكويت تضييقاً تشريعياً وتنفيذياً متزايداً خلال فترة التقرير، حيث تم استخدام الأدوات القانونية والإدارية لتقييد التنظيم السلمي، خاصة في ظل غياب أي رقابة برلمانية على الإجراءات الحكومية.

[145] Kuwait enacts stricter Flag Law to preserve national symbolism and unity, ، https://timeskuwait.com/kuwait-enacts-stricter-flag-law-to-preserve-national-symbolism-and-unity/

- **التضييق التشريعي عبر قانون العلم الوطني (المرسوم بقانون 73 لسنة 2025)**

في يونيو/حزيران 2025، صدر مرسوم بقانون عدّل قانون العلم الوطني، ويُعد هذا التعديل قيداً واسع النطاق على الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.[146] أضاف المرسوم (المادة 3 مكرر) التي تحظر صراحة رفع أعلام أو شعارات ترمز إلى "جماعات أو طوائف دينية أو اجتماعية أو قبلية أو فئوية" في التجمعات.

وفرض القانون عقوبات قاسية على المخالفين: السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وغرامة تتراوح بين 2,000 و 10,000 دينار كويتي.

على الرغم من أن المذكرة الإيضاحية للحكومة بررت القانون بـــ "الحفاظ على الوحدة الوطنية"،[147] إلا أنه يمثل قيداً واسع النطاق على الحريات الأساسية ويمنح السلطات صلاحيات واسعة لتجريم الأنشطة المدنية السلمية.

- **القيود التنفيذية والعملية على التجمعات**

استمرت السلطات في استخدام شرط "الترخيص المسبق" كأداة عملية لمنع التجمعات غير المرغوب فيها، مع حظر الإعلانات عن أي تجمعات غير مرخصة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما استمر الحظر التمييزي الذي يمنع غير المواطنين، بمن فيهم البدون، من المشاركة في أي تجمعات عامة.

وتُعد قضية اعتقال ناشط البدون محمد البرغش في 11 يونيو/حزيران 2025 بعد نشره مقطع فيديو على منصة "X" يطلب فيه لقاء وزير الداخلية، مثالاً واضحاً على كيفية استخدام آليات القضاء لتخويف النشطاء وإجبارهم على الصمت[148].

تؤكد هذه الممارسات والتشريعات أن الفضاء المدني يواجه تضييقاً متزايداً، مما يؤثر بشكل خاص على قدرة الفئات المهمشة على التعبير عن مطالبها، وهو ما سيتم تناوله في القسم التالي.

[146] صدور مرسوم بقانون بتعديل قانون العلم الوطني – الجريدة https://www.aljarida.com/article/65150

[147] صدور مرسوم بقانون في شأن العلم الوطني للكويت – كونا https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3156789&language=ar

[148] Kuwait's Crackdown on Stateless Voices: The Case of Mohammed al-Barghash https://www.adhrb.org/2025/07/kuwaits-crackdown-on-stateless-voices-the-case-of-mohammed-al-barghash/

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير شهدت الكويت تراجعات خطيرة في الحقوق الأساسية للفئات السكانية مثل النساء، والبدون، والأطفال، والعمال المهاجرين. ويكشف التحليل عن تراجعات خطيرة في الحقوق الأساسية لهذه الفئات خلال فترة التقرير.

- **حقوق النساء والفتيات: نهج متناقض**

شهدت فترة التقرير تناقضاً حاداً في سياسات الدولة تجاه المرأة. ففي حين يوجد قانون للحماية من العنف الأسري، إلا أن تنفيذه لا يزال يواجه تحديات كبيرة. وقد دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2025 الكويت إلى "تعزيز تنفيذ الإصلاحات" لإنهاء العنف ضد المرأة[149]، مما يشير إلى فجوة عميقة بين النص القانوني والواقع العملي.

والأخطر من ذلك هو التراجع الكبير في حقوق المواطنة والجنسية خلال عام 2025، والذي تمثل في نقطتين رئيسيتين:

1. **إلغاء حق التجنيس بالزواج (أبريل/نيسان 2025)[150]:** تم تطبيق تعديلات جديدة على قانون الجنسية ألغت حقاً قائماً منذ فترة طويلة، حيث حظرت بشكل نهائي حصول المرأة الأجنبية المتزوجة من كويتي على الجنسية الكويتية عبر الزواج.
2. **سحب الجنسية من النساء المجنسات:[151]** قامت السلطات بسحب جنسية "عشرات الآلاف" من الأشخاص، مما أثر بشكل غير متناسب على النساء اللاتي حصلن على الجنسية عن طريق الزواج. أدى هذا الإجراء إلى فقدانهن الفوري لحقوقهن الأساسية في الرعاية الصحية والعمل والخدمات المصرفية. وقد وصفت المقررة الخاصة للأمم المتحدة هذا الإجراء بأنه "غير مسبوق".

- **حقوق البدون: تفاقم أزمة انعدام الجنسية**

لا يزال البدون يعاملون كـ "مقيمين بصورة غير قانونية"، وتُستخدم "بطاقات المراجعة" الأمنية كأداة تعسفية للتحكم بهم. وتفيد تقارير موثوقة بأن مسؤولي الجهاز المركزي يجبرون نشطاء البدون على التوقيع على أوراق فارغة عند طلب الوثائق، ليتم لاحقًا ملؤها بإقرارات تفيد بحملهم جنسية أخرى.

---

[149] UN expert urges Kuwait to enhance protections against violence against women – End of Mission Statement https://docs.un.org/en/A/80/158

[150] New amendments to Kuwait Nationality Law: No citizenship for foreign wives https://kuwaittimes.com/article/12845/kuwait/politics/new-nationality-law-amendments-foreign-wives-excluded/&authuser=1

[151] Kuwait: Mass citizenship revocations leave families in limbo https://dawnmena.org/a-crisis-of-statelessness-inside-kuwaits-mass-revocation-of-citizenship/

وقد أدت عمليات سحب الجنسية الجماعية في عام 2025 إلى خلق "فئة بدون جديدة"، مما فاقم أزمة انعدام الجنسية في البلاد بدلاً من حلها. وحتى تاريخ 4 أغسطس/آب 2025 بلغت أعداد المسحوبة جنسياتهم 68553 شخص. يمثل هذا العدد 4.4 بالمئة من إجماليّ تعداد الكويتيين الرسمي البالغ 1.545 مليون نسمة[152]. وعلى صعيد الحق في الصحة، تم توثيق حالات رفض تقديم العلاج الطارئ لأفراد من البدون في المستشفيات العامة بسبب عدم امتلاكهم وثائق سارية، مما يعرض حياتهم للخطر. [153]

كما استمرت السلطات في مطالبة البدون بـ "تصحيح أوضاعهم" وإعلان جنسية بديلة. تشير التقارير إلى أن مسؤولي الجهاز المركزي يجبرون نشطاء البدون على التوقيع على أوراق فارغة عند طلب الوثائق، ليتم لاحقًا كتابة إقرار بأنهم يحملون جنسية أخرى[154].

- **حقوق الأطفال: تطورات تشريعية**

شهد عام 2025 عدة تطورات تشريعية رئيسية تتعلق بحقوق الأطفال:

- سبتمبر/أيلول 2025: تعديل "قانون حقوق الطفل" لفرض التسجيل الإلزامي للمواليد ضمن ملف جنسية الأب، مما يعزز التمييز الجندري في نقل الجنسية. ويفرض عقوبات جديدة على الأسر غير الممتثلة. [155]
- يونيو/حزيران 2025: صدر المرسوم بقانون رقم 2025/74 لتعديل قانون الحضانة العائلية. والذي يمنح لجنة الحضانة العائلية (بدلاً من الوزير) مسؤولية تنظيم رعاية الأطفال مجهولي الأب من أمهات غير كويتيات، ويُلزم بإلحاقهم بالتعليم الإلزامي.
- أبريل/نيسان 2025: تعديل قانون الجنسية لمنح حقوق مواطنة محدودة لأبناء الكويتيات من آباء أجانب.

[152] "لنجعل الكويت نقيّة مجدداً"... جذور وآثار سحب الجنسيات في الكويت https://tinyurl.com/22pmf65o

[153] Country Reports on Human Rights Practices: Kuwait - State Department, ،https://2021-2025.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/kuwait/

[154] Country policy and information note, Kuwait: Bidoons, August 2024 (accessible) https://www.gov.uk/government/publications/kuwait-country-policy-and-information-notes/country-policy-and-information-note-kuwait-bidoons-august-2024-accessible

[155]Kuwait: Cabinet Approves New Law on Child Registration, ،https://www.lexis.ae/2025/09/10/kwt-cabinet-approves-new-law-on-child-registration/

- **حقوق العمالة المهاجرة: تراجع كبير**

شهدت فترة التقرير انتكاسة لحقوق العمال المهاجرين. كان التطور الأبرز هو القرار الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2025، والذي يُلزم العمال في القطاع الخاص بالحصول على "إذن خروج" من صاحب العمل، مما يعزز نظام الكفالة ويقيد حرية الحركة بشكل كبير. [156]

بالإضافة إلى ذلك، طُبقت قيود جديدة في عام 2025، منها: رفع الحد الأدنى للراتب إلى 800 دينار كويتي كشرط لكفالة الأسرة. وتقييد 120 مهنة لتقتصر على المواطنين فقط.

تم اتخاذ إجراء إداري في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، يلزم أصحاب العمل بإدخال بيانات ساعات العمل والإجازات في نظام إلكتروني جديد تابع لهيئة القوى العاملة.

واستمر الإبلاغ عن انتهاكات شائعة مثل سرقة الأجور وحجز وثائق السفر، خاصة ضد العمالة المنزلية. [157]

إن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية، بل تمتد لتشمل الحق في بيئة آمنة وصحية، وهو ما سيتناوله القسم التالي.

---

[156] Kuwait's Exit Permit Requirement Puts Migrant Workers at Risk ...، ،
https://www.hrw.org/news/2025/06/15/kuwaits-exit-permit-requirement-puts-migrant-workers-at-risk

[157] 2025 Trafficking in Persons Report: Kuwait - U.S. Department of State، ،
https://www.state.gov/reports/2025-trafficking-in-persons-report/kuwait/

خاتمة

شهد العام الماضي تدهوراً حاداً في سجل الكويت الحقوقي نتيجة حل مجلس الأمة وتعليق مواد من الدستور، مما أدى إلى تركيز السلطات بيد السلطة التنفيذية وإصدار مراسيم قوّضت الرقابة الديمقراطية واستقلالية القضاء، وأبرزها تعديل قانون القضاء (2025/68). وقد تزامنت هذه الهيمنة مع تضييق ممنهج على الفضاءين المدني والرقمي عبر تشريعات تهدف لتجريم النقد السلمي وتقييد التجمع، مثل مرسوم قانون العلم (2025/73) ومشروعات قوانين الإعلام الجديدة، مما خلق بيئة قانونية مثبطة للحريات العامة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تفاقمت أزمة الحقوق بظهور طبقة جديدة من عديمي الجنسية إثر سحب الجناسي من عشرات الآلاف، بالتوازي مع تراجع حقوق العمالة المهاجرة عبر إعادة فرض "إذن الخروج". وأمام هذا الواقع، يكمن المخرج في العودة الفورية للمسار الدستوري وإجراء الانتخابات لاستعادة مبدأ الفصل بين السلطات، مع ضرورة مراجعة التشريعات المقيدة للحريات وإيجاد آليات قضائية عادلة لحماية المواطنة وضمان استقلالية القضاء.

المغرب: قمع حراك "الجيل Z"

يشهد المغرب منذ عام 2021 تراجعاً مقلقاً في حالة حقوق الإنسان، ضمن سياق سياسي يتسم بتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية على حساب المؤسسات الرقابية كالبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وقد أدى هذا التحول إلى تقلص مساحات الحريات العامة وانكماش المجال العام، حيث باتت الأصوات النقدية والاحتجاجات السلمية تُواجَه بمنطق أمني وقضائي صارم.

وشهد عام 2025 احتجاجات "جيل زد" (سبتمبر/أيلول 2025) الذي أظهر وعياً شبابياً متزايداً يطالب بالإصلاحات ومكافحة الفساد، مستخدماً الفضاء الرقمي والميداني للتعبير عن الاستياء من الفوارق الاجتماعية. قابلت السلطات هذه المطالب الأمنية بقوة، مما أدى إلى اعتقالات واسعة بين النشطاء والصحفيين، الأمر الذي أكد مقاربة أمنية صرفة تجاه الاحتقان الاجتماعي. وتُظهر هذه الممارسات تصاعداً في تقييد المجال المدني والعمل الحقوقي، لاسيما وأن اتفاقيات التطبيع ضاعفت القيود على النشاطات المعارضة، مما يُناقض الخطاب الرسمي حول الالتزام بحقوق الإنسان.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يشكّل الإطار السياسي والقانوني البنية التحتية التي إما تحمي الحقوق الأساسية أو تبرّر انتهاكها. في الحالة المغربية، تشير المعطيات إلى استخدام ممنهج للمؤسسات، وخصوصاً القضاء، كأداة لإسكات الأصوات المستقلة وتقنين القمع، مما يقوّض بشكل خطير الثقة في دولة القانون.

وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير جرى توثيق هذا التوجه الحكومي بوضـوح. حيث واصـلت السـلطات المغربية اسـتخدام القضـاء كأداة لإسـكات الأصـوات المسـتقلة من خلال محاكمات تفتقر إلى معايير العدالة. ويتجسـد هذا النهج في اسـتهداف شـخصـيات بارزة مثل المؤرخ المعطي منجب والنقيب محمد زيان بتهم مالية أو تهم تتعلق بـــ"إهانة مؤسـسـات الدولة"، وهي تهم فضـفاضـة تُسـتخدم كذريعة لتكميم الأصـوات المسـتقلة. هذا النمط من "القمع المؤسـسـي المقنّن" لا يهدف فقط إلى معاقبة أفراد بعينهم، بل يسـعى إلى ترسـيخ مناخ من الخوف والرقابة الذاتية لدى النشطاء والصحفيين والمواطنين عموماً.

ويبرز تناقض واضـح بين الخطاب الرسـمي الذي تروّج له الحكومة في المحافل الدولية، والذي يؤكد على الالتزام بالإصـلاحات، وبين الممارسـات الميدانية التي تعكس اتجاهاً تصـاعدياً نحو تقييد المجال المدني. ويُعد هذا التناقض تكتيكاً اسـتراتيجياً يهدف إلى تحييد النقد الدولي، بينما تعمل السـلطات في الوقت ذاته على إحكام قبضـتها على المجال العام محلياً. وقد أسـهمت اتفاقيات التطبيع الموقعة مع إسـرائيل عام 2020 في مضـاعفة هذه القيود، حيث جرى تصـوير المواقف المنتقدة للتطبيع باعتبارها مساساً بـــ"المصالح العليا للدولة"، مما وفّر غطاءً إضافياً لتجريم المعارضة السلمية.

- **تحديث المسطرة الجنائية والضمانات**

ودخل القانون رقم 03-23 المعدل لقانون المسـطرة الجنائية حيز النفاذ في سـبتمبر 2025، ووصـفته وزارة العدل بأنه خطوة لترسـيخ سـيادة القانون. تضـمّنت الإصـلاحات الجديدة تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، أبرزها تشديد الرقابة على الحبس الاحتياطي وإلزام القضاة بتبريره، وتوسيع نطاق المساعدة القانونية. كما تم تعزيز حقوق المشتبه بهم أثناء الحراسة النظرية، وتوسيع حماية الضحايا (خاصة النساء والأطفال)، لكن التحدي يظل في ضمان التطبيق الفعلي لهذه النصوص في ظل الإشكاليات الهيكلية المتعلقة باستقلالية القضاء.

- **الإطار القانوني للإضراب**

في سياق الإصلاحات القانونية، أكّدت المحكمة الدستورية في مارس/آذار 2025 على دستورية القانون التنظيمي رقم 97-15، الذي ينظّم الحق في الإضـراب، رغم أنه بقي معلق النفاذ حتى نشره في الجريدة الرسمية التي لم تنشره بَعد.

- **قيود مكافحة الفساد**

أثارت التعديلات المقترحة على قانون المسـطرة الجنائية (قبل نفاذه) قلق المنظمات غير الحكومية. وتركّز القلق حول المادة 7 التي تهدف إلى إضـعاف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بفرض معايير تقييدية على تأسيسه كطرف مدني في قضايا الأموال العامة، ووُصف هذا التعديل بـ"التراجع الخطير".

تُظهر هذه التطورات وجود "ازدواجية في الإصـلاح القضـائي"؛ فبينما تسـعى الدولة لتعزيز الشـرعية الدولية وتحديث واجهتها القانونية بضـمانات فردية متقدمة، تُقابل هذه المسـاعي بمحاولات للحد من المساءلة الخارجية الفعالة. وتتمثل هذه المحاولات في وضع قيود قانونية معقدة لتقييد قدرة المنظمات غير الحكومية على مقاضـاة الفسـاد. هذا يخلق إطاراً قانونياً متقدماً نظرياً، لكنه يفتقر عملياً إلى الفعالية في مجال الشفافية والرقابة المدنية، خاصة وأن دوافع الإصلاح مرتبطة جزئياً بأهداف كبرى مثل التحضير لكأس العالم 2030.

يؤدي هذا الاسـتخدام الممنهج للإطار القانوني إلى تجريد القضـاء من دوره كضـامن للحقوق وتحويله إلى أداة لتقييدها، مما يمهد الطريق لانتهاكات ملموسة ومباشرة للحقوق المدنية.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

تترجم الأطر القانونية القمعية إلى انتهاكات مباشـرة تمس الحقوق المدنية للمواطنين، وتؤثر بشـكل مباشـر على سـلامتهم وحريتهم الشـخصـية. لذلك خلال 2025 شـهدت الحقوق المدنية وحماية الحق في الحياة خلال الفترة المشـمولة تراجعات مقلقة، خاصـة فيما يتعلق بالتعامل مع التجمعات السلمية وظروف احتجاز المعتقلين السياسيين.

- **الاستخدام المفرط للقوة في قمع الاحتجاجات الجماهيرية**

شـهدت نهاية سـبتمبر/أيلول 2025 اندلاع ما بات يُعرف بـــ "احتجاجات الجيل Z" التي دعت لها

حركة "جيل زد 212" (GenZ212)[158]، التي كانت الأوسـع نطاقاً منذ سـنوات. وقادت هذه الحركة الشبابية احتجاجات في مدن متعددة مثل الدار البيضاء، أكادير، مراكش، طنجة، والرباط، مدفوعة بالسـخط على تدهور جودة الخدمات العامة، والبطالة المرتفعة، والفسـاد، والإنفاق الضخم على البنية التحتية الرياضية لكأس العالم 2030.

على الرغم من أن الاحتجاجات بدأت سلمية، وثقت منظمات حقوق الإنسان استخدام قوات الأمن "للقوة المفرطة والاعتقالات التعسفية الجماعية".

- **القتلى والمصـابين:** قُتل ثلاثة أشـخاص محتجين بهجمات الأمن في أعقاب الاحتجاجات، بالإضافة إلى إصابة العشرات من المحتجين.[159] بين القتلى عبد الصمد أوبلا، طالب سينما عمره 22 عاما،[160] ورجل عمره 25 عاما. في بيان متلفز في 2 أكتوبر/تشـرين الأول، سـعى متحدث باسـم وزارة الداخلية إلى تبرير اسـتخدام القوة القاتلة، قائلا إن

[158] https://www.facebook.com/profile.php?id=61581713843912
[159] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/10/morocco-halt-use-of-excessive-force-following-crackdown-on-youth-protests/
[160] https://h1.nu/1eJ8R

المتظاهرين استخدموا الحجارة والسكاكين كأسلحة.[161] قال إن القوات استخدمت الغاز المسيل للدموع أولا لتفريق الحشود ثم استخدمت أسلحتها النارية "دفاعا عن النفس".

- **أســاليب القوة المميتة:** وثقت منظمة العفو الدولية لقطات فيديو تظهر قوات الأمن وهي "تقود مركباتها عمداً باتجاه المحتجين" في وجدة في 30 سبتمبر/أيلول 2025، مما أدى إلى إصابات خطيرة. تعتبر هذه الأساليب استخداماً غير قانوني للقوة المميتة وغير متناسب مع أي تهديد وشيك.
- **الاعتقالات الجماعية:** أعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال 409 أشخاص وإصابة المئات من قوات الأمن والمحتجين.[162] فيما أفادت التقارير أن الشــرطة اعتقلت ما يقرب من ألف شــخص[163] ورفعت دعاوى جنائية ضــد 270 متظاهرا على الأقل، بينهم 39 طفلا،[164] لا يزال بعضــهم رهن الاحتجــاز. حكمــت بعض المحــاكم على متظــاهرين بــالسـّجن والغرامات[165]. كما يواجه عشرات آخرين أحكام سجن مطولة.[166]

إن الرد العنيف على احتجاجات الجيل Z يشــير إلى تحول في اســتراتيجية الأمن الداخلي نحو "عســكرة الرد على المطالب الاجتماعية". إن اللجوء إلى القوة المفرطة، بما في ذلك الأســاليب المميتة مثل الدهس بالمركبات، ضــد احتجاجات دوافعها اقتصــادية واجتماعية عميقة، يمثل تصعيداً كبيراً. ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق الردع الشامل ضد أي تحشيد جماهيري غير خاضــع لســيطرة الدولة، ويؤكد عدم الثقة في آليات الحوار والاعتراف بمدى عمق السخط الاجتماعي المتعلق بالفساد وغياب الخدمات.

---

161 https://www.moroccoworldnews.com/2025/10/261381/third-person-succumbs-to-injury-after-gendarmerie-opened-fire-in-lqliaa-agadir/

162 https://medias24.com/2025/10/01/manifestations-le-rappel-a-lordre-du-ministere-de-linterieur/

163 https://www.france24.com/en/africa/20251002-deaths-morocco-protests-clashes-with-police

164 https://h1.nu/1eJbz

165 https://lakome2.com/generationz/395214/

166 https://www.facebook.com/share/p/17RgDvTkFC/

- **انتهاكات منهجية**

وخلال الفترة الممشولة بالتقرير وثقت صحفيات بلاقيود سلسلة من الانتهاكات المنهجية التي طالت النشطاء والأصوات الناقدة. شملت مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى ترهيب وتقييد النشاط المدني، وأبرزها: الاعتقالات، حيث استُخدم الاعتقال بشكل متكرر ضد النشطاء بناءً على آرائهم المنتقدة للسلطات أو لمواقفها السياسية. كما فُرضت قيود على حركة عدد من الصحفيين والنشطاء لمنعهم من المشاركة في فعاليات دولية أو مغادرة البلاد. واستُخدمت الملاحقات القضائية المستمرة والاستدعاءات الإدارية كأداة لاستنزاف النشطاء وإشغالهم عن عملهم الحقوقي.

وتُعد قضية الناشط الحقوقي فؤاد عبد المومني مثالاً بارزاً على هذا النمط، حيث حُكم عليه في مارس/آذار 2025 بالسجن ستة أشهر في محاكمة اعتبرتها المنظمات الحقوقية "انتقامًا من آرائه المنتقدة للسلطة". كما تشير بيانات ائتلاف الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين إلى أن ما لا يقل عن 20 شخصًا خضعوا للتحقيق أو المحاكمة خلال عام واحد فقط بسبب نشاطهم الرقمي أو آرائهم السياسية.

إن هذه الانتهاكات لا تستهدف الأفراد كحالات معزولة، بل تشكل جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى إسكات حرية التعبير وتقويض أي شكل من أشكال المعارضة السلمية، خاصة في الفضاء الرقمي الذي أصبح ساحة رئيسية للنقد والمساءلة.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام والإنترنت

يلعب الإعلام الحر والفضاء الرقمي دوراً محورياً كمتنفس رئيسي للشباب ومنصة للمساءلة الشعبية. وإدراكاً منها لهذا الدور، جعلت السلطات المغربية من هذا الفضاء هدفاً رئيسياً لسياساتها التقييدية، مما أدى إلى تراجع مقلق في مؤشرات حرية الصحافة وتزايد الضغوط على الصحفيين والنشطاء الرقميين.

ووثقت منظمة صحفيات بلا قيود أن ما لا يقل عن عشرين صحفياً وصحفية تعرضوا خلال العامين الأخيرين لانتهاكات مباشرة مرتبطة بعملهم. ومن أبرز الحالات التي تم رصدها:

شهدت الفترة المشمولة عدة أحكام قاسية ضد صحفيين ونشطاء:

- حميد المهداوي: في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، قضت محكمة في الرباط بسجن الصحفي حميد المهداوي 18 شهراً وتغريمه مبلغاً ضخماً قدره 1.5 مليون درهم مغربي (حوالي 150 ألف دولار أمريكي) بتهمة التشهير بوزير العدل.[167]
- فؤاد عبدالمومني: تم اعتقال الناشط البارز فؤاد عبدالمومني في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وأفرج عنه مؤقتاً في 1 نوفمبر 2024 وفي مارس/آذار 2025،[168] حكمت عليه محكمة الدار البيضاء غيابياً بالسجن ستة أشهر وغرامة على خلفية منشور على فيسبوك انتقد فيه العلاقات المغربية الفرنسية وادعى استخدام برامج التجسس.[169] وتضمنت التهم الموجهة إليه "إهانة هيئات منظمة ونشر مزاعم كاذبة".

[167] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/morocco-and-western-sahara

[168] المصدر السابق

[169] https://www.hrw.org/news/2025/03/27/morocco-activist-sentenced-peaceful-speech

- يوسف الهيرش وزنكاد: في مارس 2025، اعتُقل المدون يوسف الهيرش، وحُكم عليه في مايو/أيار بالسجن 18 شهراً بسبب منشورات على فيسبوك اعتُبرت "إهانة لمسؤول عمومي وهيئات منظمة". كما اعتُقل المدون عبدالرحمن زنكاد في مارس على خلفية منشورات على فيسبوك.[170]
- "حنان باكور" التي تم استدعاؤها للتحقيق بتهمة "التحريض على الكراهية" بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي أعربت فيه عن تضامنها مع غزة.
- و "لبنى الفلاح" التي تلقت استدعاءً للتحقيق على خلفية تعليقات نُشرت على الإنترنت واعتُبرت "مسيئة لصورة البلاد".

- **نموذج "العفو ثم التشهير"**

في يوليو/تموز 2025، منح الملك محمد السادس عفواً شمل حوالي 2,500 سجين، من بينهم الصحفيون البارزون عمر الراضي، وسليمان الريسوني، وتوفيق بوعشرين. كان هؤلاء الصحفيون قد سُجنوا بتهم ذات طابع "أخلاقي" (كالاعتداء الجنسي) وهي تهم استخدمتها السلطات في السنوات الأخيرة لتشويه سمعة المعارضين وتجريدهم من المصداقية.

لكن هذا العفو لم ينهِ حملة التضييق. فبعد إطلاق سراحهم، أفادت تقارير بأن الصحفيين الثلاثة واجهوا "التشويه، والملاحقة، والمضايقة" من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة.[171] إن استخدام نموذج "العفو ثم التشهير" يوضح أن الدولة تستخدم العفو كإجراء تجميلي للتخفيف من الضغط الدولي حول "سجناء الرأي"، بينما تستمر حملات المضايقة الإعلامية والمهنية للحفاظ على الأثر الرادع للعقوبة، وضمان عزل هؤلاء الأفراد اجتماعياً، حتى بعد مغادرة السجن

- **حرية الانترنت والقمع العابر للحدود**

صُنفت حرية الإنترنت في المغرب على أنها "حرة جزئياً" بنتيجة 54 من أصل 100.[172] على الرغم من أن الحكومة لم تقم بحجب أو تصفية مواقع إلكترونية أو شبكات تواصل اجتماعي لأسباب سياسية أو اجتماعية أو دينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن البيئة الرقمية تظل عرضة للرقابة الذاتية.

[170] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/morocco-and-western-sahara
[171] https://cpj.org/mideast/morocco/
[172] https://freedomhouse.org/country/morocco/freedom-net/2025

كما أفادت منظمات حقوق الإنسان بأن الحكومة انخرطت في "قمع عابر للحدود"، بما في ذلك المضايقة والمراقبة والتهديدات ضد نشطاء مغاربة وصحراويين خارج البلاد، خاصة أولئك الذين يدافعون عن تقرير المصير.[173]

إن قمع حرية التعبير الفردي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقمع الحق في التجمع، فكلاهما يمثلان وجهين لعملة واحدة تهدف إلى السيطرة الكاملة على المجال العام ومنع أي صوت معارض من الظهور.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

يُعتبر الحق في التجمع السلمي مقياساً أساسياً لصحة أي نظام ديمقراطي. إلا أن تعامل السلطات المغربية -خلال الفترة المشمولة بالتقرير- مع الاحتجاجات والمظاهرات يكشف عن هيمنة منطق أمني يفضل القمع على الحوار، ويصنف المطالب الاجتماعية والسياسية كتهديدات أمنية.

وشهد شهر سبتمبر/أيلول 2025 موجة احتجاجات واسعة في مدن عدة قادها شباب "جيل زد"، رفعوا خلالها شعارات مباشرة مثل "الكرامة قبل الخبز" و"لا للتهميش"، وطالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، ومكافحة الفساد، وتحسين جودة التعليم والخدمات العامة[174].

ونُشر على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو في 1 أكتوبر/تشرين الأول، يُظهر شاحنة صغيرة داكنة اللون تابعة لقوات الأمن تدهس متظاهرين عند دوار في وجدة ليلة 30

[173] https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/624521_MOROCCO-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[174] https://www.wjwc.org/ar/press-releases-ar/2025-09-30-19-08-31

سبتمبر/أيلول، قبل أن تغادر المكان. يُظهر فيديو آخر نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي في 1 أكتوبر/تشرين الأول، وحدد الباحثون موقعه الجغرافي، شاحنة صغيرة داكنة اللون تابعة لقوات الأمن تصدم مجموعة من المتظاهرين على بعد حوالي 350 متر من الدوار في وجدة، وتسحق رجلا على حائط قبل أن تتراجع وتبتعد[175]. وفقا لتقارير إخبارية، أصيب شخصان على الأقل في حوادث دهس بسيارات قوات الأمن في وجدة تلك الليلة، وهما وسيم الطيبي (17 عاما)، والذي قالت والدته للصحفيين إنه احتاج إلى رعاية طبية عاجلة، وأمين بوسعادة (19 عاما)، والذي قال والده إن ساقه اليسرى بُترت.

وقد استحوذت هذه التحركات الشبابية على اهتمام الإعلام الدولي، التي فيها دليلاً على "تصدّع في النموذج الاقتصادي المغربي"[176]، بينما وصفت بأنها "جيل يرفض سياسات الصمت"[177]، مما يسلط الضوء على تحول جوهري في الوعي السياسي.

كما امتد القمع ليشمل معارضي التطبيع مع إسرائيل. ففي أعقاب احتجاجات "كارفور سلا" مطلع عام 2025، أصدرت محكمة الاستئناف في الرباط أحكاماً بالسجن ضد نشطاء نظموا وقفة سلمية للاحتجاج على بيع منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وقد وصفت منظمة صحفيات بلا قيود هذه الأحكام بأنها "انتهاك واضح لحرية التعبير والتجمع السلمي".

في يونيو/حزيران 2025، أطلقت تحالفات من المنظمات غير الحكومية المغربية تحذيرات من مقترحات تعديلية (قبل نفاذ القانون 03-23 بالكامل) ترى أنها تهدف إلى "إضعاف دورها في مكافحة الفساد والدفاع عن الأموال العامة". ويتركز القلق بشكل خاص حول المادة 7 من الإصلاح المقترح، التي تفرض "عقبات جديدة" وتتطلب معايير تقييدية للجمعيات قبل أن تتمكن من التأسس كطرف مدني في قضايا الفساد. وقد وصف ممثلون عن المجتمع المدني هذه التعديلات بأنها "تراجع خطير".

- **القيود المفروضة على الوصول إلى الصحراء الغربية**

تظل القيود المفروضة على الوصول إلى الصحراء الغربية عائقاً أمام تقييم حالة حقوق الإنسان في الإقليم. حيث تواصل السلطات المغربية تضييق الخناق على النشطاء الصحراويين الداعمين لتقرير المصير، من خلال منع التجمعات ومضايقة النشطاء وعرقلة عمل المنظمات غير الحكومية المحلية[178]. وتستمر مزاعم الانتهاكات التي تشمل التخويف والمراقبة والتمييز ضد

[175] https://www.moroccoworldnews.com/2025/06/221062/moroccan-ngos-sound-alarm-over-legal-reforms-threaten-un-action/

[176] https://www.reuters.com/world/africa/youth-led-unrest-exposes-cracks-moroccos-economic-model-2025-10-06/

[177] https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2025/10/18/morocco-cracks-down-on-gen-z_6746543_124.html

[178] https://www.hrw.org/middle-east/north-africa/morocco/western-sahara

السكان الصحراويين، مما يخلق بيئة معادية لأي نشاط مدني مستقل.كما يستمر منع المراقبين الدوليين، بمن فيهم الصـحفيون والبرلمانيون والمحامون، من الوصـول إلى المنطقة أو يتم طردهم منها[179].

خامساً: حقوق المرأة

وواجهت الناشطات والصحفيات في المغرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير وضعاً مزدوجاً من القمع، فهن يتعرضن للملاحقات القضائية والأمنية من قبل الدولة، وفي الوقت نفسه يقعن ضحايا لحملات تشهير وتحريض ممنهجة تهدف إلى تشويه سمعتهن وعزلهن اجتماعياً.

ووثقت صحفيات بلاقيود انتهاكات محددة تعرضت لها الصحفيات أثناء قيامهن بعملهن، خاصة خلال تغطية المظاهرات، حيث تعرضن للتهديدات الرقمية والاعتداءات اللفظية. هذه الممارسات لا تهدف فقط إلى عرقلة عملهن، بل تسعى إلى إرهابهن وإجبارهن على التراجع عن تغطية قضايا حساسة.

تترافق هذه الاعتداءات المباشرة مع ظاهرة خطيرة تتمثل في حملات التشهير والتحريض التي تُدار غالباً من حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل الناشطات عرضة للعنف الرقمي وتهديدات مباشرة تطال سلامتهن الشخصية. وأمام هذا الوضع، دعت

[179] https://docs.un.org/fr/S/2025/612

المنظمات الحقوقية السلطات المغربية إلى الاستجابة لتوصيات الأمم المتحدة عبر إنشاء "آلية وطنية فعالة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان".

إن استهداف النساء الناشطات ليس مجرد انتهاك فردي لحقوقهن، بل هو استراتيجية تهدف إلى إضعاف الحركة الحقوقية والمجتمعية ككل عبر استهداف أحد مكوناتها الأكثر حيوية وتأثيراً.

- **إصلاحات مدونة الأسرة والتقدم الاقتصادي**

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً واضحاً في الإصلاحات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والمدنية للمرأة في المغرب، خاصة عبر مراجعة مدونة الأسرة. تضمنت المقترحات الجوهرية (في 2025) إلغاء قاعدة "التعصيب" لتعزيز حقوق الإناث في الميراث، وإنشاء إطار قانوني للاعتراف بمساهمة المرأة في الأعمال المنزلية والممتلكات المتراكمة أثناء الزواج، بالإضافة إلى تشديد الرقابة القضائية على تعدد الزوجات. وتوجّهت هذه الإصلاحات نحو الحقوق الاقتصادية المدعومة بالأجندة التنموية، كما تم إقرار مشروع قانون لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان بتخصيص دوائر انتخابية حصرية للنساء.

وواجه نظام الرعاية الصحية العامة للنساء بالتقصير، التي تفاقمت بسبب وفاة عدة نساء حوامل مؤخرا في مستشفى عام في أكادير، ساهمت في إثارة غضب عارم وأجّجت

الاحتجاجات[180]. في غضون ذلك، يستعد المغرب لاستضافة "كأس الأمم الأفريقية" في ديسمبر/كانون الأول 2025 والمشاركة في استضافة كأس العالم لكرة القدم 2030، حيث أفادت تقارير إنه ينفق 5 مليارات دولار أمريكي على إنشاء ملاعب، ومجمعات رياضية، ووسائل نقل عامة، وأماكن إقامة جديدة.

خاتمة

اتسمت الفترة من أواخر 2024 حتى أواخر 2025 في المغرب بـ"ازدواجية قانونية"؛ حيث سعت الدولة لتحسين إطارها التشريعي (إصلاحات قضائية ومدونة الأسرة) لتعزيز شرعيتها الدولية، بالتوازي مع تشديد القبضة الأمنية وتجريم المعارضة. وتجسد هذا التناقض في الرد العنيف على احتجاجات سبتمبر 2025، مما يهدد بتقويض المكاسب المؤسسية المعلنة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على مكافحة الفساد واستمرار "المنطقة الحقوقية المغلقة" في الصحراء الغربية. ولضمان التزام المغرب بمساءلة حقيقية، يوصى بالتحقيق الفوري في الاستخدام المفرط للقوة، وحماية حرية التعبير، وتوسيع حقوق المرأة (بما في ذلك تشريع الإجهاض في حالات الاغتصاب)، وضمان الوصول غير المشروط للمراقبة الدولية للصحراء الغربية، وسحب القيود المفروضة على دور المجتمع المدني في قضايا الفساد.

[180] https://www.moroccoworldnews.com/2025/09/259286/protest-in-agadir-over-catastrophic-hospital-conditions-after-six-women-die-under-questionable-care/
https://www.moroccoworldnews.com/2025/10/262695/another-lost-mother-in-agadir-questions-reemerge/

اليمن: جرائم بلا عقاب

استمر اليمن خلال عام 2025 في اجتياز واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية والحقوقية تعقيدًا وخطورة في العالم، وهي أزمة ممتدة منذ انقلاب مليشيا الحوثي على مؤسسات الدولة في سبتمبر/أيلول 2014. لقد مثّل ذلك الانقلاب نقطة تحول كبرى في مسار انهيار بنية الدولة، مما أدى إلى فقدان سيادة القانون ووفر بيئة خصبة لتصاعد الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين بمختلف فئاتهم.

على الرغم من سريان هدنة غير معلنة، واصلت مليشيا الحوثي ارتكاب انتهاكات فادحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشملت هذه الممارسات القصف العشوائي على الأحياء السكنية في تعز والحديدة، وأعمال القنص الممنهج، بالإضافة إلى خطر الألغام ومخلفات الحرب التي استمرت في حصد أرواح المدنيين، لا سيما النساء والأطفال الذين شكلوا ما لا يقل عن ثلث ضحاياها.

شهد العام أحداثًا كبرى كشفت عن نمط منهجي في استهداف المدنيين، أبرزها الهجمات واسعة النطاق التي شنتها مليشيا الحوثي في محافظتي البيضاء وريمة. كما أدى انفجار مخزن أسلحة سري في حي صرف السكني بصنعاء إلى مجزرة مروعة، حيث تم تخزين الصواريخ والمتفجرات داخل مبنى سكني، مما أسفر عن مقتل وجرح ما لا يقل عن 150 شخصًا ودمار واسع، في واقعة وصفتها المنظمة بأنها "جريمة حرب مكتملة الأركان."

واستغلت مليشيا الحوثي التصعيد الإقليمي لتكثيف حملات القمع الداخلي، حيث نفذت حملات اعتقال واسعة وغير مسبوقة استهدفت الناشطين، الصحفيين، والأكاديميين، بل امتدت لتشمل المنظمات الدولية وموظفيها، في محاولة لترهيب المجتمع وتكميم الأفواه.

في المقابل، ارتكبت أطراف أخرى انتهاكات جسيمة. فقد شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي حملات قمع واعتقالات تعسفية ضد المتظاهرين السلميين. كما أسهم الدعم المقدم من التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات لتشكيلات مسلحة خارج مؤسسات الدولة في إضعاف الحكومة المعترف بها دولياً وتقويض قدرتها على حماية المدنيين. وعلى صعيد آخر، أدت الهجمات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية إلى سقوط عشرات الضحايا المدنيين وتدمير البنى التحتية.

يتقاطع هذا الوضع الحقوقي الخطير مع أزمة إنسانية متفاقمة، حيث يحتاج نحو 19.5مليون شخص إلى مساعدات عاجلة، ويوجد ما يقارب 4.7مليون نازح داخليًا يعيشون في ظروف قاسية. ولا يعمل سوى 40٪من المرافق الصحية، بينما يحتاج 6ملايين طفل إلى دعم تعليمي عاجل، وسط انتشار واسع لسوء التغذية الحاد.

يوضـح الجدول التالي إجمالي الانتهاكات الموثقة بحسـب الأطراف (يناير/كانون الثاني – أكتوبر/تشرين الأول 2025)

تشـير صـحفيات بلاقيود إلى أن هذه الإحصـاءات تمثل الحد الأدنى الذي تمكنت فرق الرصـد من توثيقه، وأن حجم الانتهاكات الفعلي قد يكون أكبر بكثير، خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين حيث تعيق القيود المفروضـة على الوصـول والتحكم في المعلومات عمليات التوثيق بشـكل كامل.

1. جدول تفصيلي يوضح انواع الانتهاكات مع احصائية حول مسئولية كل طرف مع النسبة
2. جدول يوضح إجمالي لانتهاكات بحسب الفئات

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

إن تفكك بنية الدولة وتعدد الفاعلين المسـلحين قد قوض بشـكل منهجي سـيادة القانون في اليمن، مما خلق فراغًا هائلاً في آليات الحماية القانونية للمدنيين. هذا الانهيار المؤسـسـي يمثل الإطار الاسـتراتيجي الذي تحدث ضـمنه جميع الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، حيث أصبح غياب المساءلة هو القاعدة وليس الاستثناء.

يسيطر هيكل سلطة مجزأ على البلاد. فمنذ عام 2014، أحكمت مليشيا الحوثي قبضتها على مؤسـسـات الدولة في العاصـمة صـنعاء والمناطق الشـمالية، مسـتخدمة إياها كأدوات للقمع وفرض سـيطرتها. في المقابل، تم إضـعاف قدرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا على حماية المدنيين بشـكل كبير. ويعود ذلك إلى أن دعم التحالف العربي بقيادة السـعودية والإمارات لتشـكيلات مسـلحة موازية، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشـتركة، قد أدى إلى تجزئة هياكل القيادة والسـيطرة داخل الدولة، وخلق ولاءات متنافسـة في القطاع

الأمني، وقوض في نهاية المطاف احتكار الحكومة للقوة المشـــروعة، مما عزز بيئة تمكنت فيها هذه الجهات الفاعلة من غير الدول من ارتكاب الانتهاكات مع الإفلات من العقاب.

وفي المناطق الجنوبية، أدت اســـتمرار ســـيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتيًا، إلى تدهور متسارع في الأوضاع الأمنية والقضائية، حيث تعمل قواته كـــ "أجهزة أمنية موازية تمارس الاعتقال والتعذيب والقمع بعيدًا عن أي رقابة قانونية".

يضـــاف إلى هذا المشـــهد المعقد بعدٌ دولي، تمثل في الهجمات العســـكرية الأمريكية والإســـرائيلية التي اســـتهدفت البنى التحتية والمناطق المدنية داخل مناطق ســـيطرة الحوثيين، مما فاقم من معاناة السكان.

لقد أسـهم هذا المشـهد السياسـي والقانوني المنهار في ترسـيخ مناخ واسـع من الإفلات من العقاب، مما شـجع جميع الأطراف على توسـيع رقعة انتهاكاتها، وهو ما سـيفصله التقرير في الأقسام التالية.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

يظل الحق في الحياة والسلامة الجسدية هو الحق الأكثر انتهاكًا بشكل مباشر وممنهج من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن. لقد شـــهد عام 2025 اســـتمرارًا لأنماط القتل والاعتداءات الجسدية التي استهدفت المدنيين بشكل متعمد وعشوائي، مما يعكس استهتارًا تامًا بالقانون الدولي الإنساني.

أ. انتهاكات مليشيا الحوثي

واصـلت مليشـيا الحوثي اسـتهداف المدنيين بشـكل ممنهج، مما أسـفر عن مقتل 178مدنيًا وإصـابة 282آخرين، بينهم 66طفلًا و 31امرأة. وقد اسـتخدمت المليشـيا أسـاليب متعددة لتحقيق ذلك، كان أكثرها فتكًا ما يلي:

1. **الألغام ومخلفات الحرب:** شـكلت هذه الأسـلحة "الأداة الأكثر فتكًا"، حيث تسـببت في 98حالة قتل وإصـابة في ثماني محافظات على الأقل، وشـكل النسـاء والأطفال ما لا يقل عن ثلث ضحاياها. إن طبيعتها العشوائية تحول مساحات شاسعة من الأراضي إلى حقول موت دائمة.
2. **القنص الممنهج:** تسبب القناصة في مقتل وإصابة 24ضحية في أربع محافظات على الأقل، وفي مقدمتها تعز، مما فرض حالة من الرعب المسـتمر وأصـاب الحياة اليومية في المجتمعات المحلية بالشلل.
3. **القصـــف العشـــوائي:** أدت الهجمات بالطيران المسـير وقذائف الهاون على القرى والمناطق السكنية إلى مقتل وجرح أكثر من 30شخصًا، وتدمير واسع للمنازل.

4. **القتل خارج القانون والإعدامات الميدانية:** وثقت صحفيات بلاقيود 46 حالة، ارتبط الكثير منها بعمليات المداهمة والاختطاف والتعذيب.

5. **عسكرة الأحياء السكنية:** تجلت هذه السياسة الكارثية في انفجار مخزن أسلحة سري في حي صرف بصنعاء، مما أسفر عن مقتل وجرح أكثر من 150شخصًا وتدمير عشرات المنازل، في جريمة حرب مكتملة الأركان.

6. **الهجمات واسعة النطاق:** شكلت الهجمات على حنكة آل مسعود في البيضاء وقرية المعذب في ريمة استراتيجية ممنهجة لإرهاب السكان والسيطرة عليهم بالقوة المفرطة، حيث شملت قصفًا وحصارًا واعتقالات تعسفية.

7. **الاعتقالات والتعذيب:** واصلت مليشيا الحوثي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاعتقالات في مناطق سيطرتها حيث اعتقلت الآلاف بعضهم أفرج عنه لاحقاً بوساطة قبلية أو نتيجة دفع فدية مالية. واستخدمت الحركة أساليب تعذيب وحشية ومنهجية ضد المحتجزين داخل سجونها. فقد وثقت المنظمة 34 حالة تعذيب لمحتجزين، تسببت العديد منها بإصابات خطيرة وإعاقات دائمة. كما سجلت المنظمة وفاة 12 محتجزاً تحت التعذيب داخل سجون المليشيا أو فور الإفراج عنهم بفترات قصيرة، ما يشير إلى نمط ممنهج من التعذيب المفضي إلى الموت، ويعكس الواقع القاسي الذي يعيشه المختطفون والمحتجزون تعسفياً منذ سنوات.

وتؤكد هذه الوقائع، إلى جانب المحاكمات غير القانونية والأحكام الجائرة، وجود منظومة عقابية كاملة تهدف لإخضاع المعارضين وترهيب المجتمع المدني، في ظل استمرار انهيار الضمانات القضائية وانعدام العدالة.

8. **سياسة التهجير القسري:** شهد العام 2025 تصاعداً في سياسات التهجير القسري التي انتهجتها مليشيا الحوثي ضد السكان في عدد من المحافظات، حيث استخدمت المليشيا القصف الممنهج والحصار والتهديد المباشر والملاحقات الأمنية لإجبار الأسر على مغادرة مناطقها. وقد وثقت المنظمة تهجير ما لا يقل عن 197 أسرة من مناطق متعددة في محافظات البيضاء، تعز، صنعاء، عمران، إب والحديدة.

اتخذ التهجير القسري أنماطاً متداخلة، إذ بدأت بعض الحالات بعمليات اقتحام مباشر للمنازل وإحراق الممتلكات وإجبار السكان على المغادرة تحت تهديد السلاح، كما حدث مع أسرة بيت الوروري في عمران. وفي حالات أخرى، جاء التهجير نتيجة الهجمات الواسعة والحصار الخانق كما في حنكة آل مسعود بالبيضاء، فيما اضطرت عشرات الأسر للنزوح القسري بسبب المضايقات الأمنية والخوف من الملاحقات، كما حدث في مديرية ماوية بتعز ومناطق متفرقة في إب.

- **الانتهاكات ضد المنظمات الإنسانية وموظفيها في مناطق سيطرة الحوثيين عام 2025**

شـهد عام 2025 تصـعيداً مأسـاوياً للانتهاكات التي ترتكبها مليشـيا الحوثي ضـد المنظمات الدولية وموظفيها، وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة، في صنعاء والمناطق الأخرى الخاضعة لسـيطرتها. تسـببت هجمة الحوثيين على المنظمات الدولية في دفع ملايين اليمنيين نحو المجاعة وتفشي الأوبئة مع توقف مشاريع تلك المنظمات عن العمل بسبب التهديدات الأمنية التي يواجها موظفوها.

ركّزت المليشـيا حملاتها على اسـتهداف مقار وموظفي هذه الهيئات، حيث وثّقت المنظمة وقوع نحو 73 انتهاكاً منذ مطلع العام. كانت ذروة هذه الانتهاكات بين أغسـطس/آب وأكتوبر/تشـرين الأول 2025. توزّعت هذه الانتهاكات بين عمليات اختطاف طالت 34 موظفاً من العاملين في المنظمات، من بينهم ثلاث نسـاء على الأقل، إضـافة إلى تنفيذ مداهمات ونهب لممتلكات 12 منظمة دولية على الأقل. تُظهر هذه الإجراءات تصـميماً منهجياً من قبل المليشيا على عرقلة العمل الإنساني وتخويف العاملين فيه.

كانت وفاة الموظف أحمد باعلوي في برنامج الغذاء العالمي بمحافظة صعدة في فبراير/شباط 2025 بعد شـهر من اختطافه، أبرز وأخطر هذه الانتهاكات. تعكس وفاته الظروف القاسـية للاعتقال والتعذيب المنهجي الذي يتعرض له المحتجزون، وتُجسّـد الطبيعة الممنهجة لاستهداف المدنيين والعاملين الإنسانيين من قبل المليشيا.

ب. انتهاكات المجلس الانتقالي الجنوبي

في المناطق الخاضعة لسيطرته، وثقت صحفيات بلاقيود مقتل شخصين خارج نطاق القانون في شـبوة ولحج على يد قوات المجلس الانتقالي. كما تم تسـجيل وفاة حالتين تحت التعذيب في

سجون الحزام الأمني، وأبرزها قضية الناشط السياسي أنيس الجردمي الذي توفي في سجن النصر بعد تعرضه لتعذيب شديد على خلفية نشاطه السياسي.

كما وثقت المنظمة 5 حالات تعذيب داخل سجون الحزام الأمني مثل سجن النصر وقاعة وضاح ومعسكر عشرين، شملت الضرب المبرح، الصعق الكهربائي، الحرمان من النوم والعزل الطويل، إضافة إلى حالتين وفاة تحت التعذيب وحالتين للقتل خارج نطاق القانون في شبوة ولحج.

وواصل المجلس الانتقالي تشغيل مراكز احتجاز غير قانونية، والتدخل في أعمال النيابة والقضاء، بما في ذلك منع تنفيذ أوامر الإفراج وفرض ضغوط على القضاة. كما سجلت المنظمة حالة نهب واحدة للمساعدات الإنسانية وأربع حالات نهب للممتلكات الخاصة، إضافة إلى قيود على حرية التنقل داخل المدينة عبر نقاط أمنية تابعة له.

ج. انتهاكات الحكومة المعترف بها دولياً والقوات المتحالفة معها

استخدمت القوات الأمنية الحكومية القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات في حضرموت، مما أدى إلى مقتل الشاب محمد سعيد يادين بالرصاص الحي. كما شهدت مدينة تعز جرائم قتل خارج نطاق القانون، بما في ذلك مقتل المحامي عبدالرحمن النجاشي على يد أفراد من الشرطة، واغتيال افتهان المشهري، مديرة صندوق النظافة. بالإضافة إلى ذلك، قُتل مدني واحد على يد القوات المشتركة في الساحل الغربي.

د. الهجمات الجوية الأمريكية والإسرائيلية

ترقى هذه الهجمات إلى مستوى جرائم حرب، حيث استهدفت مدنيين وممتلكاتهم بشكل مباشر، مما أسفر عن مقتل 97مدنيًا وإصابة 123آخرين. وقد وثقت صحفيات بلاقيود القتلى في بيانات سابقة على مدار العام، مؤكدة على أن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة الحجم الكلي للضحايا.

إلى جانب التهديد المباشر للحياة، تم تقويض الحريات الأساسية الأخرى بشكل منهجي، حيث سعى أطراف النزاع إلى إسكات أي صوت معارض، وهو ما يتضح في القسم التالي.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

شهد عام 2025 تصعيدًا ملحوظًا في استخدام القمع كأداة استراتيجية من قبل جميع الأطراف لإسكات الأصوات المعارضة، وترهيب المجتمع المدني، والسيطرة الكاملة على السردية العامة للأحداث. لقد تحولت حرية التعبير إلى جريمة يعاقب عليها بالاختطاف والإخفاء والتعذيب.

أ. انتهاكات مليشيا الحوثي

نفذت المليشيا حملات قمع واسعة وغير مسبوقة استهدفت مئات المدنيين، من أكاديميين وصحفيين وأطباء وناشطين، في معظم المحافظات الخاضعة لسيطرتها. وارتفعت وتيرة تلك الحملات بشكل ملحوظ منذ شهر مايو/أيار، وبلغت ذروتها في يوليو/تموز وأغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول.

وسجلت المنظمة أكثر من 895 حالة اختطاف وإخفاء قسري، حيث طالت الحملات حتى أولئك الذين احتفلوا بذكرى ثورة 26 سبتمبر. ومن الممارسات القمعية الأخرى تفتيش هواتف المواطنين في نقاط التفتيش. وتوضح هذه الممارسات سياسة ممنهجة لإرهاب المجتمع المدني وترسيخ ثقافة الخوف، كجزء من استراتيجيات المليشيا القمعية للسيطرة على السكان وإسكات أي صوت مستقل.

ويُعد اختطاف المحامي البارز عبدالمجيد صبرة من مكتبه في صنعاء مثالاً صارخًا على المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، حيث لا يزال مصيره مجهولًا.

ب. انتهاكات المجلس الانتقالي الجنوبي

في عدن والمناطق المجاورة، استمر المجلس الانتقالي في استهداف الصحفيين والناشطين، حيث تم منعهم من تغطية الاحتجاجات الشعبية واعتقال عدد منهم بسبب آرائهم النقدية.

تصدر الاختطاف والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري قائمة الانتهاكات، حيث سجلت 73 حالة استهدفت ناشطين سياسيين وحقوقيين، صحفيين، نقابيين، موظفين حكوميين، وأطفالاً، ومحتجين سلميين. نفذت هذه الانتهاكات عبر مداهمات ليلية واحتجاز في سجون غير قانونية تابعة للحزام الأمني أو ألوية العاصفة الرئاسية، مع حرمان المحتجزين من الاتصال بأسرهم أو محامين، معظم هؤلاء اعتقلوا لممارستهم الحق في التعبير عن الرأي إزاء سياسات المجلس الانتقالي.

ولا يزال الصحفي ناصح شاكر في سجون المجلس الانتقالي منذ سنوات. وفي يوليو/تموز تعرض الصحفيان دليل يوسف وعلاء السلالي للاعتراض والاعتداء من قبل أشخاص مدنيين (في إطار رقابة غير رسمية) في عدن، وتم اقتيادهما إلى قسم شرطة وإجبارهما على توقيع تعهدات بعدم ممارسة العمل الصحفي إلا بتصاريح مسبقة، وهو ما عُد انتهاكاً لحرية العمل الصحفي. وفي ابريل/نيسان شن المجلس الانتقالي حملات التحريض والتخوين التي طالت صحفيين في مدينة عدن، والتي تضع حياتهم في خطر نتيجة الشحن المستمر ضد الآراء المخالفة في مناطق سيطرة المجلس الانتقالي.

ج. انتهاكات الحكومة والقوات المتحالفة معها

وثقت صحفيات بلاقيود اعتقالات تعسفية طالت 7ناشطين وصحفيين في تعز ومأرب وحضرموت على خلفية أنشطتهم. كما قامت القوات المشتركة التي يقودها طارق صالح وقوات درع الوطن باختطاف ما لا يقل عن 5ناشطين وصحفيين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعكس سياسة ممنهجة لتقييد حرية التعبير.

إن إسكات الأفراد يهدف بشكل أساسي إلى منع أي حراك جماعي منظم، وهو ما يقودنا إلى تحليل القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تجاوزت الانتهاكات في عام 2025 قمع الأفراد لتصل إلى محاولة متعمدة لتفكيك النسيج الاجتماعي ومنع أي شكل من أشكال التنظيم المدني المستقل. لقد أدركت الأطراف المسلحة أن التجمعات السلمية والمنظمات المستقلة تشكل تحديًا مباشرًا لسلطتها، فعمدت إلى قمعها بوحشية.

- **قمع التجمعات السلمية**

استمرت جماعة الحوثي في حظر أي تجمعات سلمية في مناطق سيطرتها، ومواجهة أبسط الانتقادات بالاختطاف أو القتل. كما طالت الاختطافات جميع من شارك أو عبر عن ذكرى ثورة 26 سبتمبر، بما في ذلك أطفال دون سن الخامسة، حيث رصدت المنظمة اختطاف المئات من المدنيين شمل ناشطين ومحامين وصحفيين وكتاب، إلى جانب سياسيين ومواطنين عاديين. كما

شملت ممارسات القمع منع التجمعات السلمية وفرض قيود صارمة على حرية التعبير والتنقل، إلى جانب إقامة نقاط تفتيش واسعة أوقف خلالها المدنيون لساعات، وتفتيش هواتفهم وممتلكاتهم، مع تعرض النساء لمعاملة مهينة بشكل خاص. وتوضح هذه الممارسات سياسة ممنهجة لإرهاب المجتمع المدني وترسيخ ثقافة الخوف، كجزء من استراتيجيات المليشيا القمعية للسيطرة على السكان وإسكات أي صوت مستقل.

كما برز النمط الممنهج للقمع الذي مارسه المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث وثقت المنظمة 10حالات اعتداء على التجمعات السلمية في عدن. وشملت الأساليب المستخدمة الضرب، والسحل، والاحتجاز التعسفي، مع استهداف النساء بشكل خاص وإجبارهن على توقيع "تعهدات تمنع مشاركتهن المستقبلية".

من جانبها، استخدمت القوات الحكومية في حضرموت القوة المفرطة والرصاص الحي ضد المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بالخدمات الأساسية كالكهرباء والماء.

- **الانتهاكات ضد المنظمات**

كان عام 2025 "مرحلة مأساوية" للمنظمات الدولية في مناطق سيطرة الحوثيين. فقد وثقت المنظمة 73انتهاكًا، (كما أشرنا سابقاً) شملت اختطاف نحو 34موظفًا أمميًا ودوليًا، بينهم ثلاث نساء على الأقل. كما تمت مداهمة ونهب ممتلكات 12منظمة.

إن استهداف الفضاء المدني يمتد بشكل خاص ليطال الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، والتي يتم استغلالها وتحويلها إلى أدوات في الصراع.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

يعكس استهداف الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، خاصة النساء والأطفال، انهيارًا عميقًا في منظومة الحماية الاجتماعية والأخلاقية. لقد حولت الأطراف المتحاربة هذه الفئات إلى أدوات في الصراع، مستغلة هشاشتها لخدمة أجنداتها العسكرية والأيديولوجية.

- **الانتهاكات ضد النساء**

كانت 31امرأة من بين ضحايا القتل والإصابة المباشرة على يد الحوثيين. كما لعبت ما تُعرف بـ "الزينبيات" دورًا فاعلاً في تجنيد الفتيات القاصرات وإجبارهن على تنفيذ مهام أمنية واستخباراتية، مما يعرضهن للعنف الجنسي والاستغلال.

وفي عدن، استهدف المجلس الانتقالي النساء الناشطات، بينما يظل اغتيال افتهان المشهري في تعز نموذجًا صارخًا لاستهداف النساء في المناصب العامة.

- **الانتهاكات ضد الأطفال**

واصلت مليشيا الحوثي سياستها الممنهجة في تجنيد الأطفال، حيث وثق تقرير خبراء مجلس الأمن تجنيد ما لا يقل عن 214طفلاً ووفاة 75آخرين خلال مشاركتهم في عمليات قتالية. وتعتمد المليشيا على آليات متعددة تشمل استغلال المخيمات الصيفية للتعبئة الأيديولوجية، و"استخدام الترهيب والابتزاز وقطع المساعدات عن العائلات الرافضة".

وتضمنت هذه الآليات توفير تدريبات قتالية خطرة، بل واستخدام المواد المخدرة للسيطرة على الأطفال المجندين. من جانبه، ارتكب المجلس الانتقالي انتهاكات بحق الأطفال شملت الاعتقال والمعاملة المهينة والتي شملت حلق شعر الرأس.

- **التهجير القسري**

يُستخدم التهجير القسري كسلاح يستهدف الأسر الضعيفة لتفكيك مجتمعاتها. وثقت المنظمة تهجير الحوثيين لما لا يقل عن 197أسرة في محافظات البيضاء، تعز، صنعاء، عمران، إب، والحديدة، باستخدام القصف والحصار والتهديد المباشر. كما أدت الغارات الأمريكية والإسرائيلية إلى نزوح 15أسرة.

تقع العديد من هذه الانتهاكات في سياق تدخلات عسكرية خارجية تنتهك القانون الدولي، مما يستدعي تحليلاً منفصلاً.

سادسا: النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني

أدت الأبعاد الدولية للنزاع في اليمن، المتمثلة في التدخلات العسكرية المباشرة والدعم الخارجي للأطراف المحلية، إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وفاقمت من معاناة

المدنيين. لقد فشـــل القانون الدولي في توفير الحماية اللازمة للســـكان، وتحولت اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية على حساب أرواح وممتلكات اليمنيين.

- **الهجمات الجوية الأمريكية والإسرائيلية**

شكلت هذه الهجمات انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى مستوى جرائم حرب. فقد وثقت المنظمة 308انتهاكًا مرتبطًا بهذه الغارات، أســفرت عن مقتل 97مدنيًا وإصابة 123آخرين، وتسببت في دمار واسع للبنية التحتية المدنية. وشملت الممتلكات المدنية التي تم اســتهدافها وتوثيقها ما يلي: خمســة مبانٍ ســكنية، ثلاثة موانئ، ســبع محطات كهرباء، مطار صنعاء الدولي، مصنعا إسمنت، طائرات مدنية، مقر مؤسسة إعلامية.

- **دور التحالف العربي (السعودية والإمارات)**

أدى الدعم الاستراتيجي المقدم من التحالف لتشكيلات مسلحة تعمل خارج مؤسسات الدولة، مثل المجلس الانتقالي والقوات المشتركة وقوات درع الوطن، إلى إضعاف الحكومة المعترف بها دوليًا وتقويض قدرتها على حماية المدنيين. لقد ســاهم هذا الدعم في ترســيخ واقع الســلطات المتعددة، وتوســيع رقعة الانتهاكات، وتكريس مناخ الإفلات من العقاب، حيث تعمل هذه التشكيلات بولاءات خارجية وبمنأى عن أي مساءلة قانونية.

إن فشـــل القانون الدولي في حماية المدنيين من الهجمات الخارجية يتكامل مع تآكل ســيادة القانون داخليًا، مما يخلق بيئة قاتمة لحقوق الإنسان في اليمن.

خاتمة

تظهر حالة حقوق الانسان في اليمن خلال 2025 الحجم الهائل والمنهجي للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع الأطراف ضد المدنيين. لقد كشفت التوثيقات عن استمرار سياسات القمع والإرهاب، والآثار المدمرة للغارات الجوية، و"تدهوراً خطيراً في سيادة القانون"، مع توسع دائرة الإفلات من العقاب و"استمرار انعدام الضمانات القضائية."

يفرض هذا على المجتمع الدولي والأطراف المعنية تحمل مسؤولياتهم العاجلة في حماية المدنيين. لم يعد من الممكن السكوت عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني.

لذا، نطالب بضرورة ضمان مساءلة مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز آليات الرقابة والعدالة الدولية، لمنع استمرار استهداف المدنيين وانتهاك حقوقهم الأساسية في ظل أزمة إنسانية وحقوقية متصاعدة.

إيران: طوفان الإعدامات والاعتقالات

شـــهدت إيران العام الماضـــي، أواخر عام 2024 إلى أواخر عام 2025، تدهوراً حاداً وممنهجاً في حالة حقوق الإنســـان في جمهورية إيران الإســـلامية. لم يكن النزاع الدولي المســـلحة مع إســـرائيل في يونيو/حزيران 2025 هو الســـبب المنشـئ لهذه الانتهاكات، بل كان عاملاً مسرّعاً اسـتغلته السـلطات الإيرانية لتشـديد قبضـتها القمعية، وتكثيف حملات الاعتقال، وفرض قيود غير مسبوقة على الحريات الأساسية تحت ستار "الأمن القومي". يحلل هذا التقرير بشـــكل منهجي كيف أن هذه الانتهاكات ليســـت حوادث معزولة، بل هي جزء لا يتجزأ من بنية قمع مؤسـسـية، حيث يتم الاعتداء بشـكل ممنهج على الحقوق المدنية والسـياسـية، وإسـكات حرية التعبير، واسـتهداف الفئات المسـتضـعفة، مما يعكس حرباً طويلة الأمد يشنها النظام على مواطنيه.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

إن أساس أزمة حقوق الإنسان في إيران يكمن في بنيتها السياسية والقضائية، التي لم تُصمَّم فحســـب لتســـهيل الانتهاكات، بل لضـــمان الإفلات المنهجي من العقاب. تعمل هذه الهياكل كأدوات لإدامة السلطة وقمع أي شكل من أشكال المعارضة، مما يحوّل مؤسسات الدولة إلى آليات للقمع بدلاً من أن تكون أدوات للعدالة.

- **طبيعة النظام السياسي: بنية الهيمنة والقمع**

يتميز النظام السـياسـي الإيراني بهيمنة مطلقة للمؤسـسـات غير المنتخبة على المؤسـسـات المنتخبة. يحتفظ المرشـد الأعلى بسـلطة مطلقة على جميع أفرع الدولة، بينما يمارس "مجلس صيانة الدستور" رقابة صارمة على العمليتين التشريعية والانتخابية، حيث يمتلك سلطة استبعاد المرشـحين للمناصـب العامة، مما يضـمن بقاء السـلطة في أيدي الموالين للنظام ويقوّض أي تمثيل شعبي حقيقي.

ضـمن هذا الإطار، لا يعمل "الحرس الثوري الإسـلامي" (IRGC) كقوة عسـكرية فحسـب، بل كعمود فقري أيديولوجي وقمعي للنظام، يرسـخ هيمنته من خلال مزيج من القمع الداخلي والسـيطرة السـياسـية والهيمنة الاقتصـادية. من خلال ذراعه الهندسـي، "مقر خاتم الأنبياء للإنشـاءات"، يسـيطر الحرس الثوري على قطاعات حيوية مثل المياه والطاقة. وداخلياً، يقود الحرس الثوري حملات الاعتقال ضد النشطاء وقمع الاحتجاجات، مستخدماً قوة الباسيج شبه العسكرية لفرض الضوابط الأخلاقية وتعزيز الأمن الداخلي.

هذا الدمج بين القوة العسـكرية والأمن الداخلي والأيديولوجيا ألغى أي مسـاحة للمعارضـة السلمية، وساهم في تبرير حملات القمع الجماعي، كما حدث بعد صراع يونيو/حزيران 2025،

حين تم اعتقال أكثر من 20,000 شـخص ووُصِـموا بأنهم "خونة" و"جواسـيس"،[181] مما يعكس تحويل المطالبات الاجتماعية المشـروعة إلى تهديدات للأمن القومي تُواجَه بالقوة بدلاً من الحوار.

- **النظام القضائي: أداة للقمع لا للعدالة**

يعمل النظام القضائي الإيراني، وخاصة "المحاكم الثورية"[182]، كأداة للقمع السياسي بدلاً من كونه هيئة مسـتقلة لتحقيق العدالة[183]. بعد نزاع يونيو/حزيران 2025، تم تحويل القضـاء إلى أداة للانتقام الجماعي، حيث أعلن رئيس السلطة القضائية عن تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة "الخونة"[184]، وتم الدفع بمشـروع قانون لتوسـيع نطاق عقوبة الإعدام لتشـمل تهم الأمن القومي الغامضـة[185]. إن هذا التصـعيد في الإعدامات بعد محاكمات غير عادلة قد يرقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

يعتبر الإفلات من العقاب سمة مؤسسية في إيران، حيث فشلت إيران مراراً "التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، أو في مقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم". والأخطر من ذلك هو الاضـطهاد الممنهج لأسـر الضـحايا والمحامين الذين يسـعون لتحقيق العدالة، حيث يواجهون حملات ترهيب واعتقال ومحاكمات جائرة.

إن هذا الفشـل المنهجي للسـلطة القضـائية لا ينكر العدالة فحسـب، بل يمكّن الدولة بشـكل فعال من شن هجوم أوسع على الحقوق المدنية الأساسية، مما يمهد الطريق لتصعيد القمع في كافة المجالات.

---

[181] Iran: Authorities unleash wave of oppression after hostilities with Israel, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/09/iran-authorities-unleash-wave-of-oppression-after-hostilities-with-israel /

[182] World Report 2025: Iran | Human Rights Watch ,https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/iran

[183] Iran: Authorities must halt executions after horrifying increase , https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/10/iran-un-member-states-must-urgently-press-authorities-to-halt-executions-after-horrifying-increase

[184] Iran: Authorities unleash wave of oppression after hostilities with Israel , https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/09/iran-authorities-unleash-wave-of-oppression-after-hostilities-with-israel

[185] قانون التجسس الإيراني: أداة لإسكات المعارضة (صحفيات بلاقيود)
https://wjwc.org/images/PDF/Irans%20Espionage%20Law%20A%20Dissent-Silencing%20Tool.pdf

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

إن الانتهاكات الموثقة في هذا الباب ليست حوادث معزولة، بل هي جزء من حملة قمع ممنهجة استغلت نزاع يونيو/حزيران 2025 كذريعة لشن هجوم غير مسبوق على الحريات الأساسية وتصفية المعارضة. وفي ظل هذه الظروف، يكتسب التوثيق الدقيق لهذه الجرائم

أهمية استراتيجية بالغة، حيث يُعد الأداة الأساسية في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي، ووسيلة لا غنى عنها لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم الجسيمة من العقاب.

1- تصاعد عقوبة الإعدام: القتل الذي ترعاه الدولة

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصعيداً مروعاً في تطبيق عقوبة الإعدام، مما يؤكد استخدامها كسلاح سياسي ممنهج لبث الخوف وسحق المعارضة.

بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2025، تم توثيق إعدام أكثر من 1000 شخص، بمتوسط أربعة[186] إعدامات يومياً، ارتفع مؤخراً إلى تسعة. [187] ويُعد هذا الرقم هو الأعلى الذي يوثق في إيران منذ عام 1989. [188] تُستخدم هذه العقوبة بشكل منهجي ضد المتظاهرين ونشطاء الأقليات (خاصة البلوش والأكراد) بتهم غامضة مثل "محاربة الله" أو"الإفساد في الأرض".[189] وذلك بعد محاكمات صورية تعتمد على اعترافات منتزعة تحت التعذيب. وقد لوحظ أن الفئات المستهدفة تشمل نشطاء سياسيين، ومتظاهرين (تم إعدام 10 رجال في سياق احتجاجات 2022)،[190] وأفراداً من الأقليات العرقية والدينية كالبلوش والأكراد، وتُنفذ العديد من هذه الإعدامات سراً ودون إخطار مسبق للعائلات أو المحامين.

- **أشكال أخرى للقتل:**

يتسع نطاق القتل خارج نطاق القانون ليشمل:

---

[186] گزارش ویژه همنگاو از نقض گسترده حقوق بشر در ایران در شش ماه نخست ..., https://hengaw.net/fa/report-statistics/2025/06/article-12

[187] UN experts appalled by unprecedented execution spree in Iran with over 1000 killed in nine months https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/un-experts-appalled-unprecedented-execution-spree-iran-over-1000-killed-nine

[188] Iran: Authorities must halt executions after horrifying increase, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/10/iran-un-member-states-must-urgently-press-authorities-to-halt-executions-after-horrifying-increase/

[189] World Report 2025: Iran | Human Rights Watch https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/iran

[190] Scores of Political Prisoners Will Be Executed in Iran Without an International Outcry https://iranhumanrights.org/2025/08/scores-of-political-prisoners-will-be-executed-in-iran-without-an-international-outcry/

- **الوفيات في السجون:** وفاة ما لا يقل عن 29 سجيناً في النصف الأول من عام 2025، منهم من قضى تحت التعذيب أو بسبب الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية. في قضية آيدين شريعتمدار، قُتل السجين برصاص حراس السجن في المستشفى؛ وادعت السلطات أنه حاول الهرب، وهو ما نفاه شهود عيان. [191]
- **جرائم "الشرف":** توثيق أكثر من 60 حالة قتل نساء بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول 2025 في ظل إفلات شبه تام من العقاب[192]
- **الكولبرز**(Kulbars): الاستخدام المفرط للقوة المميتة ضد الناقلين الأكراد على الحدود. [193]

أصوات في مواجهة الموت

- **باخشان عزيزي ووريشه مرادي:** ناشطتان كرديتان حُكم عليهما بالإعدام بتهمة "التمرد المسلح ضد الدولة" بعد تعرضهما للتعذيب ومحاكمات جائرة، مما يعكس استهداف الدولة الممنهج لنشطاء الأقليات. [194]
- **شريفة محمدي:** ناشطة عمالية حُكم عليها بالإعدام في تجاهل صارخ لقرار سابق للمحكمة العليا بنقض الحكم، مما يوضح تبعية القضاء المطلقة للأجهزة الأمنية. (تم تخفيف الحكم لاحقاً إلى السجن 30 عاماً). [195]
- **كوهكان:** عروس طفلة من أقلية البلوش تواجه الإعدام بتهمة قتل زوجها بعد سنوات من العنف الأسري. قضيتها تسلط الضوء على التقاطع المأساوي بين زواج الأطفال والقوانين التمييزية والنظام القضائي المعيب. [196]

---

[191] Iran HRM Monthly Report: June 2025
https://iran-hrm.com/2025/07/10/iran-hrm-monthly-report-june-2025/

[192] Iran: Human rights investigators alarmed by 'surge in repression' and spike in executions following Israeli airstrikes https://news.un.org/en/story/2025/10/1166242

[193] گزارش ویژه همنگاو از نقض گسترده حقوق بشر در ایران در شش ماه نخست سال ۲۰۲۵
https://hengaw.net/fa/report-statistics/2025/06/article-12

[194] Resolution on the systematic repression of human rights in Iran, cases of Pakhshan Azizi and Wrisha Moradi, and taking of EU citizens as hostages
https://www.europarl.europa.eu/delegations/fi/product/product-details/20251029DPU40498

[195] Death sentence of Sharifeh Mohammadi commuted to 30 years' imprisonment" or "Iran Supreme Court Upholds Political Prisoner Sharifeh Mohammadi's Death Penalty https://www.en-hrana.org/death-sentence-of-labor-activist-sharifeh-mohammadi-commuted-to-30-years-in-prison/

[196] Goli Kouhkan; Undocumented Baluch Child Bride to be Hanged Due to Inability to Pay Blood Money".
https://iranhr.net/en/articles/8144/

2- الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

يُعد الاعتقال التعسفي سياسة ممنهجة تهدف إلى تحييد المعارضة وخلق مناخ سائد من الخوف. فخلال الحرب مع إسرائيل في يونيو/حزيران 2025، شنت السلطات الإيرانية حملة قمعية غير مسبوقة أسفرت عن اعتقال أكثر من 20 ألف شخص تعسفياً، في خطوة استراتيجية تهدف إلى القضاء على المعارضة تحت ذريعة "الأمن القومي". وقد اتسع نطاق الاستهداف ليشمل النشطاء والصحفيين والأقليات العرقية والدينية، بالإضافة إلى ملاحقة أسر ضحايا الاحتجاجات السابقة، مما يعكس نية السلطة في طمس ذاكرة المقاومة المجتمعية.

تزامنت هذه الحملة مع انتهاكات منهجية للإجراءات القانونية، شملت الاعتقال دون مذكرات قضائية والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي مع الحرمان من التمثيل القانوني. وتُعد هذه الممارسات، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يُسهل الاختفاء القسري ويضع المعتقلين في فراغ قانوني كامل يُجردهم من أي حماية قضائية.

وعقب الهجوم الاسرائيلي على سجن إيفين في يونيو/حزيران2025، قامت السلطات بعملية نقل قسري جماعي للسجناء السياسيين من إيفين إلى سجون ذات ظروف أكثر قسوة وغير إنسانية، مثل سجن طهران الكبرى وقزوين. وفي بعض الحالات، ظل مصير ومكان وجود العديد من المحتجزين مجهولاً، مما يرقى إلى شكل من أشكال الاختفاء القسري.

قصص من خلف القضبان

- توماج صالحي: يمثل اعتقال مغني الراب الشهير مثالاً صارخاً على الانتهاكات المنهجية، وفقاً لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، حيث احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وحُرم من حقوقه الأساسية لمعاقبته على تعبيره الفني.
- هيوا صيفي زاده: فنانة اعتُقلت على خشبة المسرح أثناء أدائها في طهران، مما يجسد القمع الشديد الذي يواجهه التعبير الفني والثقافي في إيران.
- **الاعتقالات "الوقائية":** تم اعتقال سجناء سياسيين سابقين ونشطاء مثل محمد بنازاده أميرخيزي (79 عاماً) [197]، وحسين أسماني نجاد (64 عاماً)، [198] مرتضى أسدي (47 عاماً) من طهران، وهو أكاديمي علوم سياسية ومحاضر جامعي سابق،

[197] Arrest of Mohammad Banazadeh Amirkhizi in Iran https://iran-hrm.com/2025/08/02/arrest-of-mohammad-banazadeh-amirkhizi-in-iran/

[198] Ruling Regime Launches Coordinated Arrests Targeting Families of Political Prisoners https://iran-hrm.com/2025/08/05/ruling-regime-launches-coordinated-arrests-targeting-families-of-political-prisoners/

وآخرين دون مبرر قانوني في إطار سياسة قمع استباقي تهدف إلى ترهيب المجتمع وكبح أي نشاط معارض.

3- التعذيب وسوء المعاملة وأوضاع السجون المزرية

التعذيب ليس انتهاكاً معزولاً، بل هو جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لكسر إرادة المعتقلين وانتزاع اعترافات قسرية تُستخدم كأدلة في محاكمات صورية. تشمل الأساليب الشائعة الاعتداء الجسدي والجنسي والتهديدات النفسية. ويعتمد القضاء بشكل كبير على الاعترافات المنتزعة بالتعذيب، دون أي وجود أدلة مادية لإصدار الأحكام التي تصل إلى الإعدام. [199]

ويتم احتجاز الأفراد في أماكن غير معلنة، مما يضعهم خارج نطاق حماية القانون. وهذا ما حدث مع السجين السياسي بيجن كاظمي[200]، وتوماج صالحي الذي احتُجز انفرادياً لمدة 252 يوماً، وهو ما يتجاوز الحد الأقصى المسموح به دولياً (15 يوماً). كما أفادت تقارير بأن السلطات الإيرانية تقوم بفرض أحكام بالجلد على النشطاء والصحفيين كعقوبة.[201]

وتؤكد الإحصائيات هذا النهج الوحشي، حيث توفي 29 سجيناً في الحجز في النصف الأول من عام 2025، من بينهم 4 أشخاص بسبب التعذيب و17 بسبب الإهمال الطبي المتعمد. [202] وتتسم أوضاع السجون بالآتي: [203] الاكتظاظ الشديد، وانعدام النظافة والتهوية، ونقص الغذاء والرعاية الطبية الأساسية، وممارسة الخلط المتعمد بين السجناء السياسيين والمجرمين العنيفين.

---

[199] Opinions adopted by the Working Group on Arbitrary Detention at its 101st session, 11–15 November 2024 https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/detention-wg/opinions/session101/a-hrc-wgad-2024-53-iran-advance-edited-version.pdf

[200] Arbitrary Arrests in Iran: A War on Justice, a Humiliation of Humanity https://iran-hrm.com/2025/05/27/arbitrary-arrests-iran-a-humiliation-of-humanity/

[201] Impunity for Perpetrators of Journalist Repression: A Systematic Violation of Justice and Freedom of Expression https://iran-hrm.com/2025/11/01/impunity-for-perpetrators-of-journalist-repression-a-systematic-violation-of-justice-and-freedom-of-expression/

[202] گزارش ویژه هەنگاو از نقض گسترده حقوق بشر در ایران در شش ماه نخست سال ۲۰۲۵ https://hengaw.net/fa/report-statistics/2025/06/article-12

[203] 4.2.2. Arbitrary arrests, illegal detention and prison conditions, https://euaa.europa.eu/country-guidance-iran-2025/422-arbitrary-arrests-illegal-detention-and-prison-conditions

شهادات على الوحشية

- **محمود صادقي:** سجين سياسي حاول الانتحار بقطع معصمه بسبب الظروف القاسية في الحبس الانفرادي، وبعد علاجه، تم وضعه قسراً مع مجرمين عنيفين كشكل من أشكال العقاب المتعمد. [204]

[204] World Report 2025: Iran | Human Rights Watch

- **بابك شهبازي:** سجين سياسي كشف في رسالة مؤلمة في أغسطس/آب 2025 عن تفاصيل مروعة لتعرضه للتعذيب المتكرر وإجباره على التوقيع على اعترافات ملفقة بجرائم لم يرتكبها.[205]
- **بتر الأصابع:** قامت السلطات في سجن أرومية ببتر أصابع ثلاثة رجال مدانين بالسرقة، وهو ما وصفته الأمم المتحدة بأنه "تشويه مُجاز من قبل الدولة"، مما يظهر استخفاف السلطات بالكرامة الإنسانية. [206]
- **سجون سيئة السمعة:** يُعد سجن قرجك في ورامين، الذي يضم السجينات السياسيات، مكاناً مدانًا على نطاق واسع بسبب ظروفه غير الإنسانية والمُهينة، حيث يفتقر إلى المياه النظيفة والرعاية الطبية الكافية والتغذية المناسبة

4- الإفلات من العقاب المنهجي

إن الإفلات من العقاب ليس عرضياً، بل هو نتيجة مباشرة لتصميم الهياكل القانونية والقضائية لحماية الجناة. وتعتبر قضية المدعي العام السابق سعيد مرتضوي، الذي لم تتم محاسبته على الرغم من دوره المباشر في قتل صحفية تحت التعذيب، مثالاً صارخاً على الإفلات من العقاب في أعلى المستويات، حيث حصل لاحقاً على رخصة محاماة ويمارس عمله داخل السلطة القضائية. [207]

إضافة إلى ذلك، تتبع السلطات سياسة ممنهجة لاضطهاد أسر الضحايا والمحامين الذين يسعون للعدالة. [208] وتبرز حالة عائلة المعتقل السياسي "فرزاد جودرزي"، حيث داهمت قوات الأمن منزلهم مرتين في يوليو/تموز2025، واعتدت على أفراد الأسرة، واعتقلت الأم، وفي المرة

[205] Scores of Political Prisoners Will Be Executed in Iran Without an International Outcry https://iranhumanrights.org/2025/08/scores-of-political-prisoners-will-be-executed-in-iran-without-an-international-outcry/

[206] Iran HRM Monthly Report: June 2025 https://iran-hrm.com/2025/07/10/iran-hrm-monthly-report-june-2025/

[207] Impunity for Perpetrators of Journalist Repression: A Systematic Violation of Justice and Freedom of Expression https://iran-hrm.com/2025/11/01/impunity-for-perpetrators-of-journalist-repression-a-systematic-violation-of-justice-and-freedom-of-expression/

[208] Ruling Regime Launches Coordinated Arrests Targeting Families of Political Prisoners https://iran-hrm.com/2025/08/05/ruling-regime-launches-coordinated-arrests-targeting-families-of-political-prisoners/

الثانية حاولوا اعتقال شقيقته "روزيتا"، وصرح المسؤولون بأنها ستبقى محتجزة حتى تسليم ابنتها لنفسها، في حالة واضحة من "احتجاز الرهائن من قبل الدولة"[209].

إن هذه الانتهاكات الجسدية للحق في الحياة والكرامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقمع الحق في التعبير، الذي يمثل ساحة المعركة التالية لسيطرة الدولة.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

تعتبر السلطات الإيرانية السيطرة الكاملة على تدفق المعلومات أداة حيوية للحفاظ على سلطتها ومنع تنظيم أي معارضة فعالة. وقد أدت أزمة يونيو/حزيران 2025 إلى تشديد غير مسبوق للرقابة، حيث استُخدمت ذريعة "الأمن القومي" لإسكات جميع الأصوات الناقدة وتبرير قمع شامل للحريات الإعلامية والرقمية.

- **قمع حرية الصحافة والفنون**

لا تزال إيران واحدة من "أكبر سجون العالم للعاملين في مجال الإعلام". وقال صحفي إيراني: "لقد تم 'اصطيادنا' بالمعنى الحرفي للكلمة، وأُجبر الكثيرون منا على الصمت أو المنفى"[210]. وفي الفترة المشمولة بالتقرير برزت قضايا مثل:

- تأييد أحكام السجن القاسية ضد الصحفيتين نيلوفر حامدي وإلهه محمدي اللتين غطتا وفاة جينا مهسا أميني. كما أُغلق مكتب "نقابة الصحفيين في طهران" قسراً في اعتداء صارخ على استقلال الصحافة.
- في 19 أغسطس/آب 2025، أُغلق مكتب "نقابة الصحفيين في طهران" قسراً، في خطوة وصفتها النقابة بأنها "اعتداء صارخ على الاستقلال المهني وحرية النشاط الصحفي".
- وفي سياق الرقابة على الفنون تفرض "وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي" رقابة صارمة على جميع أشكال التعبير الفني، ويتم استهداف الفنانين المعارضين بشكل خاص، كما يتضح من الملاحقة المستمرة لمغني الراب توماج صالحي.

وكثفت السلطات بشكل كبير من المراقبة القمعية الواسعة النطاق في أعقاب أحداث يونيو/حزيران 2025، حيث شهدت هذه الفترة دمج المراقبة الرقمية مع السيطرة المادية، حيث فرض نقاط تفتيش مركبات تسمح بعمليات تفتيش "مفاجئة" للهواتف المحمولة والاعتقال

---

[209] Ruling Regime Launches Coordinated Arrests Targeting Families of Political Prisoners https://iran-hrm.com/2025/08/05/ruling-regime-launches-coordinated-arrests-targeting-families-of-political-prisoners/

[210] شهادة خاصة لصحفيات بلاقيود سبتمبر/أيلول 2025 عبر شبكة تواصل اجتماعي.

بناءً على منشـورات وسـائل التواصـل الاجتماعي. هذا التكتيك يهدف إلى منع أي مجال آمن للتعبير في الفضاء الرقمي والخاص.

واسـتخدمت قوانين الجرائم الإلكترونية لملاحقة الأفراد المتهمين بـ"التعاون" أو نشـر "أخبار مضللة". وقد بثت وسائل الإعلام الحكومية "اعترافات" قسرية لأفراد مستهدفين، بمن فيهم مسـيحيون اتهموا بـأنهم "مرتزقـة للموسـاد"، ممـا يثير مخـاوف جـديـة من انتزاع هـذه "الاعترافات" تحت التعذيب.[211]

- **القمع الرقمي والسيطرة على الإنترنت**

تمتلك إيران بنية تحتية متطورة للرقابة على الإنترنت مصـممة لعزل المواطنين عن العالم الخارجي والسيطرة على المعلومات.

- شبكة المعلومات الوطنية (NIN): تُمكّن هذه الشبكة السلطات من فصل البلاد عن الإنترنت العالمي متى شاءت.[212]
- قطع الإنترنت: خلال نزاع يونيو/حزيران 2025، فُرض قطع شـبه كامل للإنترنت استُغل لتكثيف القمع الداخلي بعيداً عن أنظار العالم.[213]
- "مشـروع قانون مكافحة الأخبار الكاذبة": قدمت حكومة الرئيس مسـعود بيزشـكيان هذا القانون تحت سـتار الأمن القومي بعد النزاع. يمنح القانون، بتعريفاته الفضفاضة، السلطات صلاحيات واسعة لتجريم أي محتوى يتعارض مع الرواية الرسمية، مع عقوبات قد تصل إلى الإعدام.[214]
- برامج التجسـس: شـهد عام 2025، ولأول مرة، الكشـف عن اسـتخدام برامج تجسـس تجارية متطورة (Mercenary Spyware) ضـد النشـطاء الإيرانيين، مما يمثل تصعيداً خطيراً في قدرات المراقبة لدى الدولة.[215]

---

[211] Iran: Authorities unleash wave of oppression after hostilities with Israel https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/09/iran-authorities-unleash-wave-of-oppression-after-hostilities-with-israel/

[212] How the Iranian Government Shut Off the Internet https://www.wired.com/story/iran-internet-shutoff/

[213] 'No way to pay': banking, internet outage hit Iranians amid Israeli strikes https://www.iranintl.com/en/202506177109

[214] Iran: Proposed Cyber Bill Gives Authorities Sweeping New Powers to Block and Punish Online Content https://iranhumanrights.org/2025/07/iran-proposed-cyber-bill-gives-authorities-sweeping-new-powers-to-block-and-punish-online-content/

[215] Wartime Cyber Crackdown and the Emergence of Mercenary Spyware Attacks https://filter.watch/english/2025/07/22/cyber-threat-intelligence-report-h1-2025/

- **القمع العابر للحدود**

لم تقتصر جهود النظام على إسكات الأصوات داخل إيران، بل امتدت لتشمل استهداف المعارضين في الخارج من خلال المراقبة الرقمية، وتهديد عائلاتهم في إيران، ومحاولات الاختطاف والاغتيال. وتم توثيق خلال 2025 حالات متزايدة من القمع العابر للحدود، بما في ذلك الاستجواب والتهديد ومراقبة عائلات الصحفيين الإيرانيين في الخارج، حيث تعرّض أكثر من 45 إعلاميًا في سبع دول لتهديدات موثوقة.[216]

وتعتبر محاولة اغتيال الناشطة مسيه علي نجاد في نيويورك، والتي دُبرت بأوامر من الحكومة الإيرانية، مثالاً بارزاً على القمع العابر للحدود الذي يمارسه النظام. في مارس/آذار 2025، حُكم على رجلين متورطين في مؤامرة لقتلها بالسجن لمدة 25 عاماً.[217]

إن قمع حرية التعبير يمتد بطبيعة الحال ليشمل منع أي تجمعات مادية يمكن أن تتحدى سلطة النظام.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

إن قمع حق التجمع ليس مجرد انتهاك، بل هو شرط استراتيجي مسبق لجميع أشكال القمع الأخرى، حيث تدرك الدولة أن منع التجمعات العامة هو الوسيلة الأكثر فعالية لشل أي معارضة منظمة قبل أن تتشكل.

- **استخدام القوة المميتة كسياسة دولة**

في أعقاب احتجاجات "المرأة، الحياة، الحرية"، استمر القمع الوحشي في بيئة من الإفلات التام من العقاب، مما شجع قوات الأمن على الاستخدام المفرط للقوة. وبدلاً من التحقيق في الانتهاكات، أصدرت السلطات أحكاماً قاسية، بما في ذلك أحكام بالإعدام، ضد المتظاهرين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير تم إعدام مجاهد كوركور ومهران بهراميان لمشاركتهما في تلك الاحتجاجات. [218]

---

[216] Iran: Human rights investigators alarmed by 'surge in repression' and spike in executions following Israeli airstrikes https://news.un.org/en/story/2025/10/1166242

[217] Men convicted in attempted assassination of Iranian journalist in NYC sentenced to 25 years in prison - CBS News https://www.cbsnews.com/newyork/news/nyc-iranian-journalist-attempted-assassination-suspects-sentenced/

[218] إيران: تواصل إعدام المعتقلين السياسيين
https://wjwc.org/ar/newsar/2025-06-12-18-09-25
إيران: استمرار إعدام الناشطين السياسيين
https://wjwc.org/ar/newsar/2025-09-14-15-23-01

ويظل استخدام القوة المميتة لتفريق الاحتجاجات وفي نقاط التفتيش سياسة دولة معتمدة، وهو ما يثبت أن القوة القاتلة تُستخدم كأداة للسيطرة المجتمعية وليس مجرد استجابة لتهديد. ورصدت منظمة صحفيات بلاقيود عدة حالات بينها:

- مقتل عائلة شيخي: في يوليو/تموز 2025، أطلقت قوات الأمن النار على سيارة في نقطة تفتيش وقتلت أربعة أفراد من عائلة شيخي، بمن فيهم الطفلة راها (3 سنوات).
- مقتل نساء من البلوش: تم توثيق مقتل امرأتين من الأقلية البلوشية، خان بيبي بامري ولالي بامري، بالرصاص الحي في يوليو/تموز 2025. [219]

- **خنق المجتمع المدني**

خلال الفترة المشمولة بالتقرير شنت السلطات هجوماً ممنهجاً على منظمات المجتمع المدني المستقلة، مما أدى إلى تآكل الفضاء المدني بشكل شبه كامل.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 صعدت السلطات الإيرانية هجومها على المجتمع المدني بإغلاق جمعية "حماية عمال وأطفال الشوارع"، وهي واحدة من أقدم وأكثر المنظمات غير الحكومية احتراماً التي تدعم الأطفال المعرضين للخطر في البلاد. تم اعتقال حسين ميربهاري،

[219] 3. Iran: Authorities unleash wave of oppression after hostilities with Israel , https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/09/iran-authorities-unleash-wave-of-oppression-after-hostilities-with-israel/

المؤسس المشارك والمدافع عن حقوق الطفل، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2025، ويُحتجز دون تهمة أو معرفة بمكان وجوده، ويُمنع من الاتصال بأسرته ومحاميه، مما يثير مخاوف جدية بشأن حالته الصحية الهشة بعد تلقيه العلاج الكيميائي. قامت قوات الأمن أيضاً بإغلاق مكتب المنظمة ومصادرة معداتها، مما أوقف عملها فعلياً في الوقت الذي تزداد فيه أزمة عمالة الأطفال وأطفال الشوارع في إيران.[220] يُنظر إلى هذا الإجراء على أنه جزء من حملة أوسع لتصفية المنظمات المستقلة في المجتمع المدني.

كما استمر استهداف نشطاء حقوق المرأة والأكاديميين. ففي 10 مارس/آذار 2025، شنت السلطات حملة اعتقالات استهدفت ناشطات حقوق المرأة بعد مشاركتهن في فعاليات يوم المرأة العالمي. ومن بين المعتقلات كانت ليلى باشائي التي اعتقلت بعد حديثها ضد الحجاب الإلزامي وعقوبة الإعدام للنساء.[221] كما لا يزال الأكاديمي السويدي-الإيراني أحمد رضا جلالي يواجه خطر الإعدام، بعد أن أيدت المحكمة العليا حكمه في أغسطس/آب 2025.[222]

يؤثر هذا القمع الشامل بشكل غير متناسب على فئات سكانية محددة تواجه تمييزاً متعدد الطبقات، مما يفاقم من معاناتها ويجعلها أكثر عرضة للانتهاكات.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

استهدفت سياسات الدولة الإيرانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشكل منهجي فئات سكانية محددة بهدف إخضاعها وترسيخ هيمنة النظام. يخلق هذا الاستهداف نظاماً من التمييز متعدد الطبقات، حيث تتقاطع الهوية الجندرية والعرقية والدينية والطبقية لتحديد درجة القمع التي يواجهها الفرد.

أ. حقوق النساء والفتيات ونظام الفصل العنصري بين الجنسين

استمات السلطات الإيرانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في محاولاته لترسيخ نظام "فصل عنصري بين الجنسين"، وهو نظام قمع واضطهاد مؤسسي يهدف إلى إخضاع النساء والفتيات بالكامل. نشير إلى التالي:

---

[220] Iran Shuts Down Oldest NGO Supporting Vulnerable Children, Detains Founder https://iranhumanrights.org/2025/11/iran-shuts-down-oldest-ngo-supporting-vulnerable-children-detains-founder/

[221] Iran: Authorities target women's rights activists with arbitrary arrest, flogging and death penalty - Amnesty International ، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/03/iran-authorities-target-womens-rights-activists-with-arbitrary-arrest-flogging-and-death-penalty/

[222] Iran: Over 1000 people executed as authorities step up horrifying assault on right to life تم , https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/09/iran-over-1000-people-executed-as-authorities-step-up-horrifying-assault-on-right-to-life/

- **قانون الحجاب القمعي:** يرسـخ قانون "حماية الأسـرة من خلال تعزيز ثقافة العفة والحجاب" منظومة قمعية معقدة عبر 74 مادة تفرض عقوبات صـارمة تشـمل السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً، والجلد، والحرمان من الحقوق التعليمية والوظيفية على مخالفي قواعد الزي. ويُلزم القانون المجتمع والمؤسـسـات بالإبلاغ عن المخالفات، في خطوة وصفها مراقبون بأنها شكل من أشكال "الفصل العنصري بين الجنسـين" وحرب ممنهجة تهدف إلى إخضـاع النسـاء وتثبيت سـلطة النظام السياسي، بما يتعارض مع الكرامة الإنسانية[223].

وصـعدت السـلطات من ملاحقاتها عبر "خطة النور" منذ ربيع 2024، حيث سُـجل اعتقال المئات ومعالجة أكثر من 30 ألف حالة بتهمة "الحجاب غير اللائق"، مع صدور أحكام بالسجن والجلد[224]. وقد استهدفت هذه الحملة بشكل بارز الشخصيات الفنية، حيث شـهدت الفترة بين أواخر 2024 وبداية 2025 اعتقال فنانات ومغنيات مثل هيفاء سيف زاده وزهراء إسماعيلي [225] وبرستو أحمدي بسبب أدائهن الفني دون الالتزام بالحجاب الإلزامي[226]. ووفقاً للتقارير، تم اعتقال 644 امرأة في عام 2024 بسبب الحجاب، وتم إغلاق 365 منظمة ومحلاً تجارياً.

- **السـيطرة على حياة النسـاء:** شـهدت هذه الفترة عودة "شـرطة الأخلاق" في سـبتمبر/أيلول2025، وتكثيف المراقبة بالكاميرات في الأماكن العامة، ومصـادرة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للنساء لفرض أنماط حياة محددة[227]. [228] تجدر الإشـارة إلى أنه تم إغلاق ما لا يقل عن 365 منظمة ومحلاً من قبل إدارة مراقبة الأماكن العامة بسبب عدم الامتثال للحجاب الإلزامي.[229]

---

[223] إيران.. يجب إلغاء قانون العصور الوسطى المخزي (صحفيات بلاقيود) https://wjwc.org/ar/newsar/2024-12-19-08-44-27

[224] گـزارش سالانه وضعیت حقوق بشر در ایران: ویژه سال ۲۰۲۴ https://www.hra-news.org/periodical/a-179/#A12

[225] Gender Apartheid in Iran is Crushing Women's Lives and Futures https://iranhumanrights.org/2025/03/gender-apartheid-in-iran-is-crushing-womens-lives-and-futures/

[226] Gender Apartheid in Iran is Crushing Women's Lives and Futures https://iranhumanrights.org/2025/03/gender-apartheid-in-iran-is-crushing-womens-lives-and-futures/

[227] Wartime Cyber Crackdown and the Emergence of Mercenary Spyware Attacks https://filter.watch/english/2025/07/22/cyber-threat-intelligence-report-h1-2025/

[228] Iran: Human rights investigators alarmed by 'surge in repression' and spike in executions following Israeli airstrikes https://news.un.org/en/story/2025/10/1166242

[229] التقرير السابق.

- **التمييز القانوني:** تواجه النساء تمييزاً عميقاً في قوانين الزواج والطلاق والميراث والسفر، مما يساهم في انخفاض مشاركتهن الاقتصادية إلى 17٪ فقط على الرغم من تفوقهن التعليمي.[230]
- أزمة قتل الإناث (Femicide): تظل هذه الجريمة متفشية، حيث تم تسجيل 172 حادثة في عام 2024. أي بمعدل حادثة كل يومين.[231] يساهم قانون العقوبات الإيراني في الإفلات من العقاب، حيث تُعفي المادة 220 الآباء من عقوبة القصاص لقتل أبنائهم، وتسمح المادة 630 للزوج بقتل زوجته عند الشك في الزنا. وتجسد قضية كوهكان، العروس الطفلة المحكوم عليها بالإعدام، تقاطع أشكال التمييز هذه.

[230] "It's a Men's Club" Discrimination Against Women in Iran's Job Market
https://www.hrw.org/report/2017/05/26/its-mens-club/discrimination-against-women-irans-job-market

[231] https://stopfemicideiran.org/wp-content/uploads/2025/04/VIOLENCE-AGAINST-ANNUAL-REPORT-2024-final-5.pdf

ب. حقوق الأطفال

تستمر السلطات في انتهاك حقوق الأطفال بشكل صارخ، بما في ذلك:

- عقوبة الإعدام: تم توثيق إعدام 5 أفراد خلال عام 2024 كانوا قاصرين وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليهم، في انتهاك مباشر للقانون الدولي.[232]
- الترحيل القسري: في يونيو/حزيران 2025 وحده، تم ترحيل أكثر من 5,000 طفل أفغاني غير مصحوبين بذويهم من إيران إلى أفغانستان.[233]

ج. حقوق العمال واللاجئين والأقليات

تواجه الفئات الضعيفة الأخرى قمعاً متعدد الأوجه تفاقم خلال وبعد الحرب الإسرائيلية على إيران:

- **العمال:** تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب الفساد المؤسسي، ويواجه النشطاء العماليون قمعاً شديداً، كما يتضح من حكم الإعدام الصادر بحق الناشطة العمالية شريفة محمدي.
- **اللاجئون الأفغان:** شنت السلطات حملة ترحيل جماعي طالت أكثر من 1.5 مليون شخص خلال وبعد حرب يونيو/حزيران 2025، مستخدمة مزاعم التجسس غير المدعومة بأدلة كذريعة، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة على الحدود. مع تشويه متعمد لسمعتهم في وسائل الإعلام الرسمية. ويُعد هذا مؤشراً على تفاقم التمييز ضد العمالة المهاجرة. وتم إعدام ما لا يقل عن 40 سجيناً من الجنسية الأفغانية في النصف الأول من عام 2025.[234]
- **الأقليات العرقية والدينية:** استمر القمع المنهجي ضد الأكراد والبلوش والبهائيين. صدرت أحكام بالإعدام بحق الناشطتين الكرديتين باخشان عزيزي ووريشه مرادي. وتُظهر الإحصائيات إعدام 91 سجيناً كردياً و79 سجيناً من البلوش في النصف الأول من عام 2025. كما تم استهداف البهائيين بحملة إعلامية واعتقالات بتهمة "التجسس" بعد النزاع.

---

[232] گزارش سالانه وضعیت حقوق بشر در ایران
https://kurdistanmedia.com/fa/news/2024/12/88

[233] ایران: افغان‌ها را برای کاهش استفاده از یارانه‌های دولتی اخراج می‌کنیم
https://www.afintl.com/fa/liveblog/202506290406

[234] گزارش ویژه هەنگاو از نقض گسترده حقوق بشر در ایران در شش ماه نخست ... ,https://hengaw.net/fa/report-statistics/2025/06/article-12

سادساً: النزاع المسلح والقانون الدولي الإنساني

لم يؤدِ النزاع المسلح الذي اندلع في يونيو/حزيران 2025 بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة إلى خسائر فادحة في الأرواح وتدمير واسع النطاق فحسب، بل كشف أيضاً عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى مقتل حوالي 1,100 شخص، بينهم 102 امرأة و45 طفلاً. إن هذه الهجمات، التي استهدفت مناطق مدنية وبنية تحتية حيوية، تنتهك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة وقد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

تم توثيق 27 حادثة عنف ضد قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك قصف مستوصف سجن إيفين، ومقتل 16 عاملاً صحياً. كما تعرض سجن إيفين نفسه لقصف مباشر أدى إلى مقتل حوالي 80 شخصاً، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ التمييز، نظراً لأن السجن يضم سجناء سياسيين ليسوا مقاتلين.

تشير الأدلة إلى أن الهجمات انتهكت المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. إن استهداف البنية التحتية المدنية والمرافق الطبية قد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب.

رداً على تطورات النزاع وتصرفات إيران، في 28 أغسطس/آب 2025، أعادت الأطراف الأوروبية في الاتفاق النووي فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي على إيران، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية في البلاد.

خاتمة

تؤكد حالة حقوق الإنسان في إيران بين أواخر عام 2024 وحتى أواخر 2025 وجود بنية دولة متعمدة ومصممة للقمع، حيث يتم استخدام الأدوات القانونية والأمنية والاقتصادية بشكل منهجي ضد الشعب الإيراني. لم يكن النزاع العسكري مع إسرائيل في يونيو/حزيران 2025 حدثاً شاذاً، بل كانت عاملاً مسرّعاً كثّف من حرب النظام طويلة الأمد على حقوق الإنسان الأساسية. إن الإفلات المنهجي من العقاب، وقمع الحريات الأساسية، والتمييز ضد النساء والأقليات، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والبيئية، كلها ترسم صورة قاتمة لمستقبل حقوق الإنسان في البلاد. وبناءً على ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الضغط على السلطات الإيرانية لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة، واتخاذ خطوات جادة لمحاسبة المسؤولين عنها.

تونس: سلطوية ترسخ جذورها

شهدت حالة حقوق الإنسان في تونس خلال العام 2025 تدهوراً مقلقاً ومتسارعاً، حيث اتجهت البلاد نحو تكريس نزعة سلطوية واضحة المعالم. يأتي هذا التراجع في سياق تركيز الرئيس قيس سعيّد للسلطات في يده، مما أدى إلى تآكل ممنهج للمكتسبات الديمقراطية التي تحققت بعد ثورة 2011، وتضييق غير مسبوق على الفضاء المدني والحريات العامة. ويتفاقم هذا الوضع بفعل ضعف المعارضة السياسية وتزايد الاحتقان الاقتصادي والاجتماعي، مما يدفع بالسلطة إلى الاعتماد على الأدوات القمعية بدلاً من الحوار لمعالجة الأزمات المتفاقمة.

أولاً: الإطار السياسي والقضائي

يمثل استقلال القضاء والمؤسسات الدستورية الضمانة الأساسية لحماية الحقوق والحريات في أي نظام ديمقراطي، ويُعد استهدافها الخطوة الأولى نحو ترسيخ السلطوية. في تونس، عمدت السلطة التنفيذية منذ تجميد أعمال البرلمان في يوليو/تموز 2021 إلى تحييد السلطة القضائية وتحويلها إلى أداة لإنفاذ أجندتها السياسية، مما نسف مبدأ سيادة القانون من أساسه.

وقد تم إخضاع القضاء بشكل شبه كامل عبر المرسوم الرئاسي رقم 35 لسنة 2022،[235] الذي منح الرئيس سلطة عزل القضاة بشكل مباشر. وتجسدت هذه الهيمنة في إقالة 57 قاضياً دفعة واحدة، في خطوة وصفتها الهياكل القضائية بـ "مذبحة القضاء". هذا التدخل السافر حوّل المحاكم إلى غطاء قانوني للقمع، وهو ما ظهر جلياً في قضية "التآمر" التي شهدت محاكمات جماعية لـ 40 معارضاً ومحامياً وناشطاً، حيث صدرت بحقهم أحكام قاسية وصلت إلى 66 سنة سجناً. وقد عززت السلطات هذا النهج الممنهج عبر "قضية التآمر 2"، مما يؤكد استخدام المحاكمات الجماعية كاستراتيجية متكررة لسحق المعارضة، في إجراءات وصفتها منظمات دولية بأنها "صورية" وتفتقر لأبسط ضمانات الدفاع.

امتد أثر تقويض استقلال القضاء ليشمل العملية السياسية برمتها، وخاصة الانتخابات الرئاسية لعام 2024 التي تحولت إلى سباق مغلق يفتقر لمعايير التعددية والتنافسية. وبينما اتخذت الحكومة منتصف عام 2025 خطوات رمزية لتحسين صورتها، كالإفراج عن بعض النشطاء، فإن هذه الإجراءات لم تمس جوهر الأزمة، بل تزامنت مع انتهاكات جسيمة شملت:

[235] https://www.hrw.org/news/2022/06/10/tunisia-arbitrary-dismissals-blow-judicial-independence?utm_source=chatgpt.com

- **استبعاد المرشحين:** رفضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترشيحات مرشحين بارزين، من بينهم عبد اللطيف المكي ومنذر الزنيدي، بحجج إجرائية رغم صدور أحكام قضائية تلزم بإعادتهم.[236]
- **الاعتقالات السياسية:** تم اعتقال المرشح الرئاسي آياشي زمل قبل إعلان ترشحه رسمياً بتهمة "تزوير التأييدات".
- **الأحكام القضائية:** حُكم على أربعة مرشحين آخرين، من بينهم نزار الشاري ومراد مسعودي، بالسجن لثمانية أشهر ومُنعوا من الترشح، كما أُدينت المعارضة البارزة عبير موسى بالسجن لعامين، في رسالة ترهيب واضحة لأي منافس محتمل.[237]

إن هذا التفكيك الممنهج للضمانات القضائية والسياسية خلق مناخاً من الإفلات من العقاب، مما شجع الدولة على تصعيد هجومها من القيود المؤسسية إلى الانتهاكات المباشرة للحقوق الأساسية للمواطنين.

[236] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/09/tunisia-at-least-97-arrested-as-authorities-escalate-pre-election-crackdown/?utm_source=chatgpt.com

[237] https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-court-imprisons-four-presidential-candidates-bans-them-election-2024-08-05/?utm_source=chatgpt.com

ثانياً: الانتهاكات الأساسية للحقوق المدنية والحق في الحياة

أدى انهيار الضمانات القضائية المستقلة إلى تصاعد الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية، حيث أصبحت الدولة تعتمد بشكل متزايد على سياسات قمعية تمس الحق في الحياة والأمان الشخصي. فقد تحول "الاحتجاز التعسفي" إلى سياسة ممنهجة لإسكات المنتقدين، وملاحقات واسعة طالت سياسيين وصحفيين ومحامين.

وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتكثيف حملة القمع في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2024 وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس قيس سعيّد. وقد شملت الانتهاكات الرئيسية حملات اعتقالات واسعة النطاق استهدفت النشطاء والمعارضين، حيث وصل عدد المحتجزين لأسباب سياسية أو لممارستهم حقوقهم الأساسية إلى أكثر من 80 شخصًا بحلول نوفمبر 2024، بمن فيهم محامون وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان.[238]

أما التطور الأكثر خطورة، فيتمثل في العودة إلى توظيف أحكام الإعدام كأداة ردع سياسي. ففي تصعيد مروع وتجاوز لخط أحمر، أصدرت محكمة تونسية في 3 أكتوبر /تشرين الأول2025 حكماً بالإعدام على المواطن صابر شوشان بسبب منشورات على فيسبوك اعتُبرت "اعتداء على أمن الدولة". يمثل هذا الحكم نقطة تحول مفصلية، إذ يؤسس لواقع يصبح فيه التعبير السلمي عن الرأي جريمة عقوبتها القصوى الإعدام، مما يشير إلى تخلي الدولة عن أي التزام شكلي باحترام الحق في التعبير. هذا التوجه المقلق تؤكده الأرقام، حيث وثقت منظمات حقوقية إصدار أكثر من 12 حكماً بالإعدام خلال عام 2024 وحده[239]، ليصل إجمالي عدد المحكومين بالإعدام إلى 148 شخصاً بحلول نهاية العام.

إن هذا الهجوم على الحق في الحياة والأمان الجسدي كان موازياً لحملة ممنهجة لإسكات المعارضة من المصدر، عبر استهداف حرية الفكر والتعبير التي تشكل حجر الأساس لأي مجتمع ديمقراطي.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير

يُعد استهداف حرية الصحافة والتعبير المؤشر الأكثر وضوحاً على تراجع أي نظام ديمقراطي. في تونس، حوّلت السلطات الفضاء الرقمي والإعلامي إلى ساحة للمراقبة والملاحقة القضائية، مستخدمةً ترسانة تشريعية قمعية لإسكات الأصوات الحرة.

الأداة التشريعية الرئيسية في هذا القمع هي المرسوم الرئاسي رقم 54 لسنة 2022 المتعلق بـ"مكافحة الأخبار الكاذبة"، الذي يفرض عقوبات صارمة تصل إلى عشر سنوات سجناً. وقد

[238] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/tunisia
[239] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/tunisia?utm_source=chatgpt.com

استُخدم هذا المرسوم لاستهداف الصحفيين والمدونين والنشطاء، مما خلق "عودة صامتة إلى مناخ الخوف قبل 2011"، حسب وصف أحد الصحفيين المستقلين.

حولت السلطة الفضاء الرقمي إلى ساحة مراقبة وملاحقة قضائية". وبمجرد إحكام قبضتها على المجالين السياسي والإعلامي، وجهت الدولة آلتها القمعية نحو إحدى أكثر الفئات ضعفاً على أراضيها: المهاجرون وطالبو اللجوء.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تصاعدت حدة التضييق على الفضاء المدني بشكل خاص في أواخر عام 2025، من خلال موجة من قرارات الإيقاف الإداري التعسفية التي استهدفت منظمات مجتمع مدني بارزة. وقد تم توظيف النظام القضائي والأدوات الإدارية لعرقلة عمل هذه المنظمات، بل وتجريم العمل الإنساني، كما يتضح من محاكمة العاملين في المجلس التونسي للاجئين (CTR).

ورصدت صحفيات بلاقيود موجة مفاجئة وغير مسبوقة من الإيقافات الإدارية المؤقتة. تضمنت إصدار أوامر إيقاف مؤقت لأنشطة ما لا يقل عن 14 منظمة تونسية ودولية لمدة 30 يومًا، وقد تلقت أربع منظمات بارزة هذه الأوامر في الأسابيع الثلاثة الأخيرة بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني2025.[240] شملت الأهداف الرئيسية الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، ومنصة "نواة" (Nawaat) الإعلامية المستقلة، وفرع تونس للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT).

تم تبرير حملة الإيقاف والتدقيق الإداري من خلال الادعاء بمكافحة "التمويل الأجنبي المشبوه" وحماية "المصالح الوطنية". في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أفادت تقارير صحفية موالية للحكومة بأن النيابة العامة قد أذنت للوحدات الأمنية بفتح تحقيقات في التمويل الأجنبي الذي تلقته عشرات الجمعيات من مؤسسة المجتمع المفتوح (Open Society Foundations)، مشيرة إلى تقارير من اللجنة التونسية للتحليل المالي.[241]

الأمر لا يقتصر على المنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام بل امتد الأمر للنشطاء البيئيين. وتم توثيق استخدام القوة والاعتقالات في سياق المظاهرات المناهضة للتلوث في مدينة قابس في مايو/أيار وأكتوبر 2025[242] . ويواجه الناشط البيئي الشاب دالي الرتيمي، الذي اعتُقل في مايو 2025 خلال مظاهرة سلمية، تهمًا مشددة تشمل "الاعتداء على موظف عمومي" و"العصيان" و"تشكيل مجموعة إجرامية". وتنص تهمة الاعتداء على موظف عمومي على عقوبة تصل إلى 10 سنوات بموجب الفصل 127 من القانون الجنائي. [243]

[240] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/11/tunisia-escalating-crackdown-on-human-rights-organizations-reaches-critical-levels/

[241] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/11/tunisia-escalating-crackdown-on-human-rights-organizations-reaches-critical-levels/

[242] https://youtu.be/DMBjOS68TTc

https://subscriber.politicopro.com/article/eenews/2025/10/16/violence-erupts-during-protests-over-tunisian-phosphate-plant-pollution-00611226

[243] https://www.newarab.com/news/tunisian-activist-may-face-10-years-jail-over-gabes-protest

منظمات المجتمع المدني المستهدفة

والانتهاكات القانونية (أكتوبر 2024 – نوفمبر 2025)

المنظمة	مجال العمل	تاريخ الإجراء	التهمة القانونية	انتهاك الإجراءات
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)	حقوق المرأة، دعم قانوني	أواخر أكتوبر 2025	إدارية/التمويل الأجنبي	إيقاف تعسفي، انعدام الأساس القانوني، تقويض خدمات أساسية
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)	الحقوق الاجتماعية والاقتصادية	أواخر أكتوبر 2025	إدارية/التمويل الأجنبي	إيقاف تعسفي، يُنظر إليه كانتقام للتضامن مع الاحتجاجات البيئية
المجلس التونسي للاجئين (CTR)	الإغاثة الإنسانية/حماية اللاجئين	فتح المحاكمة 16 أكتوبر 2025	المساعدة على الدخول السري (القانون 1975/40)	تجريم العمل الإنساني المشروع
نواة (Nawaat)	إعلام مستقل	31 أكتوبر 2025	المرسوم بقانون 88 (الإيقاف)	إسكات الإعلام المستقل، عدم وجود إخطار رسمي

خامساً: حقوق المرأة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعرضت حقوق المرأة لتحدي مزدوج. فمن ناحية، استمر التراجع الهيكلي في التمثيل السياسي للمرأة بسبب تغييرات قانونية سابقة. ومن ناحية أخرى، أدى استهداف منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وعلى رأسها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، إلى تقويض قدرة آليات الحماية والدعم المخصصة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي على العمل بفعالية. وتؤكد هذه الفترة أن التضييق على المجتمع المدني يترجم مباشرة إلى تآكل في حماية حقوق الفئات المستضعفة.

شكل استهداف المنظمات النسوية البارزة ضربة قوية لحقوق المرأة في عام 2025، حيث كان أبرز مثال على ذلك تعليق أنشطة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) في أواخر أكتوبر 2025.[244] لا يمثل هذا الإجراء انتهاكاً لحرية تكوين الجمعيات فحسب، بل أدى عملياً إلى تفكيك آليات الدعم الأساسية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. فمن خلال شل قدرة منظمة غير حكومية حاسمة على توفير المشورة القانونية والدعم ومراقبة تنفيذ

[244] https://apanews.net/tunisia-fidh-condemns-suspension-of-two-prominent-ngos/

قانون 2017 لمكافحة العنف ضد المرأة، تآكلت فعالية هذا القانون، مما أدى إلى تدهور ملموس في خدمات الحماية المتاحة للنساء. ويتزايد صعوبة وضع النساء في ظل قصور تشريعي حاسم وهو الافتقار إلى اعتراف قانوني محدد بـ "قتل النساء" (Feminicide)، مما يزيد من تعرض النساء للعنف رغم وجود القانون الحالي.

سادساً: حقوق المهاجرين

تعكس معاملة أي دولة للفئات المستضعفة، كالمهاجرين، مدى التزامها الحقيقي بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، شهدت تونس تصاعداً مقلقاً في الانتهاكات ضد المهاجرين الأفارقة، حيث تحولت السياسات الرسمية إلى ممارسات قمعية وعنصرية.

منذ عام 2024، نفذت السلطات التونسية عمليات ترحيل جماعي للمهاجرين نحو الحدود مع ليبيا والجزائر، في انتهاك صارخ لمبدأ عدم الإعادة القسرية الذي تلتزم به القوانين الدولية.[245] وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها في أبريل /نيسان 2025، عندما أقدمت قوات الأمن على تفكيك مخيمات المهاجرين بالقرب من مدينة صفاقس وترحيلهم قسراً إلى مناطق صحراوية نائية[246]. وتتزامن هذه الممارسات الميدانية مع تبني خطاب رسمي معادٍ للأفارقة، يستخدمهم كبش فداء لتحويل الغضب الشعبي عن الإخفاقات الاقتصادية والاحتقان الاجتماعي، عبر تحميلهم مسؤولية ما يصفه بـ "التهديد الديموغرافي" للبلاد. هذا الخطاب لا يشرعن الانتهاكات[247] فحسب، بل يغذي أيضاً الحملات العنصرية، مما يضع المهاجرين في دائرة مزدوجة من العنف الرسمي والمجتمعي.

خاتمة

يكشف وضع حقوق الإنسان بين نهاية 2024 و2025 عن تحول جذري نحو السلطوية الممنهجة، حيث عملت السلطة التنفيذية على تصفية الفضاء المدني والسياسي الحر بشكل شامل. تُرجم هذا التآكل في ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، تحييد القضاء عبر المراسيم والإقالات واستخدامه أداة لقمع المعارضة والمنافسين السياسيين ("قضايا التآمر"). ثانياً، شل حرية التعبير والمجتمع المدني من خلال استخدام المرسوم 54 القمعي وتصعيد الملاحقات ضد الصحفيين، وبلغت ذروتها في أواخر 2025 بـ الإيقاف الإداري التعسفي لمنظمات حقوقية بارزة (مثل ATFD وFTDES)، مما فكك آليات الحماية. ثالثاً، التصعيد الخطير في انتهاك الحقوق

[245] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/10/joint-statement-tunisia-is-not-a-place-of-safety-for-people-rescued-at-sea/?utm_source=chatgpt.com

[246] https://www.reuters.com/world/africa/tunisia-dismantles-sub-saharan-migrant-camps-forcibly-deports-some-2025-04-05/?utm_source=chatgpt.com

[247] https://www.hrw.org/news/2024/08/10/tunisia-migrants-face-abuse-deportation?utm_source=chatgpt.com

الأساسية، الذي تجسد في العودة إلى أحكام الإعدام كأداة ردع سياسي، وتصاعد موجات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري والعنصري ضد المهاجرين. إن استمرار هذا المسار يهدد بترسيخ نظام استبدادي جديد، مما يستلزم إنهاء الهيمنة على القضاء وإلغاء القوانين القمعية لفتح المجال أمام استعادة الحقوق والحريات.

سوريا: تركة الرعب

دخلت سوريا في عام 2025 مرحلة انتقالية معقدة بعد سقوط نظام بشار الأسد، حاملةً معها آمالاً عريضة بالتغيير وبناء دولة تحترم حقوق مواطنيها. إلا أن هذه الآمال سرعان ما اصطدمت بتركة ثقيلة من الانتهاكات الممنهجة التي ارتكبت على مدى عقود، واستمرار مظاهر العنف في ظل غياب سلطة مركزية مستقرة. لقد تحولت البلاد إلى ساحة تتعدد فيها الأطراف المتسببة في مفاقمة الأزمة الحقوقية، من بينها قوات الحكومة الجديدة، وبقايا نظام الأسد، والجماعات المسلحة ذات الطابع العشائري والطائفي، وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، بالإضافة إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي.

يأتي هذا الوضع استمراراً لمسار طويل من تدهور حقوق الإنسان بدأ تحت حكم عائلة الأسد، وبلغ ذروته مع الأزمة الإنسانية التي اندلعت في عام 2011، حيث قوبلت الاحتجاجات الشعبية بعنف مفرط أدخل البلاد في حرب مدمرة. ورغم سقوط النظام، فإن حالة انعدام الاستقرار والفوضى الأمنية قد خلقت بيئة مواتية لاستمرار الجرائم.

سيفصّل هذا التقرير أبرز الانتهاكات الموثقة خلال العام، بدءًا بتحليل الإطار السياسي والأمني الذي تحدث فيه هذه الانتهاكات، وصولاً إلى تقييم أثرها على الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الفئات الأكثر ضعفًا.

أولاً: الإطار السياسي

إن فهم المشهد السياسي والأمني المعقد في سوريا الانتقالية هو حجر الزاوية لتحليل حالة حقوق الإنسان. فتجزئة السلطة المسلحة وغياب سلسلة قيادة موحدة قد خلقا بيئة متساهلة تعمل فيها جهات فاعلة متعددة بإفلات شبه تام من العقاب، مما ساهم بشكل مباشر في أنماط الانتهاكات المفصلة في هذا التقرير. لقد شهد عام 2025 صراعات متعددة الأوجه لم تقتصر على جهة بعينها.

اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الجديدة من جهة، وفصائل أخرى من جهة أخرى، شملت بقايا نظام الأسد، وجماعات مسلحة ذات طابع عشائري وطائفي، وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" التي لا تزال تعمل خارج إطار وزارة الدفاع. لم تقتصر هذه المواجهات على الجهات المنظمة، بل امتدت لتشمل أعمالاً انتقامية واسعة خارج مؤسسات الدولة، مما يعكس عمق الانقسامات المجتمعية وتراكمات الماضي التي لا تزال تلقي بظلالها الثقيلة على الحاضر. يمثل هذا الواقع السياسي والأمني المجزأ الإطار العام الذي تولدت فيه انتهاكات جسيمة وممنهجة ضد السكان المدنيين.

ثانياً: الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية وحق الحياة

لقد أدت هشاشة الإطار الأمني بشكل مباشر إلى انتهاكات جسيمة لأبسط الحقوق الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة، الذي ظل الحق الأكثر انتهاكاً في سوريا ما بعد الأسد. إن تعدد الجناة وغياب التحقيقات الجادة والفعالة في هذه الجرائم يفاقمان من معاناة الضحايا وأسرهم، ويعززان ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت لعقود طويلة.

1- انتهاكات الحق في الحياة

تشير الإحصاءات الموثقة إلى مقتل ما يزيد عن 3000 مدني منذ مطلع عام 2025 وحتى شهر أغسطس/آب، من بينهم ما لا يقل عن 450 طفلاً وامرأة. وقد تنوعت أنماط انتهاك هذا الحق على النحو التالي:

أ.الاشتباكات والأعمال الانتقامية:

- أحداث الساحل الدامية (مارس/آذار): شهدت محافظتا طرطوس واللاذقية مجازر واسعة بعد أن نفذ مسلحون من بقايا نظام الأسد كميناً لدورية أمنية حكومية وقتلت كل أفرادها، مما أدى إلى تصعيد خطير. أعلنت الحكومة النفير العام للسيطرة على الوضع، لكن دخول أطراف متعددة محملة بثارات الماضي أخرج الموقف عن السيطرة وحوله إلى أعمال انتقامية متبادلة، أسفرت عن مقتل أكثر من 1800 شخص، بينهم 32 من الكوادر الطبية.
- مواجهات السويداء (يوليو/تموز): غذى الفراغ الأمني أيضاً عنفاً طائفياً وعشائرياً حاداً، كما تجلى في الاشتباكات الدامية في السويداء. اندلعت مواجهات طاحنة بين فصائل درزية وقبائل بدوية في المحافظة، بدأت بعمليات خطف متبادلة وتطورت إلى اشتباكات عنيفة واستهداف ممنهج للممتلكات. أسفرت هذه المواجهات عن مقتل أكثر من 1000 شخص من مختلف الأطراف، بينهم مدنيون ومن قوات الأمن والجيش ومجلس السويداء العسكري ومن العشائر البدو.

ب. الاغتيالات:

شكلت الاغتيالات نمطاً مقلقاً من القتل خارج نطاق القانون. تم توثيق 395 عملية اغتيال على أيدي مجهولين خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام،[248] وارتفع العدد الإجمالي في النصف الأول من عام 2025 ليصل إلى 1020 مدنياً. [249] وتُظهر هذه الأرقام فشلاً مزدوجاً، فلم تتمكن أجهزة الدولة من تحديد هوية الجناة، كما لم تتمكن التقارير الحقوقية والصحفية من

[248] تقرير لموقع التلفزيون العربي، 30 مايو 2025

[249] تقرير نصف سنوي صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بيان الشبكة

التحقيق لتحديدهم، مما يرسخ الإفلات من العقاب. تتم هذه الجرائم إما بالقتل المباشر أو عبر خطف الضحية ثم قتله ورمي جثمانه.

ج. وفيات التعذيب والألغام

استمرت الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لأطراف مختلفة. خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، تم رصد وفاة 28 شخصاً تحت التعذيب. تتحمل الأجهزة التابعة للحكومة الانتقالية المسؤولية عن 16 حالة، وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" عن 10 حالات، بينما سُجلت حالة واحدة لدى كل من بقايا نظام الأسد والجيش الوطني.[250]

وتحتل سوريا مراكز متقدمة عالمياً في عدد ضحايا الألغام ومخلفات الحرب، التي زرعها النظام السابق وأطراف النزاع الأخرى. خلال النصف الأول من عام 2025، تم توثيق مقتل 367 مدنياً بسبب انفجار هذه المخلفات، التي لا تزال تشكل تهديداً يومياً لحياة السوريين العائدين إلى مناطقهم[251].

2- الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

تُعد ممارسات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري من أبرز وأقسى الانتهاكات المستمرة من الماضي. فلا يزال مصير عشرات آلاف السوريين الذين اعتقلهم نظام بشار الأسد مجهولاً، حيث اختفت عائلات بأكملها، مثل طبيبة الأسنان رانيا العباسي التي أُعتقلت عام 2013 مع زوجها وأطفالها الستة ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

منذ مطلع عام 2025، تم توثيق أكثر من 1500 حالة احتجاز تعسفي أو إخفاء قسري جديدة ارتكبتها أطراف متعددة. وتأتي قوات سوريا الديمقراطية "قسد" على رأس قائمة المسؤولين، حيث تستهدف المعارضين ومنتقدي سياساتها ورافضي التجنيد. كما أن الأجهزة الحكومية مسؤولة عن اعتقال المئات، سواء في إطار ملاحقة المتورطين بجرائم سابقة أو استهداف منتقدي الحكومة الجديدة.

ورغم إطلاق سراح مئات المعتقلين من قبل جميع الأطراف، لا يزال جزء كبير منهم محتجزاً دون أي إجراءات قانونية. ويجدر بالذكر أنه بعد سقوط النظام، تم تحرير قرابة 24 ألف معتقل، لكن هذا العدد لا يمثل سوى 15٪ من إجمالي المعتقلين الذين يتجاوز عددهم 160 ألفاً. [252]

---

[250] 250

[251] تقرير انتهاكات حقوق الإنسان خلال النصف الأول من عام 2025 ـ منظمة إنسايت

[252] حسب تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان

3- المقابر الجماعية

بعد سـقوط النظام، تكشـفت واحدة من أبشـع جرائمه مع اكتشـاف عشـرات المقابر الجماعية التي تضــم رفات آلاف الضــحايا المجهولين. وقد عُثر على أكبر هذه المقابر في بلدة القطيفة شمال دمشق، وهي تمتد على مساحة 5 آلاف متر مربع، ويُقدر أنها تضم رفات عشرات الآلاف من المعتقلين، حيث دُفنت الجثث في خنادق ضخمة وغُطيت بكتل إسمنتية لإخفاء الجريمة.

واستمرت الاكتشافات المروعة خلال عام 2025:

- فبراير/شباط: الكشف عن 7 مواقع يُشتبه أنها تحوي رفات أكثر من 1000 شخص في محيط مطار المزة العسكري.
- مارس/آذار: انتشال رفات لرجلين وامرأة قرب مدينة يبرود.

- يونيو/حزيران ويوليو/تموز: العثور على مقابر جماعية في محافظات دير الزور وحمص ودرعا.
- سبتمبر/أيلول: العثور على رفات نحو 100 شخص في بلدة العتيبة بالغوطة الشرقية، بالإضافة إلى رفات بشرية في حي التضامن بدمشق.

وفي هذا السياق، دعت منظمة "صحفيات بلا قيود" إلى ضرورة استخدام بروتوكول بورنموث الدولي لحماية هذه المواقع، باعتبارها أدلة جنائية حاسمة لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ضد الإنسانية.[253]

إن قمع الحريات لم يقتصر على الحق في الحياة والحرية الجسدية، بل امتد ليشمل بشكل ممنهج حرية الرأي والتعبير والإعلام.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام

على الرغم من سقوط النظام الديكتاتوري، لا تزال البيئة الإعلامية في سوريا محفوفة بالمخاطر الشديدة. يستمر الصحفيون والعاملون في الإعلام في مواجهة تهديدات جسيمة في ظل انعدام الحماية القانونية، وتعدد الجهات المسيطرة، واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة بحقهم.

خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، تم رصد ما لا يقل عن 47 انتهاكاً ضد الصحفيين، توزعت على النحو التالي: 3 حالات قتل، 28 حالة إصابة، 13 حالة اعتقال واحتجاز، و3 حالات تهديد ومنع من التغطية.

- محمد خيتي: عُثر على جثته في القلمون شمال دمشق في مايو/أيار بعد أيام من اختفائه.
- ساري مجيد الشوفي: قُتل المصور في شبكة "السويداء 24" في يوليو/تموز أثناء تغطيته اشتباكات محلية.
- حسن الزعبي: قُتل مدير المكتب الإعلامي لمحافظة درعا برصاص قناص في الشهر نفسه أثناء مهمة إعلامية.
- تعرض سبعة صحفيين، بينهم مراسلو قنوات دولية، للهجوم والضرب في السويداء في مايو/أيار.
- أُصيب أربعة صحفيين آخرين جراء استهداف إسرائيلي مباشر في ريف القنيطرة.

[253] سوريا: المقابر الجماعية أدلة أساسية على فظائع نظام الأسد، صحفيات بلا قيود، ديسمبر 2024

سُجلت 13 حالة احتجاز واعتقال لصحفيين، من أبرزها: احتجاز الصحفي الفرنسي سيلفان ميركاديه والمحامي محمد فياض في القنيطرة في 8 كانون الثاني/يناير من قبل قوات الاحتلال، واعتقال الصحفيين نادر دبو ونور جولان في حزيران/يونيو بالظروف نفسها.

إضافة إلى احتجاز الإعلامية هبة كوسا في الرقة وتعذيبها جسدياً ونفسياً من قبل "قسد"، قبل الإفراج عنها في تموز/يوليو، بينما لا تزال زميلتها آية حميدي قيد الإخفاء، كما اعتُقِلت الصحفية نور سليمان بدمشق إثر مداهمة منزلها واستدعائها بطريقة غير قانونية، قبل الإفراج عنها بتدخل رسمي.

تضـاف هذه الانتهاكات إلى السـجل الأسـود منذ عام 2011، حيث قُتل ما لا يقل عن 725 من العاملين في الإعلام (559 منهم على يد قوات نظام الأسـد)، ولا يزال مصـير 486 صـحفياً مجهولاً في عداد المخفيين قسرياً.[254]

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تعتبر حرية التجمع السـلمي وتكوين الجمعيات أسـاسـية لبناء أي مجتمع ديمقراطي ناشـئ، فهي تتيح للمواطنين التعبير عن مطالبهم والمشاركة في الحياة العامة. إلا أن السياق الأمني المتدهور في سوريا، وانتشار الفصائل المسلحة، وغياب الاستقرار السياسي والإطار القانوني الواضح، كلها عوامل تقوّض بشكل كبير ممارسة هذه الحقوق الأساسية.

ورغم أن النص المصدر لا يقدم بيانات أو حوادث محددة تتعلق بانتهاك هذا الحق بشكل مباشر خلال عام 2025، يمكن اسـتنتاج أن المناخ العام من الخوف وانعدام الأمن لا يسـمح للمواطنين بممارسة حقهم في التجمع بأمان، مما يعيق بشكل كبير تطور المجتمع المدني.

في ظل هذا القمع العام للحريات، تواجه فئات معينة، مثل النسـاء، انتهاكات مضـاعفة وممنهجة تستهدف وجودهن وحقوقهن بشكل خاص.

خامساً: حقوق المرأة

تواجه النساء السوريات عنفاً متصاعداً وانتهاكات جسيمة لخصوصياتهن وحقوقهن الأساسية، مما يكشـف عن اسـتهدافهن بشـكل خاص في ظل الفوضـى السـائدة، وهو ما يشـكل انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية التي تمنحهن حماية خاصة.

تُعد الجريمة المروعة التي وثقتها منظمة "صـحفيات بلا قيود" في 3 فبراير/شـباط 2025 دليلاً دامغاً على هذا الاستهداف. فقد تم تفجير سيارة مفخخة بجوار شاحنة تقل عاملات مزارع في منبج، مما أسـفر عن مقتل 21 امرأة وطفلاً وإصـابة 20 امرأة أخرى على الأقل. إن الاسـتهداف المتعمد للمدنيين بهذه الطريقة الوحشية قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب.[255]

وبالإضافة إلى هذا العنف المباشر، عانت النساء من انتهاكات أخرى متعددة الأوجه:

- الإخفاء القسـري: تظل قضـية الطبيبة رانيا العباسـي وأطفالها السـتة رمزاً لمعاناة عائلات بأكملها اختفت في سجون النظام السابق.

[254] دور الصحافة في مسار العدالة الانتقالية في سوريا بعد سنوات من القمع والترهيب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 30 أكتوبر 2025

[255] سوريا: سيارة مفخخة تقتل وتصيب 37 امرأة من عاملات المزارع، صحفيات بلا قيود، فبراير 2025

- الاعتقال والتعذيب: تعرضت إعلاميات للاستهداف المباشر، مثل هبة كوسا التي احتُجزت وعُذبت، وآية حميدي التي لا تزال مخفية قسرياً، ونور سليمان التي تعرضت للاعتقال.
- القتل: تشير حصيلة القتلى المدنيين التي تجاوزت 3000 شخص إلى أن النساء كن من بين الضحايا، كما أن مجزرة الساحل التي راح ضحيتها 1800 شخص شملت مدنيين من بينهم نساء.

إن معاناة السوريين لا تقتصر على من هم داخل البلاد، بل تمتد لتشمل الملايين من النازحين واللاجئين الذين يواجهون تحديات وجودية خاصة بهم.

سادساً: أزمة النازحين واللاجئين

شهد عام 2025 تحولات كبرى في خريطة اللجوء والنزوح السوري. فبعد سقوط نظام الأسد، برزت موجة عودة واسعة وصفتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنها "أكبر حركة عودة منذ بداية الأزمة". وقد اقترب عدد العائدين من 3 ملايين لاجئ ونازح، منهم 485 ألفاً عادوا طوعياً هذا العام. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 6 ملايين لاجئ خارج البلاد، وأكثر من 5 ملايين نازح في الداخل.[256]

لكن هذه العودة لم تكن آمنة أو كريمة في معظم الحالات، حيث واجه العائدون ظروفاً قاسية وغير مستقرة:

- هشاشة البنية التحتية وانعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه.
- مخاطر أمنية جسيمة بسبب انتشار السلاح والألغام وغياب مؤسسات الدولة.
- اضطرار الكثيرين للسكن في خيام مؤقتة أو مبانٍ مدمرة.

في دول الجوار، وخاصة في لبنان الذي يستضيف 1.5 مليون لاجئ، تصاعدت سياسات التضييق والإخلاء القسري، مما دفع الآلاف للعودة في ظل غياب أي ضمانات. وعليه، يمكن الاستنتاج أن الكثير من حالات العودة لم تكن طوعية بالكامل، بل جرت تحت ضغوط سياسية واقتصادية، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية في القانون الدولي.

سابعاً: الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي السورية

تفاقمت حالة عدم الاستقرار في سوريا بفعل الانتهاكات المستمرة لسيادتها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن هذه الأعمال، التي تشمل القصف الجوي والتوغلات البرية، تشكل خرقاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وتخلق نمطاً منفصلاً ومتميزاً من انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان السوريين.

منذ مطلع عام 2025، نفذت قوات الاحتلال عشرات عمليات التوغل والغارات الجوية في محافظات القنيطرة ودرعا وريف دمشق وحماة، مما أدى لمقتل وإصابة مدنيين وتدمير البنية التحتية. وتأتي هذه الانتهاكات امتداداً لسياسة الاحتلال المستمرة منذ احتلال هضبة الجولان عام 1967، واستغلالاً لحالة الفوضى في سوريا منذ 2011 لتوسيع وجودها العسكري، في انتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974.

[256] أخبار الأمم المتحدة، 2 سبتمبر 2025، أشارت إلى عودة أكثر من 1.2 مليون شخص إلى سوريا من الخارج، وقدرت عودة أكثر من 1.7 مليون نازح داخلياً، من بعد سقوط الأسد.

خاتمة

يُظهر عام 2025، أن سوريا ورغم التخلص من نظام الأسد، لا تزال مسرحاً لانتهاكات جسيمة ومروعة لحقوق الإنسان. تُرتكب هذه الجرائم على أيدي أطراف متعددة، داخلية وخارجية، في ظل ثقافة إفلات من العقاب متجذرة نجحت في البقاء بعد الانتقال السياسي. إن اكتشاف المقابر الجماعية، واستمرار الاغتيالات التي لا يتم التحقيق فيها، وغياب المساءلة عن مقتل المدنيين في الاشتباكات، هي كلها ركائز مترابطة لهذه الثقافة التي تمنع تحقيق العدالة.

إن كسر حلقة الإفلات من العقاب هو الشرط الأساسي لبناء مستقبل مستقر. لذا، هناك حاجة ماسة إلى آليات فعالة للمساءلة والعدالة الانتقالية لضمان عدم تكرار هذه الجرائم، والكشف عن مصير المفقودين، وحماية حقوق جميع السوريين في بناء مستقبل آمن ومستقر تحكمه سيادة القانون.

سلطنة عُمان: الاحتواء المزدوج

نفذت سلطنة عُمان بين أواخر 2024 و2025 استراتيجية مزدوجة؛ فبينما انضمت للمواثيق الدولية كـ"العهد الدولي" لتلميع صورتها خارجياً، حصّنت ترسانتها المحلية بقوانين مقيدة كقانون الإعلام الجديد لخنق المعارضة داخلياً. يكرس هذا النهج المزدوج تصنيف الدولة كـ"غير حرة"، حيث تحول النظام القانوني إلى أداة لشرعنة القمع وتجريم النقد السلمي، ما يكشف عن هوة سحيقة بين الوعود الحقوقية المعلنة والواقع القمعي الذي يصادر الحريات المدنية والسياسية بشكل ممنهج.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يمثل الإطار السياسي والقانوني الأساس الذي تُبنى عليه الممارسات الحقوقية في أي دولة، فهو إما أن يكون أداة لحماية الحقوق أو غطاءً لانتهاكها. في سلطنة عُمان، تجري السياسة في سياق ملكية مطلقة وراثية، حيث يمارس السلطان صلاحيات واسعة[257]. ورغم أن السلطان هيثم بن طارق قام بتفويض بعض المناصب الوزارية التي كان يشغلها السلطان تقليدياً، مثل وزراء الدفاع والمالية والخارجية، إلى أشخاص آخرين (بمن فيهم غير أفراد العائلة المالكة) [258] ، إلا أن التركيز المطلق للسلطة لا يزال قائماً، خاصة في قضايا الأمن القومي والسياسة العليا. يغيب عن المشهد وجود أحزاب سياسية، بينما يتمتع مجلس الشورى المنتخب ومجلس الدولة المعين بدور استشاري وسلطات تشريعية محدودة لا تشمل مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية.

في هذا السياق، شهد العام الماضي تطورات تشريعية رئيسية كشفت عن تناقضات عميقة في نهج الدولة تجاه حقوق الإنسان.

أ. التطورات التشريعية الرئيسية وأثرها على الحقوق

- **الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)**

في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2025، صادقت السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم 2025/89 على الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[259]. ورغم

---

[257] Oman: Freedom in the World 2025 Country Report, https://freedomhouse.org/country/oman/freedom-world/2025

[258] Oman's Sultan Caps First Year by Appointing Heir and New Military Leadership, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/omans-sultan-caps-first-year-appointing-heir-and-new-military-leadership

[259] Royal Decree No. 89/2025 ratifying the Sultanate of Oman's joining the "International Covenant on Civil and Political Rights" adopted in New York on December 16, 1966 - www.fm.gov.om,

الترحيب الرسـمي بهذه الخطوة، إلا أن تقييمها في سـياق الممارسـات العمانية يُظهر أنها استعراضية أكثر منها جوهرية. إن إدراج نص صريح بـ "مراعاة التحفظ والتفسير المرفقين" غير المحددين هو ممارسة راسخة تهدف إلى إفراغ الالتزامات الدولية من محتواها. [260]

ويمكن فهم هذا النمط بالنظر إلى تحفظات عُمان المسـتمرة على مواد جوهرية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وتحديداً المادة 9 (المتعلقة بالجنسية) والمادة 16 (المتعلقة بالمسـاواة في الزواج والأسـرة) [261]. وفي حال امتداد هذه التحفظات لتشمل مواد جوهرية في العهد الدولي، مثل الحق في المساواة وعدم التمييز (المادتين 2 و 3) أو حرية التعبير والدين (المادتين 18 و 19)، فإن ذلك سـيفرغ الالتزام من محتواه الجوهري ويجعل انضـمام عُمان التزاماً شـكلياً يهدف إلى تحسـين السـمعة الدولية دون إحداث تغيير حقيقي في الممارسات الداخلية.

- **تعديل قانون العقوبات (وقف التنفيذ)**

صـدر المرسـوم السـلطاني رقم 2025/11 في 7 يناير/كانون الثاني 2025،[262] والذي يسـمح للمحاكم بوقف تنفيذ عقوبات السـجن التي تقل عن ثلاث سـنوات. ورغم أن هذا التعديل يبدو إصلاحياً في ظاهره، إلا أن الاستثناء الوارد فيه يكشف عن وظيفته كأداة للإقصاء السياسي. فقد اسـتبعد المرسـوم بشـكل قاطع تطبيق وقف التنفيذ على "جرائم أمن الدولة، والجرائم المخلة بكيان الدولة، وجرائم الإرهاب".

هذا الاستثناء مصمم خصيصاً لضمان عدم استفادة المعارضين السلميين ونشطاء الرأي من هذا الإصلاح. فالتهم الفضفاضة المستخدمة ضدهم – مثل "النيل من هيبة الدولة" – يتم تصنيفها عمداً ضـمن "الجرائم المخلة بكيان الدولة"، مما يضـمن أنهم سـيواجهون حتماً عقوبات سـجن نافذة. وبذلك، يكرس هذا التعديل "نظام عدالة مزدوجاً" يُحيّد أي أثر إيجابي محتمل للقانون على منتقدي الحكومة.

---

https://www.fm.gov.om/royal-decree-no-89-2025-ratifying-the-sultanate-of-omans-joining-the-international-covenant-on-civil-and-political-rights-adopted-in-new-york-on-december-16-1966/

[260] Royal Decree reflects Oman's commitment to justice and human dignity - www.fm.gov.om, https://www.fm.gov.om/oman-instils-the-principles-of-justice-and-human-dignity/

[261] THEMATIC REPORT ON MUSLIM FAMILY LAW AND MUSLIM WOMEN'S RIGHTS IN 87th CEDAW Session - Musawah, https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2024/05/Submission-Oman.pdf

[262] Royal Decree 11/2025 Amending Some Provisions of the Omani Penal Law, https://decree.om/2025/rd20250011/

- **قانون الإعلام الجديد (المرسوم السلطاني 2024/58)**

في تباين صارخ مع الالتزامات الدولية الشكلية، صدر قانون الإعلام الجديد في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2024[263]. ممثلاً تشديداً للرقابة الحكومية، رغم تقديمه رسمياً كخطوة لتعزيز الحرية[264]. يوضح الجدول التالي التباين بين الأهداف المعلنة للقانون والقيود الفعلية التي يفرضها:

الأهداف المعلنة للقانون	القيود والمخاطر الفعلية على حرية التعبير
"تحقيق التوازن بين الحرية والمساءلة"	إخضاع كافة أشكال التعبير الإعلامي لسيطرة الدولة المطلقة عبر نظام ترخيص تعسفي يشمل حتى الحسابات الإخبارية على وسائل التواصل الاجتماعي.
"حماية الأخلاق والنظام العام"	تسليح مصطلحات فضفاضة مثل "الإخلال بالنظام العام" و"مخالفة الآداب العامة" لتجريم النقد المشروع.
"تعزيز الشفافية"	حظر نشر أي معلومات حول التحقيقات والقضايا المنظورة أمام القضاء، مما يمنع الرقابة العامة وقد يؤدي إلى حجب قضايا الفساد عن الرأي العام.
"مكافحة الأخبار الكاذبة"	فرض عقوبات رادعة تصل إلى السجن 3 سنوات وغرامات باهظة، مما يخلق بيئة من الخوف ويفرض رقابة ذاتية شديدة على الصحفيين والمواطنين.

ب. طبيعة القضاء والإفلات من العقاب

على الرغم من أن النظام القانوني العماني يقر باستقلال القضاء، إلا أن تطبيق هذا المبدأ لا يتم بشكل موحد، خاصة في القضايا ذات الحساسية السياسية[265]. وقد أكد النائب العام في فبراير/شباط 2025 وجود فريق متخصص في الادعاء العام لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي،

[263] Oman's New Media Law: A New Era of Balance Between Freedom and Accountability, https://www.dlapiper.com/en/insights/publications/2024/11/omans-new-media-law-a-new-era-of-balance-between-freedom-and-accountability

[264] Oman's New Media Law: A New Era of Balance Between Freedom and Accountability, https://www.lexismiddleeast.com/eJournal/2024-11-18_7

[265] Human Rights In Oman: Recent Developments And Ongoing Concerns - ECDHR, https://www.ecdhr.org/human-rights-in-oman-recent-developments-and-ongoing-concerns/

ورصد المحتوى الذي يستهدف "النسيج الوطني أو المنجزات".[266] مما يعكس تحول دور الادعاء العام إلى أداة لحماية "هيبة الدولة" بدلاً من حماية حقوق المواطنين.

يرتبط هذا الواقع بمفهوم "العدالة المزدوجة" الذي كرسه تعديل قانون العقوبات، حيث يضمن هذا الإطار معاقبة منتقدي الحكومة بالسجن الفعلي عبر استثنائهم من أحكام وقف التنفيذ.[267] إن هذا الإطار القانوني المقيد، الذي يجمع بين التزامات دولية شكلية وقوانين داخلية عقابية، يوفر الغطاء اللازم للممارسات القمعية التي سيتم تفصيلها في القسم التالي.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

على الرغم من أن الإطار القانوني العماني يحظر الانتهاكات الجسيمة، إلا أن الممارسات الموثقة خلال الفترة الزمنية للتقرير، خاصة ضد منتقدي الحكومة، تكشف عن فجوة عميقة بين النص والتطبيق، مما يكشف عن أزمة في التطبيق الفعلي للقانون.

أ. الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي

تعتبر قضية الناشط طلال السلماني دراسة حالة مركزية لفهم كيفية استخدام السلطات للإجراءات القضائية كأداة قمع استباقية. حيث تم اعتقال السلماني في 8 أبريل 2025، بعد مشاركته في مظاهرة سلمية تضامناً مع غزة، انتقد خلالها موقف الحكومة العمانية وأدان تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين.[268]

وُجهت للسلماني تهم فضفاضة شملت "المشاركة في تجمع غير مشروع" و"نشر أخبار من شأنها النيل من هيبة الدولة". وفي 14 مايو/أيار 2025، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.[269]

أُعتبرت محاكمته السريعة كانت محاولة متعمدة ومسبقة لقمع أي دعوات للاحتجاجات المحتملة التي قد تنشأ بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، مما يشير إلى أن الملاحقات القضائية تُستخدم كأداة استباقية لقمع الحراك الشعبي المحتمل.

---

[266] Public Prosecution Department Settles 97.9٪ of Cases Filed in 2024 - Oman News Agency, https://omannews.gov.om/topics/en/79/show/120819

[267] Royal Decree 11/2025 Amending Some Provisions of the Omani Penal Law, https://decree.om/2025/rd20250011/

[268] The Muscat Court of Appeal sentenced Talal Al-Salmani to a term of three months' imprisonment. - OCHRD Oman, https://ochrdoman.org/en/talal-2/

[269] The Arrest of Talal Al-Salmani - OCHRD Oman, https://ochrdoman.org/en/the-arrest-of-talal-al-salmani/

ب. المحاكمة العادلة

تُظهر قضية طلال السلماني غياب ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. إن سرعة الإجراءات القضائية، من الاعتقال إلى إصدار الحكم الابتدائي خلال 48 ساعة فقط، تشير إلى وجود دوافع سياسية تهدف إلى تحقيق ردع سريع بدلاً من تحقيق العدالة.

ويرتبط هذا الواقع بشكل مباشر بالمرسوم السلطاني 2025/11؛ فالتهم الموجهة إلى السلماني، مثل "النيل من هيبة الدولة"، تندرج ضمن فئة "الجرائم المخلة بكيان الدولة" المستثناة صراحة من وقف التنفيذ، مما يضمن معاقبته بالسجن الفعلي ويؤكد الطبيعة الانتقائية للنظام القضائي. إن قمع الحقوق المدنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيود الأوسع المفروضة على حرية التعبير.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هجوماً تشريعياً وملاحقات قضائية ممنهجة تهدف إلى إحكام السيطرة الكاملة على الفضاء الرقمي وخلق "أثر مروع" (chilling effect) على حرية التعبير، مما يجبر المواطنين على ممارسة الرقابة الذاتية.

أ. ملاحقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

استمرت السلطات في استهداف النشطاء والمنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز مناخ الخوف.

في أبريل/نيسان تم اعتقال الناشط سعيد جداد بسبب منشورات على منصة "X" انتقد فيها الحكومة[270]. وفي يونيو/حزيران، صدر بحقه حكم بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ. ورغم أن الحكم مع وقف التنفيذ، إلا أن مثل هذه الملاحقات ترسل رسالة ردع واضحة للمجتمع المدني بأن التعبير عن النقد محفوف بالمخاطر القانونية.

تعتمد هذه الملاحقات على قوانين "غامضة وواسعة النطاق"، تستخدم تهمًا مثل "تقويض هيبة الدولة"، أو "تشويه للسمعة"، أو "دعايات استفزازية لتقويض هيبة الدولة"، والتي تنتهك المعايير الدولية التي تتطلب أن تكون القيود على حرية التعبير محددة وضرورية ومتناسبة.

[270] OMAN 2024 HUMAN RIGHTS REPORT - State Department, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/624521_OMAN-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

ب. قوانين الجرائم الإلكترونية

يُعد قانون الإعلام الجديد (المرسوم السلطاني 2024/58) التطور التشريعي الأكثر تقييداً للحريات خلال هذه الفترة. إن أهدافه المعلنة "لتحقيق التوازن والشفافية" هي مجرد واجهة لإطار تشريعي مصمم لفرض سيطرة الدولة وإجبار المواطنين على ممارسة الرقابة الذاتية[271].

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تتبع السلطات العمانية سياسة "التسامح الانتقائي"، حيث تسمح بالتجمعات التي تتوافق مع التوجهات الرسمية للدولة، مثل المظاهرات المؤيدة لفلسطين، بينما تقمع بشدة وبشكل استباقي أي تجمعات ذات مطالب محلية.

يُستخدم الحق في التجمع كأداة سياسية، وهو ما يتضح في قضية طلال السلماني؛ فبمجرد أن ربط تضامنه مع غزة بانتقاد موقف الحكومة، تم اعتقاله ومحاكمته بسرعة، مما أدى إلى فرض "حظر غير رسمي" على أي تجمعات أخرى مماثلة.

وفي تطور لافت، تم توثيق قمع حرية التجمع الديني. ففي يونيو/حزيران 2025، تم اعتقال عدة مواطنين بتهمة "إثارة الفتنة الطائفية" ليس بسبب التحريض على العنف، بل لمجرد اتباعهم تقويماً دينياً مختلفاً عن التقويم الرسمي للدولة في تحديد موعد عيد الأضحى[272].

---

[271] PERSECUTION OF ONLINE EXPRESSION IN THE GULF AND NEIGHBOURING COUNTRIES - UC Berkeley Law, https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/2021/12/Oman.pdf

[272] Oman: Freedom in the World 2025 Country Report, https://freedomhouse.org/country/oman/freedom-world/2025

يمثل هذا الحادث استخداماً لقوانين مكافحة الفتنة لتجريم الممارسة الدينية السلمية التي تخرج عن الخط الرسمي للدولة.[273]

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

تظهر التحديات الحقوقية في عُمان بشكل حاد عند تحليل أوضاع الفئات الضعيفة، حيث يتداخل التمييز القانوني مع ضعف آليات الإنفاذ، مما يؤدي إلى انتهاكات ممنهجة. وكان الحدث التشريعي الأكثر تأثيراً هو المصادقة على قانون الجنسية الجديد في فبراير/شباط 2025، والذي خلق تناقضاً حاداً مع التوجه المعلن نحو الالتزام بالمعايير الدولية.

إن إصدار قانون الجنسية الجديد بالتزامن مع التقدم نحو التصديق على "العهد الدولي" يخلق تناقضاً تحليلياً حاداً. فبينما تشير الخطوات الإيجابية إلى رغبة في التوافق مع المعايير العالمية، أدخل القانون المحلي الجديد نصوصاً، تحديداً المادة 26، التي تسمح بالحرمان التعسفي من الجنسية وتفتقر إلى الرقابة القضائية. يُنظر إلى هذا التناقض على أنه تراجع في الممارسة الفعلية للحقوق المدنية الأساسية، ويؤدي إلى تقويض مبدأ عدم التمييز الذي يُعد أساسياً في العهود التي تسعى السلطنة للانضمام إليها.

أ. حقوق النساء والفتيات

لا يزال قانون الأحوال الشخصية يكرس التمييز، حيث يُمنح الرجل الحق المطلق في الطلاق (المادة 82)، بينما تُحصر حقوق المرأة في طلب "التفريق القضائي" وفق شروط مقيدة. [274] كما تفقد المرأة الحاضنة حقها في الحضانة إذا تزوجت من أجنبي، وهو قيد لا يطبق بنفس الصرامة على الرجل.

وقد رسّخ قانون الجنسية الجديد هذا التمييز ضد الأم العمانية المتزوجة من أجنبي[275]، حيث يمنعها من منح جنسيتها لأبنائها على قدم المساواة مع الأب[276]. يوضح الجدول التالي تحليلاً مقارناً موجزاً لأوجه التمييز في قانون الجنسية العماني، ويقارنها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتحديداً مبدأ المساواة.

---

[273] OMAN 2024 HUMAN RIGHTS REPORT - State Department, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/624521_OMAN-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[274] On Omani Women's Day: Discriminatory Laws and Deferred Reforms - OCHRD Oman, ، https://ochrdoman.org/en/omani-women-2/

[275] Custody of Children under the Omani Personal Status Law No. (32/97) - Al Alawi & Co, ، https://www.alalawico.com/custody-of-children-under-the-omani-personal-status-law/

[276] Custody of Children under the Omani Personal Status Law No. (32/97) - Al Alawi & Co, ، https://www.alalawico.com/custody-of-children-under-the-omani-personal-status-law/

موضوع التمييز	النص القانوني العماني (ملخص)	الفترة الزمنية المفروضة	مقارنة بالمعايير الدولية (مبدأ المساواة)
منح الجنسية للأبناء (الأم العمانية)	اشتراط مرور فترة زمنية محددة بعد الانفصال أو الترمل من الأب الأجنبي.	5 سنوات (للمطلقة/الأرملة) أو 10 سنوات (للمهجورة/الغائب)	يتعارض مع حق المرأة المتساوي في منح الجنسية ويقوّض مبدأ المصلحة الفضلى للطفل (المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل). [277]
سحب الجنسية	يجوز سحبها بموجب المادة 26 بسبب الإساءة اللفظية للسلطان أو الانتماء لجهات تعتبر ضارة.	غير محدد (فوري)	يمنح سلطة تقديرية مطلقة دون رقابة قضائية، مما يشكل انتهاكاً للمادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الحق في الجنسية وعدم حرمان الفرد منها تعسفياً). [278]

إلى جانب ذلك، تستمر الفجوة التشريعية المتمثلة في عدم سن قانون شامل يجرم العنف الأسري[279]. ومع ذلك، شهدت الفترة إصلاحات إيجابية في قانون العمل الجديد، مثل تمديد إجازة الأمومة إلى 98 يوماً وإدخال إجازة الأبوة. لكن تظل العاملات المنزليات فئة شديدة الهشاشة، حيث يؤكد استمرار غياب تحقيق فعال في قضية وفاة عاملة منزلية من ملاوي على ثقافة الإفلات من العقاب. [280]

[277] Omani Nationality Law 17/2025 - OCHRD Oman, ،https://ochrdoman.org/en/nationality-2/

[278] OHCHR and the right to a nationality, ،https://www.ohchr.org/en/nationality-and-statelessness

[279] On Omani Women's Day: Discriminatory Laws and Deferred Reforms - OCHRD Oman, ، https://ochrdoman.org/en/omani-women-2/

[280] OMAN 2024 HUMAN RIGHTS REPORT - State Department, ،https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/07/624521_OMAN-2024-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

ب. حقوق الطفل

على الرغم من وجود قانون للطفل، أشارت دراسات صدرت عام 2025 إلى تحديات هيكلية في نظام حماية الطفل[281]، تشمل نقص الموارد والتدريب. وقد سجل الادعاء العام 1,325 قضية جرائم ضد الأطفال في عام 2024.

ويُعد قانون الحماية الاجتماعية لعام 2024 إصلاحاً إيجابياً، حيث أدخل "منفعة الطفولة" الشاملة بقيمة 10 ريالات عمانية (26 دولارا) شهرياً لكل طفل. ورغم أن هذه الخطوة تقدمية إقليمياً، إلا أن قيمة المنفعة تعتبر منخفضة جداً مقارنة بتكاليف المعيشة. [282]

ج. حقوق عديمي الجنسية (البدون)

يُعد قانون الجنسية الجديد التطور التشريعي الأخطر الذي يؤثر على هذه الفئة. فقد نصت المادة 26 على جواز سحب الجنسية بسبب الإساءة "قولاً أو فعلاً" للسلطان. وأكد الخبراء القانونيون العمانيون أن الصياغة الغامضة والواسعة لهذه البنود مُتعمَّدة، وهي تهدف إلى استخدام الجنسية كأداة ردع وعقاب (Weaponization of Citizenship) لإسكات المنتقدين. [283]

والأخطر من ذلك هو غياب الرقابة القضائية على قرارات سحب الجنسية، مما يتعارض مع المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويخلق خطر ظهور فئة جديدة من "البدون الجدد". وفي الوقت نفسه، يستمر البدون الحاليون في مواجهة صعوبات في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية بسبب افتقارهم للوثائق الرسمية.

يواجه الأفراد عديمو الجنسية ("البدون") تحديات جسيمة ناجمة عن "اللامرئية" القانونية لافتقارهم لوثائق الهوية الرسمية[284]. هذا النقص الحاد يقيّد وصولهم بشكل كبير إلى الخدمات الأساسية، ففي التعليم، يُمنع أطفال هذه الفئة غالباً من التسجيل في المدارس الحكومية، مما يجبرهم على الاعتماد على التعليم الخاص المكلف أو البقاء خارج النظام تماماً. أما في الرعاية الصحية، فبينما قد تتوفر الخدمات الطارئة جزئياً، يظل الوصول إلى

---

[281] Enhancing Oman's child protection system: Professional perspectives from qualitative in-depth interviews - PubMed, ،https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/40628191/

[282] Far-reaching reforms in Oman set new benchmark for social protection in the region, ، https://www.ilo.org/resource/article/far-reaching-reforms-oman-set-new-benchmark-social-protection-region

[283] New law could weaponise citizenship to silence opponents - Civicus ..., ، https://monitor.civicus.org/explore/new-law-could-weaponise-citizenship-to-silence-opponents/

[284] A/HRC/60/42 - General Assembly, ،https://docs.un.org/en/A/HRC/60/42

الرعاية الروتينية الشـاملة مقيداً بشـدة دون وثائق هوية، مما يزيد من هشـاشـة هذه الفئة ويعرضها لانتهاكات حقوق الإنسان.[285]

د. حقوق العمال والعمالة المهاجرة

استمر ضعف حماية العمالة المهاجرة بسبب نظام الكفالة، الذي يربط الوضع القانوني للعامل بصاحب العمل ويجعله عرضة للاستغلال. وتشمل الممارسات الشائعة: حجز جوازات السفر؛ حجب الأجور؛ الضـغط لدفع "رسـوم إفراج" غير قانونية[286]. كما أن سـياسـات "التعمين" تزيد من استضعاف العمال المهاجرين وتوفر غطاءً قانونياً للفصل التعسفي.

وتوثق حالة 11 عاملاً هندياً تقطعت بهم السـبل في سـبتمبر/أيلول 2025 مؤشـرات العمل القسري، حيث تم حجب أجورهم ومصادرة جوازات سفرهم[287].

وظلت جهود ملاحقة المتجرين بالبشر غير كافية، حيث تلجأ السلطات إلى التسويات الإدارية بدلاً من الملاحقة الجنائية. وقد تم توثيق حالات مقلقة قامت فيها السلطات بتسهيل إعادة الاتجار ببعض الضحايا... عبر إعادتهم إلى منازل أصحاب العمل المسيئين[288]. والأكثر شيوعاً هو اعتقال الضحايا أنفسهم بتهمة "التغيب"، بدلاً من تحديدهم كضحايا للاتجار وحمايتهم.

خاتمة

يعتبر واقع حقوق الإنسـان في سـلطنة عُمان لعام 2025 تجسـيداً لاسـتراتيجية "الاحتواء المزدوج"؛ فبينما سـعت السـلطنة لتجميل واجهتها الدولية عبر الانضـمام الشـكلي للعهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية، عملت بالتوازي على تحصـين بنيتها القمعية بترسـانة تشريعية صارمة تشمل قانوني الإعلام والجنسية الجديدين. تكشف هذه المفارقة أن الإصلاحات المعلنة لم تكن سوى مناورات لشرعنة القمع، حيث أُفرغت الالتزامات الحقوقية من مضمونها عبر اسـتثناءات "أمن الدولة" الفضـفاضـة، مما حوّل المنظومة القانونية والقضـائية من أداة لحماية الحقوق إلى آلية وظيفية لإسكات المعارضة وتجريم النقد السلمي تحت غطاء القانون.

---

[285] OHCHR and the right to a nationality, ،https://www.ohchr.org/en/nationality-and-statelessness

[286] 2025 Trafficking in Persons Report: Oman - U.S. Department of State, https://www.state.gov/reports/2025-trafficking-in-persons-report/oman/

[287] Oman: 11 Indian migrant workers stranded after their corporate employer withholds four months' salary, denies them overtime pay, and confiscates their passports, https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/oman-11-indian-migrant-workers-stranded-after-their-employers-withheld-four-months-salary-denied-them-overtime-pay-and-confiscated-their-passports/

[288] Trafficking in Persons Report: Oman - U.S. Department of State, https://www.state.gov/reports/2025-trafficking-in-persons-report/oman/

وعلى الصعيد المجتمعي، يرسخ المشهد الحالي بيئة من "الخوف المُقنّن" تطال الجميع، بدءاً من النشطاء الذين يواجهون الملاحقات الأمنية، مروراً بالمرأة التي لا تزال تعاني من تمييز قانوني هيكلي، وصولاً إلى العمالة المهاجرة العالقة في شباك نظام الكفالة. ويشكل اتجاه السلطة نحو "تسليح المواطنة" والتلويح بسحب الجنسية التطور الأخطر الذي يهدد الأمن الوجودي للأفراد، مما يؤكد أن أزمة الحقوق في عُمان ليست أزمة نصوص، بل هي أزمة إرادة سياسية تصر على تقديم "هيبة الدولة" على كرامة وحريات الأفراد.

فلسطين والأراضي المحتلة: الإبادة والضم

شهد عام 2025 استمراراً وتصعيداً للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان في فلسطين، حيث تواصلت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي، وتعمّقت سياسات القمع والضم الزاحف في الضفة الغربية. لقد رسّخ هذا العام واقعاً مأساوياً من القتل والتدمير والتهجير القسري، في ظل منظومة فصل عنصري (أبارتهايد) متكاملة، وإفلات شبه تام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي من العقاب، مما شجع على ارتكاب المزيد من الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعليه، فإن هذا التقرير يؤسس سجلاً موثقاً لهذه الانتهاكات، بهدف دعم جهود المساءلة الدولية ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب التي تُمكّن من استمرار مثل هذه الجرائم.

أولاً: الإطار القانوني والسياسي

إن تحليل الإطار القانوني والتشريعي الذي تستخدمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي يكتسب أهمية استراتيجية، لأنه يكشف عن الطبيعة الممنهجة للانتهاكات ويوضح كيف يتم توظيف القانون كأداة للقمع وتبرير الجرائم. إن السياسات والممارسات الإسرائيلية، بما في ذلك التشريعات الجديدة التي تم إقرارها، تشكل انتهاكاً صارخاً وواضحاً للقانون الدولي الإنساني، وعلى رأسه اتفاقيات جنيف، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتجاهل بشكل متعمد القرارات والأحكام الصادرة عن أعلى الهيئات القضائية الدولية.

أ. سياق الاحتلال والحصار طويل الأمد

لفهم حجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، لا بد من استحضار السياق التاريخي. أصبح القطاع ملجأً للاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام 1948، وخضع للاحتلال المباشر عام 1967، ومنذ عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً خانقاً عليه حوّله إلى ما يشبه "سجناً مفتوحاً". يعيش في هذه المساحة الجغرافية المحدودة التي لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً، أكثر من 2.3 مليون إنسان، مما يجعلها إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. هذا الحصار المشدد قيّد حركة السكان، وقطع وصول الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية، وخلق بيئة إنسانية مأساوية. وحتى قبل اندلاع الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كانت غزة تعاني من هجمات متكررة باستخدام أسلحة محرمة دوليًا، مما يؤكد أن حرب 2023-2025 هي تصعيد لسياسة طويلة الأمد.

ب. انتهاك القانون الدولي في الضفة الغربية

تتجاهل إسرائيل بشكل كامل الإجماع القانوني الدولي بشأن عدم شرعية احتلالها وسياسات الضم في الضفة الغربية. فبالرغم من صدور رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في يوليو

2024 يؤكد عدم قانونية الاحتلال، وقرار لاحق من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024 يدعو لإنهاء الاحتلال خلال عام واحد، استمرت سلطات الاحتلال في سياساتها القائمة على القتل خارج نطاق القانون، وتدمير الممتلكات، وتوسيع المستوطنات، في تحدٍ واضح لقرارات المجتمع الدولي.

ج. تشريع القتل: قانون عقوبة الإعدام

في خطوة تصعيدية خطيرة، أقرت لجنة الأمن القومي في الكنيست الإسرائيلي في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 مشروع قانون يقضي بتطبيق عقوبة الإعدام على المعتقلين الفلسطينيين. ووفقاً لتحليل المنظمات الحقوقية، فإن "أخطر ما في مسودة التشريع الجديد أنه يسري بأثر رجعي"، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية. الهدف المعلن من هذا القانون، الذي يروج له اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، ليس الردع، بل "الانتقام أو الثأر"، خاصة وأنه يستهدف بشكل أساسي المعتقلين الفلسطينيين بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مما يفتح الباب أمام عمليات إعدام جماعية محتملة.

د. تصاعد المساءلة الدولية: قرارات المحاكم ومواجهة التشريعات المحلية للاحتلال

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأياً استشارياً ذا أهمية قصوى بناءً على طلب الجمعية العامة، حيث أيدت بشكل قاطع ولاية الأونروا ورفضت مزاعم إسرائيل ضدها، مؤكدة أن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة برفع القيود وتسهيل عمليات الإغاثة للوكالة.[289] هذا الرأي ربط الولاية الأساسية للأونروا بإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكانت السلطات الإسرائيلية قامت بسن تشريعات في يناير/كانون الثاني 2025 تهدف عملياً إلى حظر عمليات الأونروا في القدس الشرقية ومنع الاتصال مع مسؤوليها، مما خلق صراعاً مباشراً بين أعلى سلطة قضائية دولية والإرادة التشريعية الداخلية للاحتلال.[290]

تزايدت جهود المساءلة الفردية والمؤسسية بصدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في نوفمبر 2024 بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، بالإضافة إلى القائد العسكري لحماس محمد الضيف، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI) تقريراً في 16 سبتمبر/أيلول 2025 خلص إلى أن إسرائيل ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023.[291] وقد اعتمد هذا الاستنتاج على تحليل الركنين المادي والمعنوي للجريمة، بما في ذلك القصد الخاص بالإبادة المستدل عليه بتصريحات المسؤولين. هذه التطورات تزيد من الضغط على الدول الثالثة للتعاون وتضع المساءلة في صميم أي جهود مستقبلية للتعافي وبناء السلام.

---

289 https://www.unrwa.org/icj-advisory-opinion-israel-obligations-key-conclusions-relating-unrwa

290 ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf

291 https://www.un.org/unispal/document/commission-of-inquiry-report-genocide-in-gaza-a-hrc-60-crp-3/

ثانياً: الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة والحقوق المدنية

شهد عام 2025 هجوماً غير مسبوق على الحق الأساسي في الحياة للمدنيين الفلسطينيين. ففي قطاع غزة، تواصلت حرب الإبادة الجماعية عبر القصف العشوائي والتجويع المتعمد وتدمير مقومات الحياة. وفي الضفة الغربية، تصاعدت عمليات القتل الممنهج والتهجير القسري وتدمير سبل العيش، في إطار استراتيجية تهدف إلى ترسيخ الضم وتفكيك المجتمع الفلسطيني.

1- حرب الإبادة في قطاع غزة

أ. القتل، النزوح، محو البنية التحتية

تُظهر الإحصاءات الأولية أن عدد القتلى في قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 قد وصل إلى 69,176، منهم أكثر من 20,000 قتيل سقطوا منذ مطلع عام 2025 وحده. وتؤكد البيانات أن غالبية الضحايا هم من الأطفال والنساء. هذا الرقم لا يشمل آلاف المفقودين الذين ما زالوا تحت أنقاض المباني المدمرة، مما يجعله مرشحاً للارتفاع بشكل كبير[292].

بين الضحايا جرى المصورة فاطمة حسونة في 16 أبريل/نيسان 2025، حيث قُتلت بقصف إسرائيلي مع عشرة من أفراد عائلتها بقصف منزلهم. كانت فاطمة من أبرز الصحفيات اللواتي وثّقن جرائم الحرب ضد المدنيين، واشتهرت بتغطيتها للمعاناة الإنسانية في شمال غزة رغم الحصار والتجويع. واصلت فاطمة عملها حتى اللحظة الأخيرة، رغم أنها فقدت 11 فرداً من عائلتها في قصف سابق عام 2024، وكانت تستعد للزفاف، مما يجسد الخسارة الفادحة للحياة والمستقبل التي تمثلها هذه الهجمات.

استمرت القوات الإسرائيلية بتنفيذ الهجمات العشوائية في مناطق مكتظة بالسكان منذ مطلع 2025، واستخدمت أسلحة شديدة الانفجار، ذات تدمير واسع، وروبوتات مفخخة، دون التمييز بين أهداف مدنية وعسكرية. الأسواق، الأحياء السكنية، المدارس، والملاجئ كلها تحولت إلى ساحات موت. حتى مدارس "الأونروا" التي كانت تؤوي نازحين لم تسلم، وتعرضت للقصف دون سابق إنذار، وكثفت خلال الأشهر الأخيرة، من تدمير الأبراج السكنية والأحياء التاريخية والبلدات بكاملها، وتحديداً في رفح وجباليا وبيت لاهيا. وجرى توثيق إلقاء قوات الاحتلال ما يقارب 200,000 طن من المتفجرات على قطاع غزة، مما أدى إلى تدمير نحو 90٪ من بنيته التحتية، وتضرر أكثر من 440 ألف وحدة سكنية. وقد خلّف هذا الدمار الهائل أكثر من 55 مليون طن من الركام. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2025، قصفت إسرائيل 293 مركزًا للإيواء، بعض هذه

[292] بناءً على تحليل الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، ومرصد شيرين، حتى 8 نوفمبر 2025

المراكز تعرض للقصف أكثر من عشر مرات. ووجدت نحو 288 ألف أسرة فلسطينية نفسها بلا مأوى.[293]

نتيجة لذلك، تعرض أكثر من مليوني فلسطيني للنزوح القسري، واضطر بعضهم للنزوح أكثر من عشر مرات. مشاهد عودة النازحين في أكتوبر 2025 إلى منازلهم المدمرة كشفت عن عمق الكارثة. هذه الممارسات تمثل انتهاكاً فاضحاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وتُعد

[293] الإعلام الحكومي في غزة، عامان من الإبادة، 10 أكتوبر 2025

جريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي، كونها جزءاً من سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي للقطاع.

ب. العنف المنهجي ضد النساء

تحملت النساء الفلسطينيات العبء الأكبر من حرب الإبادة في غزة، حيث تعرضن لأعباء متعددة ومروعة:

- **القتل:** قُتلت 12,500 امرأة، بينهن أكثر من 9,000 أم. [294]
- **الترمل:** فقدت نحو 21,200 امرأة زوجها، وأصبحت مسؤولة عن إعالة أسرتها في ظل ظروف مستحيلة.
- **الصحة الإنجابية:** سُجلت 12,000 حالة إجهاض نتيجة الظروف القاسية، وما زالت قرابة 107,000 امرأة حامل ومرضع يواجهن الخطر بسبب نقص الغذاء والرعاية.
- **النزوح:** أصبحت ما يقارب مليون امرأة وفتاة نازحة، يعانين من فقدان الخصوصية وانتشار الأمراض.

وامتدت الوحشية الإسرائيلية إلى الأجنة، بما في ذلك تلك المخزنة في المركز الطبي الوحيد المخصص لمشكلات الإنجاب، بهدف حرمان النساء من الإنجاب. وحُرمت أكثر من 5,000 امرأة مصابة بالسرطان من العلاج المنقذ للحياة.

[294] المصدر السابق

ج. انهيار المنظومة الصحية والحق في الصحة

تحولت غزة إلى بيئة خطرة صحياً بسبب التدمير الكامل لشبكات المياه والصرف الصحي وتلوث التربة والمياه. وقد شنت قوات الاحتلال هجوماً ممنهجاً على المنظومة الصحية، تمثل[295] في:

- مقتل 1,701 من الكوادر الطبية.
- استهداف 788 منشأة طبية.
- تدمير 197 سيارة إسعاف.
- خروج 25 مستشفى عن الخدمة بشكل كلي أو جزئي.

وفي دليل ملموس على الاستهداف المتعمد، تم العثور صبيحة عيد الفطر في مارس 2025 على 14 جثة من الكوادر الطبية في حي الحشاشين برفح، بعد أن فُقد الاتصال بهم لأيام. تم التعرف على 8 مسعفين من الهلال الأحمر، و5 من طواقم الدفاع المدني، وجثة مجهولة الهوية، حيث تم إعدامهم وكان بعضهم مقيد الأيدي ومصاباً بأعيرة نارية في الرأس والصدر. كما قُتل الطبيب مروان السلطان، مدير المستشفى الإندونيسي، في قصف استهدف منزله.

في 2 يوليو/تموز2025، قتلت إسرائيل الطبيب مروان السلطان، مدير المستشفى الاندونيسي في قطاع غزة، وبحسب بيان وزارة الصحة في قطاع غزة، فإن الطبيب السلطان استشهد برفقة عدد من أفراد أسرته جراء قصف استهدف منزله غربي مدينة غزة.

د. استخدام التجويع كسلاح حرب

منذ مارس/آذار 2025، أغلقت سلطات الاحتلال جميع المعابر ومنعت دخول المساعدات الإنسانية، مستخدمة التجويع كسلاح حرب. وقد أدت هذه السياسة إلى نتائج كارثية، حيث توفي 460 شخصاً بسبب الجوع حتى 8 أكتوبر /تشرين الأول 2025، بينهم 154 طفلاً. كما أصيب أكثر من 51 ألف طفل بأمراض مرتبطة بسوء التغذية. وقد حذر صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن تأثيرات سوء التغذية ستمتد "لأجيال"،[296] مسببة مشكلات صحية مدى الحياة للأطفال. وفي مثال صارخ على هذه السياسة، كشف المتحدث باسم اليونيسف أن إسرائيل ما زالت تحتجز 938 ألف عبوة من حليب الرضع.

هـ. إبادة قطاع التعليم

تعرض الحق في التعليم لهجوم مدمر، حيث قتلت إسرائيل أكثر من 20 ألف طالب وطالبة، ونحو 830 معلماً، و193 أكاديمياً. وأدى القصف الممنهج إلى تدمير نحو 90٪ من المدارس، مما حرم أكثر من 700 ألف طالب من التعليم للعام الثالث على التوالي.

---

[295] تصريح صحفي لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، بتاريخ 7 أكتوبر 2025

[296] الأمم المتحدة: تأثيرات سوء تغذية الحوامل والرضع بغزة ستمتد أجيالا، الجزيرة، 23 أكتوبر 2025

2- تصعيد القمع والضم الزاحف في الضفة الغربية

أ. القتل خارج نطاق القانون

أسفر التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن مقتل 1,070 فلسطينياً، منهم 235 قتيلاً منذ بداية عام 2025.

تمثل جريمة استهداف سندس شلبي في فبراير/شباط 2025، صورة للجريمة الإسرائيلية، حيث استهدف جنود الاحتلال سندس شلبي (23 عاماً)، وهي حامل في شهرها الثامن، وزوجها يزن أبو شعلة في مخيم نور شمس [297]. أطلق الجنود النار على الزوجين، ثم اقترب أحدهم من سندس وهي تنزف وأطلق عليها النار مرة أخرى. ورغم حصول الطواقم الطبية على إذن بالدخول، قام جيش الاحتلال بعرقلتهم واعتقالهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلا بعد ساعات ليجدوا أن سندس وجنينها قد فارقا الحياة.

ب. الاعتقال المنهجي والتعذيب

تصاعدت حملات الاعتقال بشكل غير مسبوق لتصل إلى أكثر من 20 ألف حالة في الضفة الغربية، شملت 1600 طفل، و595 امرأة، و202 صحفي، و360 طبيباً. ومع ذلك، فإن الرقم الرسمي الذي أعلنته دائرة السجون الإسرائيلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 هو 9,250 معتقلاً، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل المحتجزين في معسكرات عسكرية تابعة للجيش، حيث تكون ظروف الاحتجاز خارج نطاق الرقابة. وترافقت هذه الحملات مع مداهمات ليلية عنيفة، وتنكيل بالأهالي، وتخريب للممتلكات، وتحقيقات ميدانية مهينة.

ج. التهجير القسري وتدمير المخيمات

وشن الجيش الإسرائيلي عدواناً عسكرياً على شمال الضفة الغربية منذ يناير/كانون الثاني 2025، مما أدى إلى تهجير قسري لأكثر من 50 ألف فلسطيني من جنين وطولكرم ومخيم نور شمس. وقد صرح مدير شؤون الأونروا، رولاند فريدريك، بأن تدمير البنية التحتية وعنف المستوطنين "يمهّدان الطريق أمام مزيد من الضم الإسرائيلي".[298] وقد أبلغت السلطات

---

[297] باقتحام إسرائيلي.. مقتل فلسطينية وجنينها في مخيم نور شمس بالضفة، وكالة الأناضول، 9 فبراير 2025 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-/3476359

[298] في شمال الضفة الغربية المحتلة لا تزال عمليات التدمير والنزوح القسري مستمرة، حساب الأونروا على منصة إكس https://x.com/UNRWAarabic/status/1980879986576773253

الإسـرائيلية الجانب الفلسـطيني بقرارها تمديد العمليات العسـكرية حتى يناير/كانون الثاني 2026.

د. منظومة سرقة الأراضي وتكريس الأبارتهايد

واستخدمت سلطات الاحتلال خلال العام منظومة متكاملة لنهب الأراضي وتكريس نظام الفصل العنصري، تشمل الآليات التالية:

- عمليات الهدم: هدمت سلطات الاحتلال 3,679 منشأة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفقاً لبيانات مكتب (OCHA).
- التوسع الاستيطاني: وافق "الكابينيت" الإسرائيلي على إقامة 22 مستوطنة جديدة، وصادق على بناء آلاف الوحدات الاستعمارية. منذ 7 أكتوبر 2023، درست جهات التخطيط التابعة للاحتلال 355 مخططًا هيكليًا لبناء ما مجموعه 37,415 وحدة استعمارية على مساحة قدرها 38,551 دونمًا. وقد تم المصادقة على 18,801 وحدة من هذه المخططات، بينما تم إيداع مخططات لـ 18,614 وحدة استعمارية جديدة.[299].
- البؤر الاستيطانية: أقام المستوطنون، بتوجيه رسمي، 114 بؤرة استيطانية جديدة بعد حرب غزة.
- الاستيطان الرعوي: استُخدمت مزارع المواشي كأداة للاستيلاء على مساحات شاسعة تقدر بـ786 ألف دونم،[300] بتمويل مباشر من وزارة الزراعة الإسرائيلية. وقد أدت الهجمات المرتبطة بهذه البؤر إلى التهجير القسري لـ 33 تجمعاً بدوياً تضم 2,853 فرداً.
- عنف المستوطنين: منذ أكتوبر 2023، نُفذ 38,359 اعتداءً من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، منها 7,154 على يد المستوطنين مباشرة. وأسفرت هذه الهجمات عن حرق 48,728 شجرة مثمرة، بينما أدى العنف المتصاعد إلى مقتل 33 فلسطينياً خلال عامين.

يتم تكريس هذا الواقع عبر شبكة من 916 حاجزاً عسكرياً ونظام مراقبة رقمي يُعرف باسم "الذئب الأحمر" (Red Wolf)، مما يحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم يومي ويؤسس لنظام فصل عنصري مكتمل الأركان[301].

---

[299] مقاومة الجدار والاستيطان: الاحتلال سيدرس بناء 2006 وحدة استعمارية جديدة، هيئة فلسطينية حكومية، 1 نوفمبر

[300] وفق، ما كشفته منظمتا "السلام الآن" و"كرم نابوت" الاسرائيليتين، للاستزادة يمكن مراجعة تقرير الجزيرة نت هنا

[301] أوقفوا الفصل العنصري (أبارتهايد) الرقمي في فلسطين، منظمة العفو الدولية

3- انتهاك كرامة الإنسان: المعتقلون وجثامين الشهداء

تجاوزت سياسات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك الحقوق الأساسية لتصل إلى محاولة محو الكرامة الإنسانية ذاتها، وذلك عبر ممارسة التعذيب الممنهج داخل السجون، وانتهاك حرمة الموتى واحتجاز جثامينهم كورقة مساومة.

1- ظروف الاعتقال القمعية والمميتة

يعيش آلاف المعتقلين الفلسطينيين في ظروف قمعية ومميتة داخل السجون الإسرائيلية، حيث يتعرضون لسياسات التجويع والإهمال الطبي المتعمد والتعذيب الجسدي والنفسي. وقد أدت هذه الظروف إلى مقتل 79 معتقلاً داخل السجون، منهم 46 من قطاع غزة.

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تم تحرير 1,968 أسيراً من سجون الاحتلال. أحدهم، الأسير ناجي الجعفراوي، وصف ظروف احتجازه قائلاً: «مهما تكلمت لن أصف كل شيء، بقينا مئة يوم مكبلي الأيدي والأرجل، معصوبي الأعين، لا نُسمح بدخول الخلاء إلا مرة كل يومين».

تُعد هذه الممارسات خرقاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وخصوصاً المواد (27، 32، 33) التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة.

2- انتهاك كرامة الموتى واحتجاز الجثامين

تواصل إسرائيل سياستها الممنهجة في احتجاز جثامين الشهداء وانتهاك كرامة الموتى. فبين أكتوبر ونوفمبر 2025، تسلمت الجهات الفلسطينية 315 جثماناً،[302] أظهرت المعاينة الطبية تعرضها لجرائم حرب، بما في ذلك آثار تعذيب، وأعيرة نارية عن قرب، وسرقة أعضاء، ودهس بالجرافات. وبسبب التشويه المتعمد، لم يتم التعرف إلا على هوية 91 جثماناً فقط.

تستخدم إسرائيل الجثامين كورقة مساومة، وتحتجز ما لا يقل عن 479 جثماناً في مقابر الأرقام السرية، بينما تشير تقديرات حقوقية إلى أن العدد الحقيقي قد يتجاوز 1,500 جثمان محتجز في مواقع سرية كمعسكر "سدي تيمان".

لقد امتد الهجوم من الانتهاكات الجسدية والمادية إلى محاولة طمس الحقيقة ومنع نقلها، وهو ما يبرز في الهجوم الممنهج على حرية الصحافة.

[302] بيان لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، 10 نوفمبر 2025

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام

لم يكن استهداف الصحفيين وقمع حرية الإعلام في فلسطين مجرد حوادث عرضية، بل سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى منع توثيق جرائم الحرب، وعزل الفلسطينيين عن العالم الخارجي، وإسكات كل الأصوات التي تنقل الحقيقة من الميدان.

1- إبادة الصحفيين في قطاع غزة

شنت سلطات الاحتلال حملة إبادة ممنهجة ضد الصحفيين في غزة، حيث قتلت 252 صحفياً منذ أكتوبر 2023، منهم 59 صحفياً في عام 2025 وحده. وقد تم استهدافهم بشكل مباشر في منازلهم وخيام النزوح وحتى داخل المستشفيات، مع استمرار منع دخول الصحفيين الأجانب إلى القطاع[303]. وثقت المنظمة سبع مجازر على الأقل ضد الصحفيين الفلسطينيين منذ استئناف الحرب في مارس/آذار 2025، بالإضافة إلى هجمات أخرى على المنازل والمدنيين، ومن نماذج المجازر المروعة:

- في أغسطس/آب2025: قصف الاحتلال خيمة الصحفيين في ساحة مستشفى الشفاء، مما أدى إلى مقتل مراسل الجزيرة أنس الشريف وآخرين.
  وبعد أيام استهدف قصف الاحتلال مستشفى ناصر الطبي وقتل خمسة صحفيين، بينهم مراسلة إندبندنت عربية مريم أبو دقة.
- في مايو/أيار 2025: قتل الصحفي أحمد الزيناتي مع زوجته وأطفاله في خيمتهم.
- في ابريل/نيسان2025: قتلت الصحفية إسلام مقداد وطفلها الرضيع في قصف لمنزلها.

تأتي هذه الهجمات في سياق سياسة إسرائيلية ممنهجة لمنع نقل الحقيقة وقطع التواصل بين غزة والعالم الخارجي. هذه الهجمات تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الذي يوفر حماية خاصة للصحفيين في مناطق النزاع.

[303] عامان من الإبادة الإعلامية (تقرير شامل) نقابة الصحفيين الفلسطينيين 5 أكتوبر 2025
https://pjs.ps/ar/page-3425.html

2- قمع الصحافة في الضفة الغربية

في الضـفة الغربية، بلغت الانتهاكات ضـد الصـحفيين 558 حالة في عام 2025، ارتكبت قوات الاحتلال والمستوطنون 523 منها. شملت هذه الانتهاكات ما يلي[304]:

- الاعتداء بالضرب وإطلاق الرصاص الحي.
- إرهاب المستوطنين والهجمات المباشرة.
- الاعتقال والاحتجاز التعسفي.
- اقتحام المنازل ومصادرة المعدات الصحفية.
- المنع من التغطية والتحقيق في الأحداث الميدانية.

وتجدر الإشـــارة إلى أن الأجهزة الفلســـطينية كانت مســـؤولة عن 35 حالة انتهاك، شـــملت الاستدعاء والتوقيف وعرقلة التغطية.

إن ســـياســـة القمع لم تقتصـــر على الأحياء، بل امتدت لتشـــمل انتهاك كرامة المعتقلين في السجون وحتى حرمة الموتى، وهو ما سيتناوله القسم الأخير.

خاتمة:

شـهد عام 2025 شـهد ترسـيخاً لسـياسـات إسـرائيلية ممنهجة وواسـعة النطاق تنتهك القانون الدولي في كل من قطاع غزة والضـــفة الغربية. إن الممارســـات الموثقة، من القتل العمد والتجويع في غزة إلى الضم الزاحف والفصل العنصري في الضفة، ترقى في كثير من جوانبها إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية. إن ثقافة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الاحتلال الإسـرائيلي هي المحرك الأسـاسـي لاسـتمرار هذه الجرائم، مما يضـع على عاتق

[304] وفق تحليل التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية الإعلامية، مدى.

المجتمع الدولي مسـؤولية تاريخية للتحرك بشـكل عاجل وفعال لضـمان المسـاءلة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

قطر: التشريع.. وتحدي السيادة

تكشف حالة حقوق الإنسان في دولة قطر خلال الفترة بين أواخر 2024 و2025 عن تراجع نسبي. ففي الوقت الذي عززت فيه الدولة دورها كقوة دبلوماسية ووسيط دولي فاعل، شهد الإطار القانوني والمؤسسي الداخلي تراجعاً في مجال الحقوق المدنية والسياسية. ويتجلى هذا بوضوح في إقرار التعديلات الدستورية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 التي ألغت المشاركة السياسية عبر الانتخاب، بالتزامن مع توسيع نطاق الرقابة الرقمية من خلال قانون الجرائم الإلكترونية في أغسطس/آب 2025.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يمثل الإطار السياسي والقانوني لأي دولة الأساس الذي تُبنى عليه حماية حقوق الإنسان. إن التغييرات التي تطرأ على هذا الإطار، سواء كانت دستورية أو تشريعية، هي التي تهيئ البيئة المواتية لترسيخ الحقوق أو، على النقيض، لتبرير الانتهاكات الممنهجة. وفي قطر، شهد هذا الإطار تآكلاً كبيراً خلال فترة التقرير، مما أضعف الضمانات المؤسسية للحريات العامة.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تم إقرار تعديلات دستورية جوهرية ألغت بشكل كامل الآلية الانتخابية لأعضاء مجلس الشورى. وقد شملت هذه التعديلات إلغاء المواد (78) و (79) و (82) من الدستور[305]، التي كانت تنظم قانون الانتخاب وتحديد الدوائر الانتخابية والسلطة القضائية المشرفة على العملية. ونتيجة لذلك، أصبحت المادة (77) المعدلة تنص صراحةً على أن "تعيين أعضاء [مجلس الشورى] يتم بأمر أميري"،[306] مما يحصر عملية الاختيار بالكامل في يد السلطة التنفيذية.

في سياق متصل، يعتمد النظام القانوني القطري على مزيج من القانون المدني والشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أهمية القضاء كضامن للحقوق، فإن استقلاليته لا تزال تواجه تحديات كبيرة. ويشير "مؤشر سيادة القانون لعام 2025 (WJP)"، الذي أدرج قطر لأول مرة، إلى ضعف نسبي في استقلالية القضاء أمام نفوذ السلطة التنفيذية، وهو اتجاه عالمي متزايد[307].

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

تُعد الحقوق المدنية والسياسية حجر الزاوية لأي مجتمع قائم على سيادة القانون واحترام الكرامة الإنسانية. والحالات الموثقة في هذا القسم لا تمثل حوادث معزولة، بل هي نتيجة

[305] The Permanent Constitution of the State of Qatar - Government Communications Office https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/12/permanent_constitution_state_qatar_en.pdf

[306] The Constitutional Amendments https://cm.gov.qa/en/Pages/Constitutional-Amendments.aspx

[307] WJP Rule of Law Index 2025 Global Press Release | World Justice Project https://worldjusticeproject.org/news/wjp-rule-law-index-2025-global-press-release

مباشرة للقصور الهيكلي في الإطار القانوني وآليات المساءلة التي تسمح بوقوع الانتهاكات دون محاسبة.

شكلت قضية المواطن الفرنسي الجزائري الطيب بن عبد الرحمن مثالاً صارخاً على هذه الممارسات، كما وثقها "الرأي رقم 2025/28" الصادر عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD). ففي يناير/حزيران 2020، تم اعتقال السيد بن عبد الرحمن واحتجازه في مرفق سري، حيث حُرم من معرفة التهم الموجهة إليه ومن الاتصال بمحام، ووُضع خارج حماية القانون. تشكل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[308]

- **الحق في الحياة والسلامة الجسدية**

في انتهاك مباشر للحق في الحياة وسيادة الدولة، وقع هجوم عسكري إسرائيلي في الدوحة بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2025. أسفر الهجوم عن مقتل عدد من الأشخاص، من بينهم العريف القطري بدر سعد محمد الحُميدي الدوسري، الذي قُتل أثناء تأدية واجبه[309]. وقد أدان خبراء الأمم المتحدة الهجوم بشدة، ووصفوه بأنه انتهاك مباشر لسيادة قطر، والحق في الحياة، وميثاق الأمم المتحدة[310]. من جانبها، وصفت الحكومة القطرية الهجوم بأنه "إرهاب دولة"، وأعلنت عن تشكيل فريق قانوني للمطالبة بالمساءلة الدولية. [311]

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

في تناقض واضح مع صورتها كمركز إعلامي دولي، اعتمدت السلطات القطرية خلال فترة التقرير أدوات تشريعية يمكنها استخدامها لتوسيع نطاق الرقابة وقمع الأصوات الناقدة، مما يعمق بيئة الرقابة الذاتية لدى الصحفيين والنشطاء والمواطنين.

---

[308] https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/detention-wg/opinions/session102/a-hrc-wgad-2025-28-aev.pdf

[309] Prime Minister and Minister of Foreign Affairs Says Qatar Will Not Tolerate Infringement on its Sovereignty, Describes Attack as State Terrorism https://mofa.gov.qa/en/qatar/latest-articles/latest-news/details/2025/09/10/prime-minister-and-minister-of-foreign-affairs-says-qatar-will-not-tolerate-infringement-on-its-sovereignty--describes-attack-as-state-terrorism

[310] UN experts condemn Israel's strikes in Qatar and attacks on peace-making | OHCHR https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/un-experts-condemn-israels-strikes-qatar-and-attacks-peace-making

[311] Prime Minister and Minister of Foreign Affairs Says Qatar Will Not Tolerate Infringement on its Sovereignty, Describes Attack as State Terrorism https://mofa.gov.qa/en/qatar/latest-articles/latest-news/details/2025/09/10/prime-minister-and-minister-of-foreign-affairs-says-qatar-will-not-tolerate-infringement-on-its-sovereignty--describes-attack-as-state-terrorism

ففي 4 أغسطس/آب 2025، دخل "القانون رقم 11 لسنة 2025" حيز التنفيذ، والذي أضاف المادة (8 مكرر) إلى قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. يفرض هذا التعديل عقوبات قاسية تصل إلى السجن لمدة عام وغرامة تصل إلى 100,000 ريال قطري (27,472 دولار أمريكي) على كل من ينشر صوراً أو مقاطع فيديو لأفراد في أماكن عامة دون موافقتهم. [312]

إن الصياغة الفضفاضة للقانون، والتي لا تميز بين النشر لأغراض التشهير والنشر لأغراض المصلحة العامة، تجرّم فعلياً صحافة المواطن والمساءلة العامة. فهي تحوّل كل هاتف ذكي إلى مصدر محتمل للأدلة ضد صاحبه لمجرد توثيقه لسوء سلوك رسمي، ويمكن أن توفر غطاءً قانونياً لملاحقة أي شخص ينتقد المسؤولين أو أفراد الأجهزة الأمنية.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تعتبر حرية تكوين الجمعيات عنصراً حيوياً في أي مجتمع ديمقراطي، حيث تتيح للمواطنين التنظيم للدفاع عن مصالحهم والمشاركة في الحياة العامة. إلا أن الإطار القانوني والممارسات الإدارية في قطر تفرض قيوداً صارمة تعيق بشكل كبير تطور مجتمع مدني فاعل ومستقل عن سيطرة الدولة.

وتخضع عملية ترخيص الجمعيات لتقدير السلطات التنفيذية بشكل شبه كامل، مما يمكن أن يسمح لها بعرقلة المبادرات المدنية المستقلة.

خامساً: حقوق المرأة والفئات الضعيفة

تثير الفترة المشمولة بالتقرير تساؤلات جدية حول استدامة الإصلاحات المعلنة في قطر وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. فقد شهدت هذه الفترة احتمالات بالتراجع عن الإصلاحات المحدودة التي تم تحقيقها سابقاً، مما يثير قلقاً بالغاً.

- **حقوق المرأة**

لا يزال التمييز ضد المرأة متجذراً في القانون والممارسة، لا سيما في ظل نظام ولاية الرجل الذي يمنح الرجال سلطة التحكم في القرارات الأساسية لحياة النساء. [313] ومن أبرز مظاهر هذا التمييز:

[312] Qatar introduces jail and QR100,000 fine for privacy violations in major cybercrime law update | World News - Times of India https://timesofindia.indiatimes.com/world/middle-east/qatar-introduces-jail-and-qr100000-fine-for-privacy-violations-in-major-cybercrime-law-update/articleshow/123133515.cms

[313] Qatar - Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women - Suggested List of Issues Prior to Reporting - Death Penalty - January 2025 - The Advocates for Human Rights https://www.theadvocatesforhumanrights.org/International_Submissions/A/Index?id=549

اشتراط موافقة ولي الأمر الذكر على زواج المرأة. حاجة النساء غير المتزوجات تحت سن 25 لإذن ولي الأمر للسفر إلى الخارج. [314]

- **حقوق العمالة المهاجرة**

على الرغم من الإصلاحات المعلنة، فإن نظام الكفالة لا يزال قائماً بحكم الأمر الواقع، حيث يستمر استغلال العمال والإفلات المستمر لأصحاب العمل من العقاب. ومما يثير القلق الشديد هو مقترح مجلس الشورى في يونيو/حزيران 2024 لإعادة فرض شرط الحصول على "إذن صاحب العمل" لمغادرة عاملات المنازل للبلاد[315].

سادسا: النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني

شهدت قطر في 10 سبتمبر/أيلول 2025 سابقة خطيرة تمثلت في هجوم عسكري إسرائيلي داخل العاصمة الدوحة، أسفر عن مقتل العريف في قوة الأمن الداخلي "بدر الدوسري" وآخرين. وقد أدان خبراء الأمم المتحدة الهجوم باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة وميثاق الأمم المتحدة، واستهدافاً مباشراً يقوض جهود الوساطة الدولية التي تقودها الدوحة لإنهاء النزاع في غزة.

وصفت الحكومة القطرية الهجوم بـ "إرهاب دولة"، معلنة تشكيل فريق قانوني لملاحقة الجناة دولياً وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. [316]

إن إفلات إسرائيل من العقاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجرائم الحرب الموثقة في قطاع غزة خلال عامين، والتغاضي الدولي عن إدانتها شجع على استهداف دولة ذات سيادة تقوم بمهمة التفاوض، في سابقة خطيرة يمكن أن تؤدي حوادث مماثلة إلى حالة حروب جديدة في المنطقة.

خاتمة

تؤكد المكانة المتنامية لدولة قطر كفاعل دولي محوري ضرورة الموائمة المستمرة بين ريادتها الدبلوماسية الخارجية وبين تطور منظومتها الحقوقية الداخلية. وفي حين تفرض التحديات الإقليمية أولويات تتعلق بالاستقرار، فإن تعزيز المكتسبات الوطنية يتطلب المضي قدماً في

[314] World Report 2025: Qatar | Human Rights Watch https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/qatar

[315] World Report 2025: Qatar | Human Rights Watch https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/qatar

[316] Prime Minister and Minister of Foreign Affairs Says Qatar Will Not Tolerate Infringement on its Sovereignty, Describes Attack as State Terrorism https://mofa.gov.qa/en/qatar/latest-articles/latest-news/details/2025/09/10/prime-minister-and-minister-of-foreign-affairs-says-qatar-will-not-tolerate-infringement-on-its-sovereignty--describes-attack-as-state-terrorism

مسار الإصلاح المؤسسي، ومعالجة الفجوات التي أحدثتها التعديلات التشريعية الأخيرة، لا سيما في الفضاء الرقمي والمشاركة الشعبية. إن استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون، بما ينسجم مع التزامات قطر الدولية، يمثل الضمانة الحقيقية لاستدامة التنمية وحماية النسيج الاجتماعي، وهو ما يستدعي مراجعة بناءة للتشريعات لضمان تماشيها مع طموحات الدولة ومواطنيها.

وعلى الصعيد السيادي، يضع الاعتداء العسكري الإسرائيلي الذي طال الدوحة في سبتمبر/أيلول 2025 المجتمع الدولي أمام اختبار أخلاقي وقانوني حاسم. فهذا الهجوم، الذي استهدف دولةً وسيطة وأدى إلى مقتل أحد أفراد أمنها، لا يمثل خرقاً للسيادة القطرية فحسب، بل هو تقويض خطير لجهود السلام الإقليمي. لذا، فإن دعم تحركات الدوحة القانونية لمساءلة الجناة ومنع الإفلات من العقاب ليس مجرد حق سيادي، بل هو ضرورة ملحة لحماية النظام الدولي، وضمان بقاء الدبلوماسية أداة فعالة لحل النزاعات بعيداً عن لغة الاستهداف والعسكرة.

لبنان 2025: العدالة المعطلة

استمرت حالة حقوق الإنسان في لبنان 2025 في سياق بالغ التعقيد تتشابك فيه أزمات متعددة. فالعدوان الإسرائيلي المستمر على الجنوب ليس حدثاً معزولاً، بل هو أحدث فصول تاريخ طويل من احتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية وانتهاك سيادة الدولة لعقود. وعلى الرغم من الانفراج السياسي النسبي المتمثل في تشكيل حكومة جديدة، استمر الجمود في معالجة الملفات الحقوقية الكبرى، وتعمّقت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أدت إلى انهيار شبه كامل للخدمات الأساسية. هذه العوامل مجتمعةً خلقت بيئة معادية لحقوق الإنسان، وأدت إلى تدهور خطير في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يمثل ضعف الإطارين السياسي والقضائي في لبنان أساساً للعديد من الانتهاكات الحقوقية الممنهجة. ورغم تشكيل حكومة جديدة في عام 2025، وهو ما مثل انفراجاً سياسياً شكلياً، ظل الجمود هو السمة المسيطرة على الملفات الحقوقية الكبرى، وعلى رأسها أزمة السجون والعدالة الإجرائية. ويكشف هذا التناقض عن انفصال تام بين المسارات السياسية الرسمية وبين التزامات الدولة بحماية الحقوق الأساسية، لا سيما حقوق الأفراد الذين يقعون تحت سلطتها المباشرة في مراكز الاحتجاز.

أ. مقاومة إصلاح القضاء

تم رصد مقاومة سياسية عميقة الجذور لأي إصلاح حقيقي يخدم استقلال القضاء، وهو مطلب حيوي لاستعادة الثقة وتحسين المناخ الاقتصادي. فبالرغم من موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون تنظيم واستقلال القضاء في مايو 2025/أيار، إلا أنه بقي قيد المراجعة في البرلمان حتى نوفمبر 2025. يشير هذا التأخير إلى أن الفصائل السياسية تتعمد تجنب إقرار قانون يقلل من نفوذها التاريخي في التلاعب بالمحاكم لأغراض سياسية.[317] هذا الجمود التشريعي يبقي النظام القضائي عرضة للتدخلات، ويضمن بقاء النشطاء والصحفيين عرضة للاستهداف التعسفي، مما يحبط أي محاولة للمساءلة التي هي جوهر عمل المجتمع المدني.

ب. أزمة السجون والعدالة الإجرائية

تعاني السجون اللبنانية من أزمة مزمنة تتمثل في الاكتظاظ الشديد وغياب العدالة الإجرائية. فمن بين ما يقارب 8300 سجين، تشير المصادر إلى أن نسبة الموقوفين دون محاكمة تتجاوز 80٪، رغم أن الأرقام الأولية (أكثر من 2000 موقوف من أصل 8300 سجين) تشير إلى نسبة أقل،

[317] https://www.lorientlejour.com/article/1458486/le-gouvernement-approuve-le-projet-de-loi-sur-lindependance-de-la-justice.html

مما يعكس على الأقل أزمة حادة في العدالة الإجرائية وتضـــارباً في البيانات المتاحة حول حجمها الدقيق. إن بقاء عدد من السجناء رهن الاحتجاز لعقود دون توجيه اتهامات واضحة أو صـــدور أحكام قضـــائية بحقهم يحوّل الاحتجاز إلى عقوبة بحد ذاتها، ويقوّض مبدأ قرينة البراءة.

ت. قضية المعتقلين السوريين

يُعد ملف الموقوفين الســوريين، البالغ عددهم 2351، من أكثر الملفات حســاســية وتعقيداً. فغالبية هؤلاء اعتُقلوا على خلفية مواقفهم الســياســية من النظام الســوري الســابق أو مشــاركتهم في القتال ضـد ميليشـيات حزب اللّه داخل سـوريا، مما يطرح تسـاؤلات جدية حول الأساس القانوني لاستمرار احتجازهم. وقد شهد عام 2025 تصاعداً في معاناتهم، تمثلت في الأحداث التالية:

- إضراب سجن رومية (فبراير/شباط 2025): نفذ عدد من المعتقلين السوريين إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على الظروف القاســية والإهمال الصــحي، وطالبوا بترحيلهم إلى بلادهم بعد التغييرات الســياســية التي شــهدتها ســوريا، إلا أن السلطات اللبنانية لم تستجب لمطالبهم.
- وفاة أسـامة الجاعور (أغسـطس/آب 2025): شـكلت وفاة السـجين السـوري أسـامة الجاعور بعد عشــر ســنوات من الاعتقال في ســجن رومية نتيجة الإهمال الطبي وســوء المعاملة، دليلاً مأســاوياً على الانتهاكات الممنهجة التي يتعرض لها الموقوفون.[318] وقد أكدت شــهادات أســرته أن "الجوع والإهمال تســببا بموته البطيء"، مما أثار غضباً واسعاً في الأوساط الحقوقية.

[318] وفاة سجين سوري في لبنان تكشف أوضاعاً مأساوية للموقوفين، منظمة صحفيات بلا قيود، أغسطس 2025

ث. فشل مشروع العفو العام

يُعد فشل إقرار قانون العفو العام عرضاً مباشراً للشلل السياسي الذي تم تحليله سابقاً. فقد تحولت هذه القضية من ضرورة إنسانية لمعالجة أزمة الاكتظاظ وإنهاء معاناة آلاف الموقوفين، إلى ورقة مساومة سياسية. إن إصرار أطراف سياسية على استثناء فئات معينة من المتهمين، لا سيما في قضايا "مقاومة السلطات" أو "الإرهاب"، يظهر كيف أن التجاذبات السياسية والطائفية لا تعيق الحل فحسب، بل تمثل خياراً سياسياً متعمداً لإدامة الأزمة في السجون خدمةً لمصالح حزبية ضيقة، مما يفرغ المشروع من أي هدف حقوقي.

إن فشل النظام السياسي والقضائي في حماية حقوق الأفراد داخل مؤسسات الدولة يجد صداه في عجز الدولة عن حماية مواطنيها من العدوان الخارجي الذي ينتهك أبسط الحقوق الإنسانية وهو الحق في الحياة.

ثانياً: الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية وحق الحياة

شكلت الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي اللبنانية، وخصوصاً في الجنوب، التهديد الأكبر لحق الحياة والأمان للمدنيين خلال عام 2025. وتأتي أحداث هذا العام في سياق حرب مدمرة بدأت منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأسفرت عن مقتل أكثر من أربعة آلاف مدني لبناني وإصابة ما يزيد على 17 ألفًا آخرين، إضافة إلى تدمير نحو مئة ألف وحدة سكنية. وقد أدت هذه الهجمات، وما نتج عنها من أزمات إنسانية واسعة النطاق، إلى تفاقم معاناة السكان الذين يعيشون أصلاً تحت وطأة انهيار اقتصادي وخدماتي شبه كامل.

أ. منهجية انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل إسرائيل

واصلت القوات الإسرائيلية خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بصورة ممنهجة ومتكررة. وقد وثّقت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل): أكثر من 6200 خرق جوي. وقرابة 2200 نشاط عسكري بري داخل الأراضي اللبنانية شمال الخط الأزرق.

تشكل هذه الأعمال انتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر استهداف المدنيين، فضلاً عن كونها انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة اللبنانية. ومما يؤكد عدم التناسب في استخدام القوة، وثّق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقتل ما لا يقل عن 105 مدنيين لبنانيين منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، في حين لم تُسجل أي وفيات على الجانب الآخر نتيجة قذائف أُطلقت من لبنان.

ب. توثيق استهداف المدنيين

تبرز الحالات التالية الطبيعة العشوائية والمباشرة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية:

- مجزرة بنت جبيل (21 سبتمبر/أيلول): أسفرت غارة إسرائيلية عن مقتل خمسة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال. وكان من بين الضحايا المواطن شادي صبحي وعائلته التي تحمل الجنسية الأميركية.[319]
- استهداف حسن عطوي وزوجته (6 أكتوبر/تشرين الأول): قُتل المواطن اللبناني الكفيف حسن عطوي، وهو من ذوي الإعاقة، مع زوجته زينب رسلان، إثر استهداف سيارتهما بطائرة مسيّرة على طريق زبدين-النبطية، مما يبرز الاستهداف المتعمد والعشوائي للمدنيين.

ت. الأزمات الإنسانية المترتبة

أدت هذه الاعتداءات الممنهجة إلى أزمات إنسانية عميقة ومركّبة: حيث تسببت العمليات العسكرية في نزوح ما يقارب 1.4 مليون شخص داخل لبنان، معظمهم من قرى الجنوب. وقد حال التدمير الهائل للبنية التحتية، الذي طال 75٪ من منازل بعض القرى مثل بلدة حولا، دون عودة عشرات الآلاف إلى مناطقهم. كما أن استمرار القوات الإسرائيلية في إطلاق النار بشكل متعمد على العائدين، وغياب الخدمات الأساسية، يكرّس حالة النزوح ويفاقم المعاناة الإنسانية.

يأتي ذلك فيما يعيش في لبنان قرابة 1.5 مليون لاجئ سوري، وقد تصاعدت حدة المشاعر المعادية لهم في ظل الأزمات المتلاحقة. وأصدر البرلمان اللبناني توصية للحكومة بإنهاء

[319] لبنان: صواريخ الاحتلال الإسرائيلي تلاحق المدنيين رغم اتفاق وقف إطلاق النار، صحفيات بلا قيود، أكتوبر 2025

وجودهم "غير الشـرعي"، بينما دعت السـلطات الأمم المتحدة إلى دعم إعادتهم إلى سـوريا. هذه الضغوط الرسمية والمجتمعية تضع اللاجئين في وضع إنساني وقانوني حرج للغاية.

إن حالة انعدام الأمان والتهديد المستمر للحياة التي يعيشها المدنيون في لبنان، سواء بسبب العدوان الخارجي أو الأزمات الداخلية، تقوّض بالضرورة الحريات الأساسية الأخرى، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير.

ثالثاً: قمع حرية الرأي والتعبير والإعلام

تمثل حرية التعبير ركيزة أسـاسـية لأي مجتمع ديمقراطي، إلا أن لبنان شـهد خلال عام 2025 تصـاعداً مقلقاً في الهجمات الممنهجة ضـد الصـحفيين والنشـطاء والعاملين في الحقل الإعلامي. ويعكس هذا التراجع الخطير في الفضـاء المدني مناخاً متزايداً من الترهيب، حيث

اسـتُخدمت اعتداءات الاحتلال الإسـرائيلي والاحتقان الداخلي كذريعة لفرض قيود على الحريات وممارسة القمع.

ووفقاً للمؤشــر العالمي لحرية الصــحافة الصــادر عن منظمة "مراســلون بلا حدود" في مايو 2025، تقدم لبنان ثماني مراتب ليصل إلى المرتبة 132 عالمياً، بعد أن كان في المرتبة 140 عام 2024. ورغم هذا التحسن الطفيف، لا يزال ترتيبه أقل بكثير من مستوى ما قبل الحرب (119 في عام 2023)، مما يؤكد أن البيئة الإعلامية ما زالت تعاني من قيود شديدة.

تصنيف أنماط الانتهاكات (الأشهر العشرة الأولى من 2025)

وثّقت المنظمات الحقوقية ما لا يقل عن 101 انتهاك ضــد حرية الإعلام في الأشــهر العشــرة الأولى من العام، وتوزعت هذه الانتهاكات على النحو التالي:

نوع الانتهاك	عدد الحالات
قتل	1
منع عروض	3
مصادرة معدات	6
اعتداء جسدي	8
دعوى قضائية	21
تهديد وتحريض	23
استدعاء من قبل أجهزة السلطة	39

توضح الأمثلة التالية الأنماط المختلفة للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون:

أ. الاعتداء المباشر: في يناير/كانون الثاني: أطلق الجيش الإسرائيلي النار على خمسة صحفيين لبنانيين أثناء تغطيتهم عودة السكان للبلدات الحدودية. وفي مارس/آذار: استهدفت ميليشيا حزب الله خمسة صحفيين سوريين بصاروخ مضاد للدروع على الحدود السورية-اللبنانية. وفي أغسطس/آب: قُتل الصحفي محمد حمزة شحادي في غارة إسرائيلية استهدفت سيارته.

ب. الاستدعاءات والشكاوى القضائية: اسـتُخدم "قانون مكافحة جرائم المعلوماتية" بشكل ممنهج لترهيب الصـحفيين. ومن الأمثلة البارزة الملاحقات القضـائية التي طالت منصـتي "درج"

و"ميغافون" بناءً على شكاوى من نافذين[320]. وقد وُجهت لهما اتهامات رسمية بـ"تقويض الوضع المالي للدولة والتحريض على سحب الأموال" و"زعزعة الثقة بالعملة الوطنية"، مما يكشف عن استخدام الذرائع القانونية لإسكات الأصوات التي تكشف عن الفساد المالي.

ت. الاعتقال والتوقيف: في يوليو/تموز: اعتُقل صحافيان في ميس الجبل من قبل شرطة البلدية وسُلّما للجيش للتحقيق معهما، وفي الشهر ذاته أوقف الأمن العام الصحافية هاجر كنيعو في مطار بيروت لمدة تسع ساعات، في إجراءات تعسفية تهدف إلى الترهيب.

ث. المضايقات والمنع: تم منع عرض حلقة من برنامج لوليد عبود على تلفزيون لبنان. وصدر قرار قضائي بمنع عرض مسلسل عن سيرة الرئيس رفيق الحريري. كما مُنعت المراسلة نوال بري من استكمال تغطيتها في بلدة مارون الرأس الحدودية من قبل مواطنين.

جـ. التهديد والتحريض: تعرضت الإعلامية ديما صادق لحملة تحريض وتهديد واسعة بسبب مواقفها السياسية. وتعرض مراسل قناة إم تي في أنطوان سعادة للتهديد أثناء أداء عمله.

إن هذه الانتهاكات الممنهجة لا تستهدف أفراداً بعينهم فحسب، بل تهدف إلى تقويض قدرة المجتمع ككل على مساءلة السلطة، وكشف الحقيقة، والمشاركة في الشأن العام.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

شهدت الفترة الممتدة بين أواخر عام 2024 ونهاية عام 2025 تدهوراً خطيراً في البيئة التشريعية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات في لبنان. فبدلاً من تعزيز الفضاء المدني، تمارس الفصائل السياسية ضغوطاً لتكريس التقييد القانوني، مما يهدد بتجريم العمل المدني والإعلامي المستقل[321]. وتجلّى هذا الانحدار بشكل واضح في تعديلات مشروع قانون الإعلام الجديد في سبتمبر/أيلول 2025، والتي أدخلت قيوداً مرهقة على المؤسسات الإعلامية، كان أخطرها منع النشر حول المشتكين في القضايا أثناء الإجراءات القضائية. هذا القيد، الذي وُصِف بأنه "تأثير تكميمي ممنهج"، يستهدف بشكل مباشر حماية النخبة السياسية والاقتصادية من الرقابة المدنية اللازمة للمساءلة عن قضايا الفساد وكارثة مرفأ بيروت، مما يقوض الدور الرقابي الأساسي لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

خامساً: حقوق المرأة

في عام 2025، استمر الإطار القانوني اللبناني في كونه انتهاكاً هيكلياً بحد ذاته، حيث لم يُظهر أي إجراء إيجابي يذكر لمعالجة القوانين التمييزية. واستمر الجمود في إصلاح قانون الجنسية، مما يعني استمرار حرمان المرأة اللبنانية طوال عام 2025 من حقها في منح

---

[320] لبنان: مصرفي نافذ يستغل أدوات الدولة لترهيب الصحفيين، صحفيات بلا قيود، مايو 2025

[321] https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/lebanon

جنسيتها لأبنائها وأزواجها. علاوة على ذلك، استمرت المحاكم الدينية في ممارسة سلطتها المطلقة على قوانين الأحوال الشخصية التمييزية. أما الإجراءات التشريعية الحمائية التي طُرحت سابقاً، مثل مشروع قانون الحماية المقدم في أبريل/نيسان 2024، فقد لم تظهر أي أدلة على تقدمه أو إقراره حتى نوفمبر 2025، مما يؤكد المقاومة المؤسساتية للإصلاحات التي تتحدى السلطة الأبوية والطائفية.[322]

[322] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/lebanon

شـهدت الفترة المشـمولة بالتقرير تدهوراً حاداً في أمن وسـلامة المرأة، حيث تحولت الأزمات المتشـابكة، خاصـة النزاع المسـلح وتداعياته الاقتصـادية، إلى مُمكنات (enablers) للعنف. وكشـفت التقارير عن تضـاعف معدلات الزواج القسـري في المناطق المتضـررة من النزوح، حيث ارتفع المعدل في البقاع من 14٪ إلى 27٪ تقريباً، مما يشـير إلى تحويل الفتيات إلى "سـلع" لضمان البقاء الاقتصادي للأسرة. وعلى الرغم من استمرار التهديد الوجودي المتمثل في القتل الجندري (Femicide) بمعدل امرأة واحدة شـهرياً تقريباً، إلا أن الظاهرة المقلقة كانت انخفاض تقارير الإبلاغ عن العنف بنسـبة 38٪. [323]ولا يعكس هذا التراجع انخفاضـاً في العنف، بل هو نتيجة مباشـرة لانهيار شـبكات الأمان، وزيادة عزلة النسـاء النازحات، وتعميق "صـمت الضـحايا" خوفاً من فقدان شـبكات الدعم أو التعرض لمزيد من الضـرر، كما تتعرض النسـاء كذلك إلى مستويات عالية من العنف الرقمي.[324]

[323] https://www.carefrance.org/actualites/liban-femme-vivre-dans-ombre-des-violences/

[324] https://open.unwomen.org/en/country-results/LB

ليبيا 2025: تجذّر الإفلات من العقاب

بعد أكثر من عقد على سقوط نظام معمر القذافي، انزلقت ليبيا إلى صراع مسلح وانقسام سياسي عميق، مما أدى إلى غياب شبه تام لمؤسسات العدالة المستقلة وهيمنة التشكيلات المسلحة على الفضاءين العام والأمني. تحولت البلاد تدريجيًا إلى ساحة صراع بالوكالة، تغذيها التدخلات الإقليمية والدولية المتنافسة التي تعمل على تأجيج العنف وتعميق الانقسام. في ظل هذا الواقع، تفككت السلطة المركزية، وتكرّس وجود سلطتين متنازعتين في الشرق والغرب، مما خلق مناخًا من الفوضى المزمنة والإفلات الكامل من العقاب.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

إن انهيار الإطار السياسي والقانوني في ليبيا ليس مجرد عرض من أعراض النزاع، بل هو السبب الجذري الذي يسمح بوقوع الانتهاكات المنهجية واستمرارها دون أي شكل من أشكال المحاسبة. هذا الانهيار المؤسسي هو الذي يغذي دوامة العنف ويقوّض أي فرصة لتحقيق استقرار دائم.

تخضع ليبيا لحكم سلطتين متنازعتين، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، لكل منهما أجهزتها الأمنية وتحالفاتها المسلحة. هذا الانقسام لا يتغذى من الداخل فحسب، بل يتم تأجيجه بشكل مباشر عبر تدخلات خارجية فاقمت من حدة الصراع. تدعم كل من الإمارات العربية

المتحدة ومصـــر قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر والمســيطرة على شـــرق ليبيا، بينما تدعم تركيا وقطر الحكومة المعترف بها في الغرب.

وأكد تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الصادر في أبريل/نيسان 2025 أن الدعم الإماراتي لقوات حفتر، والذي يشكل خرقًا صريحًا لقرارات مجلس الأمن الدولي (1970 و2510)، قد ساهم بشكل مباشر في شن هجمات استهدفت مناطق مدنية وفاقم من حالة العنف المسلح.

- **انهيار منظومة العدالة وتجذّر الإفلات من العقاب**

وبفعل الصـراع أصـبحت المؤسـسـات القضـائية والأمنية الرسـمية في ليبيا "غير فاعلة"، حيث تفككت السلطة المركزية وهيمنت التشكيلات المسلحة على الأرض. نتيجة لذلك، أصبح الإفلات من العقاب هو القاعدة السـائدة وليس الاسـتثناء. هذا الانهيار الممنهج قد فكك بنية المسـاءلة، مما مكّن الميليشـيات من العمل كشـرطة ومدعين وقضـاة بحكم الأمر الواقع، مغتصبة بذلك احتكار الدولة للعدالة والعنف المشروع. وتشير البيانات الموثقة إلى أنه لم يتم فتح أي تحقيقات جدية في جرائم التعذيب أو القتل خارج نطاق القانون منذ عام 2019، مما يرسخ ثقافة الحصانة لدى مرتكبي الانتهاكات.

وتعد مشـكلة التشـريعات التي تحمي الميليشـيات من المسـاءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي من أبرز التحديات القانونية، مما يغذي مناخ الإفلات من العقاب المسـتشـري في جميع أنحاء البلاد .علاوة على ذلك، يظل نظام العدالة الجنائية مثقلاً بعيوب خطيرة في الإجراءات القانونية الواجبة، حيث يتعرض القضـاة والمدعون العامون والمحامون لخطر التحرش المسـتمر من قبل الجماعات المسـلحة[325]. وقد وُثق عدم تمكن المحامين من زيارة موكليهم في السجون بحرية أو الوصول إلى وثائق القضايا. وفي مؤشر على استمرار الإرث القمعي، ينص القانون الجنائي الليبي على عقوبة الإعدام في 30 مادة، بما في ذلك أفعال تتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وحتى سـبتمبر/أيلول 2025، بلغ إجمالي عدد المحكوم عليهم بالإعدام 105 أشخاص، على الرغم من أن البلاد لم تنفذ أي إعدام منذ عام 2010.[326]

خلق هذا الفراغ "بيئة مثالية للإفلات من العقاب"، حيث يعمل الجناة وهم على يقين مسبق بأن جرائمهم لن تُعاقب. هذا الواقع لا يبدد أي أمل في تحقيق العدالة الانتقالية أو المصـالحة الوطنية فحسب، بل يشكل أيضًا المقدمة المباشرة للانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين التي سيتناولها القسم التالي.

[325] https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2025/04/MDE1991692025ENGLISH.pdf

[326] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/libya

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

إن بيئة الإفلات من العقاب الراسخة التي أفرزها الانهيار المؤسسي ليست مجرد خلفية للأحداث، بل هي المحرك المباشر الذي حوّل حياة المدنيين والمهاجرين والنشطاء إلى ساحة مفتوحة للعنف الممنهج. تمارسه التشكيلات المسلحة المتنافسة في جميع أنحاء البلاد، والتي تعمل بمعزل تام عن أي رقابة قضائية أو مساءلة قانونية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت قوات القيادة العامة إحكام قبضتها الحديدية على مدن بنغازي وأجدابيا وسرت والمرج، عبر ممارسات قمعية تشمل الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والتعذيب الممنهج. وقد شكّلت مقاطع الفيديو المسربة من سجن قرنادة في يناير/كانون الثاني 2025[327]، والتي أكدت صحتها بعثة الأمم المتحدة، دليلاً دامغًا على وحشية التعذيب الذي يتعرض له المحتجزون[328]. علاوة على ذلك، شهدت منطقة الكفرة جنوبًا مقتل سبعة مدنيين خلال حملة عسكرية نفذتها هذه القوات تحت ذريعة مكافحة "التهريب"، دون أي تحقيق رسمي.

وفي طرابلس والمناطق المحيطة بها، يمارس "جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، وهو أحد أقوى التشكيلات المسلحة في طرابلس وذو توجه سلفي، سلطات مطلقة

[327] https://tawakkolkarman.net/ar/org-ar/منظمة-صحفيات-بلاقيود/اخبار-المؤسسة-2/5286-ليبيا-انتهاكات-جسيمة-لحقوق-الإنسان-بسجن-قرنادة

[328] https://www.youtube.com/watch?v=98BNpiq_Pzk&t=5s

خارج أي إطار قانوني. يتورط الجهاز في احتجاز مئات الأشخاص بشكل تعسفي، بما في ذلك صحفيون ونشطاء، بتهم غامضة وفضفاضة مثل "ازدراء الدين" أو "الإساءة للمؤسسة العسكرية". وتُعد حالة وفاة المعتقل شرف الدين حمدان داخل سجن معيتيقة في أغسطس/آب 2025 -التي وثقتها صحفيات بلا قيود- بعد أحد عشر عامًا من الاحتجاز دون محاكمة، مثالاً مأساويًا على قسوة الظروف وانعدام العدالة،[329] ما أثار موجة غضب واسعة أجبرت المجلس الرئاسي على تعليق عمل الجهاز، في إشارة نادرة إلى تداعيات هذه الانتهاكات.

- **استهداف المهاجرين**

تتصاعد الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء على نحو ينذر بكارثة إنسانية حقيقية. توثيق منظمة "صحفيات بلا قيود" يرسم صورة قاتمة للواقع[330]:

- قُتل العشرات من المهاجرين في ظروف مهينة داخل مراكز احتجاز في شحات وقرنادة والزاوية خلال النصف الأول من عام 2025.
- العثور على 83 جثة لمهاجرين في مقابر جماعية قرب مدينتي جالو وإجدابيا.

تُمارس جرائم الاتجار بالبشر، والابتزاز، والاغتصاب بشكل ممنهج داخل هذه المراكز، وتحديدًا في بعض مراكز الاحتجاز التابعة لقوات حفتر أو بعض الأجهزة الأمنية في طرابلس ومصراتة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. إن استراتيجية إسكات الأصوات المعارضة لا تقتصر على المدنيين، بل تمتد لتشمل الصحفيين الذين يحاولون كشف هذه الجرائم.

[329] https://wjwc.org/ar/press-releases-ar/2025-08-26-21-49-05
[330] https://wjwc.org/ar/press-releases-ar/2025-03-22-09-29-25

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام

إن استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام في ليبيا ليس أثرًا جانبيًا للنزاع، بل هو أداة استراتيجية تستخدمها جميع الأطراف المتحاربة لفرض روايتها الأحادية، وإخفاء جرائمها، وترهيب أي صوت ناقد يجرؤ على كشف الحقيقة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تضييقًا متزايدًا على حرية الصحافة، حيث تعرض 17 صحفيًا وصحفية لاعتداءات أو احتجاز تعسفي. وتواصل السلطات في الشرق والغرب استخدام قوانين قمعية، أبرزها "قانون المطبوعات رقم 76 لسنة 1972"، كأداة قانونية لتكميم الأفواه وملاحقة الصحفيين قضائيًا. وكما يصف تحليل "مراسلون بلا حدود"، يعيش الصحفيون في ليبيا "بين رقابة الأجهزة وخوف الميليشيات"، حيث أصبح "الاحتجاز التعسفي والهرسلة القضائية" أداة ممنهجة لإسكاتهم.

توضح الحالات التالية الأنماط المختلفة للاستهداف الذي يتعرض له الصحفيون في مختلف أنحاء البلاد:

- صالح الزروالي (موقع الغيمة): لا يزال معتقلاً منذ مايو/أيار 2024 بتهمة "دعم الإرهاب" بسبب منشوراته النقدية، وقد أُحيل إلى محكمة عسكرية في بنغازي.

- إكرام رجب (قناة المستقبل): تعرضت للسجن المتكرر وسوء المعاملة في الشرق بسبب تقاريرها عن الفساد، حسب مراسلون بلا حدود[331].
- محمد السريط (موقع الحياة): اختفى قسرًا لمدة ثلاثة أسابيع في بنغازي قبل إطلاق سراحه.
- عياد عبد الجليل: اعتُقل في تاورغاء بعد انتقاده مسؤولاً محليًا واحتُجز في ظروف مهينة.
- أحمد السنوسي (موقع صدى): اعتُقل في طرابلس ومُنع من السفر بعد نشره وثائق تدين وزير الاقتصاد.
- خيرالله إبراهيم: زميل السنوسي، تلقى تهديدات مباشرة وغادر البلاد بعد مراقبته من ميليشيات.
- إسلام الأطرش: صودرت معداته من قبل مجموعة مسلحة في ديسمبر أثناء تغطية ميدانية في طرابلس.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

في ظل هيمنة التشكيلات المسلحة التي تسيطر على الفضاء العام، أصبح الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات مستحيلًا من الناحية العملية. إن الاعتقالات التعسفية التي تستهدف

[331] https://rsf.org/ar/ليبيا-هرسلة-وإعتقالات-الصحافة-تواجه-اختناق-ا-متزايد-ا

"النشـــطاء الحقوقيين" من قبل أجهزة مثل "جهاز الردع" لا تهدف فقط إلى معاقبة أفراد بعينهم، بل إلى بث رسالة ترهيب جماعية تمنع أي شكل من أشكال التنظيم المدني المستقل.

استمرت وكالات الأمن الداخلي في طرابلس وبنغازي في اعتقال واحتجاز النشطاء والصحفيين تعسفياً دون عقاب، غالباً تحت ذريعة "حماية القيم الليبية"،[332] مما يزيد من تضييق المجال المدني الضيق بالفعل. وعلى الرغم من إطلاق خارطة طريق في فبراير/شباط 2025 لتطوير إطار قانوني قائم على الحقوق للمجتمع المدني بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلا أن مشروع قانون الجمعيات الذي قدمته المجموعات المدنية في عام 2021 لم يتم تمريره بعد[333]. إن فشل الإصلاح التشريعي هذا يرجع إلى التعقيد الناجم عن الانقسام الحكومي وعدم توحيد الإطار القانوني، مما يسمح لكل سلطة محلية بتبرير استهداف الجمعيات بناءً على تفسيرات متضاربة للقوانين.

هذه الاستراتيجية لها تبعات وخيمة تتجاوز قمع الحقوق، فهي تشل المجتمع المدني وتمنع ظهور أي بدائل شعبية لحكم الميليشيات، مما يحكم على البلاد بالبقاء في حالة الصراع الراهنة ويعطل أي مسار نحو بناء السلام أو التحول الديمقراطي. هذه البيئة القمعية تفرض تحديات مضاعفة على فئات محددة، وعلى رأسها النساء.

خامساً: حقوق المرأة

تواجه النساء في ليبيا، وخاصة الناشطات في المجال العام مثل الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، طبقات متعددة من المخاطر التي تتجاوز التهديدات العامة التي يتعرض لها

[332] https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2025/04/MDE1991692025ENGLISH.pdf

[333] https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/libya

الرجال. تتعرض الصحفيات بشكل خاص "للتحرش والتهديد بالقتل أثناء تغطية النزاعات أو ملفات الفساد".

تُعد قضية الصحفية إكرام رجب، التي تعرضت للسجن المتكرر وسوء المعاملة بسبب تقاريرها، نموذجًا ملموسًا للمخاطر التي تواجهها النساء اللاتي يتحدين الخطوط الحمراء التي تفرضها السلطات الفعلية. وفي سياق آخر، يشير توثيق "الاغتصاب الممنهج" ضد المهاجرات في بعض مراكز الاحتجاز إلى استخدام العنف الجنسي كسلاح في ظل الغياب التام للقانون وسيادة منطق القوة.

- **التدهور التشريعي والمقترحات القمعية**

وشهدت حقوق المرأة الليبية تدهوراً خطيراً وممنهجاً، خاصة بعد أكتوبر 2024، مع إنشاء حكومة الوحدة الوطنية لإدارة جديدة تسمى "إدارة حماية الأخلاق" ضمن وزارة الداخلية[334]. تبع ذلك إعلان الوزير بالوكالة عن خطط لفرض تدابير "أخلاقية" واسعة النطاق في غرب ليبيا، مؤكداً أنه "لا مجال للحرية الشخصية"[335]. شملت هذه المقترحات تهديداً بنشر "شرطة الآداب" لفرض الحجاب الإلزامي واشتراط حصول المرأة على إذن خطي من ولي أمر ذكر للسفر إلى الخارج. تُعتبر هذه التدابير انتهاكاً صارخاً لحقوق التنقل والحقوق المدنية، وهي تشير إلى تكتيك سياسي يهدف إلى تشتيت الانتباه عن الفشل الهيكلي للحكومة غير المنتخبة.[336]

كما لا تزال المرأة الليبية تواجه تمييزاً واسع النطاق في القانون والممارسة، لا سيما في مسائل الزواج والحضانة والحق في الجنسية، حيث لا يُمنح أطفال الأمهات الليبيات المتزوجات من أجانب الحق الكامل في الجنسية أسوة بأطفال الآباء الليبيين. والأخطر من ذلك هو الاستبعاد المنهجي للمرأة من آليات صنع القرار الرئيسية، مثل اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) واللجنة المشتركة لإعداد القوانين الانتخابية (6+6).[337] هذا التهميش الهيكلي يضمن أن أي مخرجات تشريعية مستقبلية ستتجاهل قضايا النوع الاجتماعي، مما يرسخ التمييز في صميم مؤسسات الدولة.

رغم التدهور العام وتضييق المجال المدني، سُجلت مؤشرات إيجابية محدودة مثل انتخاب امرأة لرئاسة بلدية زلتين خلال الانتخابات البلدية لعام 2024.[338] ومع ذلك، تبقى هذه الإنجازات منعزلة في سياق يتزايد فيه استبعاد المرأة من مراكز القوة السياسية.

---

334 https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2025/04/MDE1991692025ENGLISH.pdf

335 https://www.hrw.org/news/2024/11/13/libyan-ministers-morality-measures-would-violate-womens-rights

336 /https://www.arab-reform.net/publication/libyas-morality-police-political-theater-in-the-face-of-crises

337 https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/libya-4

338 https://open.unwomen.org/en/country-results/LY

كما تتعرض النساء الناشطات في المجتمع المدني لخطر شديد من التحرش والتهديدات، خاصة عبر الإنترنت، مما يعكس استمرار استخدام القوانين الأخلاقية المقيدة كأداة لتقويض الحقوق المدنية والسياسية للمرأة الليبية.

خاتمة

تُظهر الفترة بين أواخر 2024 وأواخر 2025 أن أزمة حقوق الإنسان في ليبيا ليست مجرد نتيجة للفوضى، بل هي نتاج استراتيجي للاستغلال المنهجي للفراغ الدستوري والانقسام السياسي. تشير الأدلة إلى أن الإفلات من العقاب ليس مجرد فشل، بل هو آلية تتيح استمرار الانتهاكات الممنهجة، بما في ذلك التعذيب والقتل التعسفي، من قبل الأجهزة الأمنية المتنافسة على السلطة. وقد شهدت هذه الفترة تصاعداً مقلقاً في التضييق على الحريات المدنية، حيث تم استخدام ذريعة "حماية القيم والأخلاق" لتمرير مقترحات تشريعية رجعية تستهدف حقوق المرأة والحريات الشخصية، مما يمثل تكتيكاً سياسياً لصرف الانتباه عن الأزمات الحكومية. علاوة على ذلك، يضمن الاستبعاد الهيكلي للمرأة من لجان التفاوض الرئيسية أن تكون التمييزات القائمة جزءاً لا يتجزأ من الإطار التشريعي المستقبلي.

مصر: عدالة غائبة

لا تزال مصـر تشـهد واحدة من أسـوأ الأزمات الحقوقية في منطقة الشـرق الأوسـط، حيث يسـتمر القمع الممنهج ضـد المعارضـين والمـدافعين عن حقوق الإنسـان والصـحفيين، وتتزايـد القيود على الحريات العامة لملايين المواطنين. وفي مفارقة تكشف عمق الأزمة، أطلقت السلطات مبادرات تجميلية مثل "الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان" و"الحوار الوطني"، لكنها لم تمنع أجهزة الأمن والاستخبارات من مواصلة حملات الاعتقال التعسفي، وحجب المعلومات، وإسكات الإعلام المسـتقل. إن اسـتمرار هذه الممارسـات في ظل إفلات شـبه كامل من العقاب يكشـف عن غياب تام للإرادة السـياسـية الحقيقية للإصـلاح، ويؤكد أن هذه المبادرات لا تعدو كونها واجهة لتلميع صـورة النظام دولياً. يفصّـل هذا التقرير الانتهاكات الممنهجة عبر محاور رئيسـية، بدءاً بالإطار السياسي والقانوني الذي يمكّن هذا القمع.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يُعد تحليل الإطار الحاكم في مصـر مدخلاً أسـاسـياً لفهم طبيعة الانتهاكات الممنهجة، حيث تشـكل سـيطرة المؤسـسـة العسـكرية وأجهزتها الأمنية على مفاصـل الدولة أسـاسـاً لتقويض سيادة القانون وتكريس بنية قمعية شاملة.

منذ عام 2013، أعاد الجيش المصـري إحكام قبضـته على مؤسـسـات الدولة، محولاً النظام السـياسـي إلى ما يمكن وصـفه بـــ"بنية عسـكرية مقنعة بواجهة مدنية". ورغم أن الرئاسـة الحالية تُقدَّم رسـمياً كحكم مدني، إلا أن القرار الفعلي ظل في يد المؤسـسـة العسـكرية وأجهزتها الاسـتخباراتية التي تمدد نفوذها إلى مجالات الاقتصـاد والإعلام والقضـاء والإدارة المحلية. لقد جرى توظيف خطاب "حماية الدولة" و"تحقيق الاسـتقرار" لتبرير هذه الهيمنة وتمرير تشريعات تحصّن الجيش من المساءلة وتخوّله التدخل المباشر في الشؤون المدنية. هذه الهيمنة الاقتصادية الواسعة تفسر بشكل مباشر شراسة القمع، حيث أصبح سحق أي معارضة أو مسـاءلة ضـرورة لحماية هذه الإمبراطورية المالية من أي تحدٍ. إن هذه "العسـكرة الشـاملة للحياة العامة" أدت إلى إقصـاء الكفاءات المدنية من مواقع صـنع القرار وانحسـار أي مسـار ديمقراطي لصالح منظومة أمنية مغلقة.

وتحوّل القضـاء المصـري بشـكل متزايد إلى أداة سـياسـية لتقنين القمع وإضـفاء الشـرعية على الانتهاكات، بدلاً من أن يكون حصـناً للعدالة. لقد فقدت المنظومة القضـائية الكثير من اسـتقلاليتها، وأصـبحت تُسـتخدم بشـكل ممنهج لتصـفية الحسـابات مع المعارضـين السـياسـيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتتجلى أزمة استقلالية القضاء في ممارسات محددة أصبحت سمة للنظام القضائي:

- **المحاكمات العسكرية للمدنيين:** تم توثيق محاكمة ما لا يقل عن 28 ناشطًا مدنيًا أمام محاكم عسكرية منذ بداية عام 2025 وحده، بينهم عمال وصحفيون. وتُعد قضية إحالة 12 ناشطًا من مدينة المحلة الكبرى إلى القضاء العسكري في أبريل/نيسان 2025 بتهم "التحريض على التظاهر" نموذجاً صارخاً على استهداف النشاط السلمي.
- **التدوير القانوني:** استمرت السلطات في ممارسة "التدوير القانوني"، التي يتم بموجبها إعادة اتهام المعتقلين في قضايا جديدة فور صدور قرارات بالإفراج عنهم، مما يجعل إطلاق سراحهم أمراً مستحيلاً عملياً ويحول الاحتجاز المؤقت إلى عقوبة دائمة.

إن هذا الإطار القانوني والسياسي القمعي لا يبقى في الإطار النظري، بل يترجم مباشرة إلى انتهاكات ملموسة تمس الحقوق الأساسية للمواطنين، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية.

ثانياً: الانتهاكات الأساسية للحقوق المدنية وحق الحياة

أدى تآكل الإطار القانوني والعدالة إلى تصاعد مباشر في الانتهاكات التي تمس جوهر الكرامة الإنسانية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي على نطاق واسع، والتعذيب الممنهج، والإهمال الطبي المتعمد الذي أودى بحياة العشرات داخل السجون.

- **الاحتجاز التعسفي والاعتقالات السياسية**

تواصل السلطات استخدام الاعتقال كأداة أساسية لإسكات أي صوت معارض. فمنذ نهاية2024، اعتقلت قوات الأمن مئات المواطنين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو لمجرد مشاركتهم في فعاليات سلمية. ووفق تقارير لمنظمات حقوقية محلية ودولية، رصدها فريق "صحفيات بلا قيود"، يوجد ما لا يقل عن "ستين ألف معتقل سياسي" في السجون المصرية.[339] وتظل الحالات الفردية البارزة شاهداً على استمرار هذا النهج:

- عبد المنعم أبو الفتوح: رئيس حزب "مصر القوية"، لا يزال معتقلاً منذ عام 2018 ويعاني من أمراض مزمنة دون تلقي علاج مناسب.
- محمد القصاص: أُعيد احتجازه في قضايا جديدة فور صدور قرار بإخلاء سبيله، في مثال واضح على ممارسة "التدوير القانوني".

[339] https://wjwc.org/ar/reports-ar/60?fbclid=IwY2xjawMHR3dleHRuA2FlbQIxMABicmlkETA1QllqMGFUbXJwaElMZmZwAR5v3B58xhd4Te-ZNumH_mAJ0fhh1L2hlNcWkKRoqX7dYPiazvzB4KfOgcZeCg_aem_mRB5KzMXTSTgIAdRwWMfcQ

- علاء عبد الفتاح: الناشـــط البارز الذي تجاوزت مدة احتجازه تســـع ســـنوات، وأعلن الافراج عنه خلال 2025 بعفو لكنه ما يزال ممنوعاً من السفر.[340]

[340] https://www.bbc.com/arabic/articles/c0lkly94w0ko
https://tinyurl.com/26tjrjlu

التعذيب وسوء المعاملة الممنهج

أصبح التعذيب وسوء المعاملة ممارسة روتينية داخل أماكن الاحتجاز. فوفقاً لتقرير "سجون بلا مفاتيح" الذي أصدرته صحفيات بلاقيود، يُستخدم "الحبس الانفرادي الطويل" كأداة ممنهجة لإذلال المعتقلين السياسيين وكسر إرادتهم. كما وثّقت منظمة العفو الدولية أشكالاً متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي، تشمل: الصعق الكهربائي، والضرب والإيذاء الجنسي، الحرمان من النوم. كما أن الحبس الانفرادي الطويل أصبح ممارسة روتينية لإذلال المعتقلين السياسيين.[341]

وتدهورت الأوضاع داخل السجون المصرية إلى مستويات مروّعة، حيث أصبح الإهمال الطبي المتعمد سياسة تودي بحياة المعتقلين. وتوثق الإحصائيات التالية، التي جمعتها لجنة العدالة المصرية ورصدتها منظمات حقوقية أخرى من بينها "صحفيات بلا قيود"، حجم الكارثة: حيث جرى رصد وفاة 12 شخصاً في السجون حتى أغسطس/آب 2025 وفي 2024 جرى تسجيل 50 حالة وفاة. [342]

والمقلق أن 75٪ من هذه الوفيات كانت نتيجة أمراض قابلة للعلاج، وفقاً لـــ "مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف"، مما يؤكد أن هذه الوفيات لم تكن حتمية بل نتيجة قرار متعمد برفض نقل المرضى للمستشفيات أو منع دخول الأدوية. ويبرز سجن "بدر 3"، الذي سوّقت له السلطات كمنشأة "إصلاحية حديثة"، كنموذج لهذا الإهمال القاتل، حيث تحول إلى نسخة أكثر قسوة من سجن العقرب سيئ السمعة. وتشمل الانتهاكات الموثقة فيه منع الزيارات، وقطع الكهرباء عن الزنازين، وزرع كاميرات مراقبة تنتهك خصوصية السجناء. وتُعد وفاة هشام الحداد في فبراير/شباط 2025 نتيجة فشل كلوي بعد منعه من الدواء، ووفاة محمد عبد المجيد في أغسطس/آب 2024 بعد إضرابه عن الطعام، دليلاً مباشراً على الظروف القاتلة داخل هذا السجن.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام

تعتبر السيطرة الكاملة على الفضاء الإعلامي وتقييد حرية التعبير ركيزة أساسية لـ "جمهورية الخوف" التي بنتها السلطات المصرية. فمن خلال حجب المعلومات وتكريس الرواية الرسمية الوحيدة، تضمن السلطة عزل المواطنين عن الواقع ومنع أي نقاش عام حقيقي حول سياساتها.

[341] https://wjwc.org/ar/reports-ar/60?fbclid=IwY2xjawMHR3dleHRuA2FlbQIxMABicmlkETA1QllqMGFUbXJwaElMZmZwAR5v3B58xhd4Te-ZNumH_mAJ0fhh1L2hlNcWkKRoqX7dYPiazvzB4KfOgcZeCg_aem_mRB5KzMXTSTgIAdRwWMfcQ

[342] https://www.alaraby.co.uk/society/سجون-مصر-2024-أكثر-من-50-وفاة-لسجناء-سياسيين

يعكس التدهور المستمر لموقع مصر في المؤشرات الدولية حقيقة الوضع على الأرض، حيث تراجعت البلاد إلى المرتبة 170 عالمياً في مؤشر حرية الصحافة لعام 2025.[343] ولا يزال أكثر من 22 صحفياً وصحفية رهن الاحتجاز في عام 2025 بسبب عملهم المهني أو التعبير عن آرائهم[344].

وخلال 2025 أحكمت السلطات سيطرتها على المشهد الإعلامي من خلال "الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية"، وهي كيان يتبع جهاز المخابرات العامة ويهيمن على أكثر من 80٪ من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في البلاد. وقد أدت هذه السيطرة إلى "خنق شبه كامل للمجال الصحفي وتحويله إلى أداة دعائية للسلطة"، حيث اختفت الأصوات المستقلة وحلّت محلها رواية موحدة تُمجّد السلطة وتُجرّم أي شكل من أشكال المعارضة.

هذه القيود لا تقتصر على الإعلام المنظم، بل تمتد لتشمل حقوق الأفراد والجمعيات في التعبير والتجمع السلمي، مما يغلق كافة منافذ المشاركة المدنية.

رابعاً: تقييد حرية التجمع وتكوين الجمعيات

لا يستهدف القمع في مصر الأفراد المعارضين فحسب، بل يهدف بشكل استراتيجي إلى تفكيك أي شكل من أشكال العمل الجماعي أو التنظيم المدني. تدرك السلطات أن قوة المجتمع تكمن

[343] https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/05/04/freedom-of-press-index-2025-infographic

[344] https://www.ifj-arabic.org/أخبار/التفاصيل?tx_news_pi1%5Baction%5D=detail&tx_news_pi1%5Bcontroller%5D=News&tx_news_pi1%5Bnews%5D=23197&tx_news_pi1%5BoverwriteDemand%5D%5Bcategories%5D=20&cHash=824dcf971c208dc8a35bc1aa73aaedc6

في قدرته على التنظيم، ولذلك تعمل بشكل حثيث على ضمان عدم وجود أي معارضة منظمة يمكن أن تتحدى سياساتها.

استخدمت السلطات الاعتقالات والمحاكمات العسكرية لقمع المشاركين في "فعاليات سلمية" و"اعتصامات سلمية". إن حقيقة أن من بين الذين حوكموا عسكرياً عمال وصحفيون توضح أن القمع لا يستهدف فقط النشطاء السياسيين، بل يمتد ليشمل الحركات العمالية والمهنية التي تطالب بحقوقها الأساسية، في محاولة لمنع تشكّل أي حركات اجتماعية مستقلة.

وتكشف السياسات الممنهجة لإسكات الإعلام المستقل واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان عن نية متعمدة لتضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني. لقد أصبح العمل الحقوقي المستقل في مصر شبه مستحيل، حيث تواجه المنظمات قيوداً قانونية ومالية وأمنية تهدف إلى شل قدرتها على رصد الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا.

هذا القمع الشامل للحريات العامة يكتسب بعداً إضافياً وأكثر قسوة عندما يتعلق الأمر بالانتهاكات الموجهة ضد فئات محددة، وعلى رأسها النساء.

خامساً: حقوق المرأة

تواجه النساء في مصر، وخاصة الناشطات والصحفيات والمعارضات، طبقة إضافية من القمع الممنهج الذي لا يستهدف فقط آراءهن ونشاطهن، بل أجسادهن وكرامتهن بشكل مباشر، مما يعكس عمق الأزمة الحقوقية وانحدارها الأخلاقي.

وتتعرض النساء المحتجزات لأشكال مروعة من الانتهاكات التي تهدف إلى إذلالهن ومعاقبتهن على نشاطهن. وتشمل الانتهاكات الموثقة في السجون، مثل سجن القناطر للنساء، ما يلي: تهديدات بالاغتصاب، وإجراء فحوص عذرية قسرية أثناء التحقيق، والحرمان المتعمد من العلاج الطبي والزيارات العائلية، والاعتداءات اللفظية والجسدية الممنهجة.

تُعد ممارسة "فحوص العذرية القسرية" شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، وهو أمر محظور بشكل قاطع بموجب القانون الدولي. وقد أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن هذه الممارسة تنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر نفسها عام 1986، مما يجعل السلطات مسؤولة بشكل مباشر عن هذه الجريمة.

إن هذه الانتهاكات المزدوجة ضد النساء، إلى جانب كافة الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، ما كانت لتستمر لولا غياب تام للمحاسبة ودعم دولي غير مشروط للسلطات المصرية.

خاتمة

تعكس الصورة القاتمة لحقوق الإنسان في مصر لعام 2025 سياسات قمع ممنهجة ومحصّنة بغياب كامل للمساءلة محلياً، حيث تحوّل القضاء إلى أداة للسلطة مما أدى إلى الإفلات التام من العقاب على الانتهاكات الجسيمة. ويُعد "الصمت الدولي" تجاه هذه الانتهاكات، المدعوم بالاستمرار في تقديم الدعم العسكري والاقتصادي من حلفاء مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بمثابة تواطؤ غير مباشر يرسخ القمع ويرسل رسالة مفادها أن الاعتبارات الجيوسياسية تتفوق على حقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، تطالب منظمة "صحفيات بلا قيود" السلطات المصرية بوقف القمع والإفراج الفوري عن المحتجزين وضمان المساءلة، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعليق الدعم الأمني والعسكري وإعادة تفعيل قنوات الرصد الأممية حتى تلتزم القاهرة بتعهداتها الحقوقية.

موريتانيا 2025: الحريات المحاصرة

قدمت الحكومة الموريتانية بين أواخر 2024 وأواخر 2025 واجهة من التحديث الاقتصادي، بينما تمارس في الخفاء تفكيكاً ممنهجاً للحقوق المدنية والسياسية. هذه الازدواجية ليست تناقضاً عفوياً، بل هي استراتيجية متعمدة تهدف إلى تأمين الشرعية الدولية عبر إصلاحات شكلية، مع إحكام القبضة على الفضاء العام لقمع أي معارضة حقيقية. يكشف هذا التقرير كيف أن تركيز الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي قد تم على حساب تآكل الحريات الأساسية، وتعميق التمييز الهيكلي، وتكريس ثقافة الإفلات من العقاب.

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

يُعد تحليل الإطار السياسي والقانوني مدخلاً أساسياً لفهم حالة حقوق الإنسان في أي دولة، فهو لا يحدد فقط مدى التزامها المعلن بحماية الحقوق، بل يكشف أيضاً عن الفجوة العميقة بين الالتزامات المنصوص عليها والممارسات الفعلية على أرض الواقع. وفي موريتانيا، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توازناً دقيقاً بين خطوات مهمة في مجال المساءلة القضائية رفيعة المستوى وتوجيه كبير للأولويات التشريعية نحو الإصلاحات الاقتصادية، مع إبقاء القضايا الحقوقية الهيكلية في حالة من الجمود.

حيث أظهرت الحكومة الموريتانية توجهاً واضحاً نحو إعطاء الأولوية القصوى للإصلاحات الاقتصادية على حساب القضايا الحقوقية. وتجلى هذا التوجه في يناير/كانون الثاني 2025، عندما أقر البرلمان حزمة تشريعات اقتصادية مهمة، شملت "مدونة الاستثمار المنقحة" و"قانون المؤسسات والشركات العامة"، بهدف تعزيز بيئة الأعمال وتحسين الحوكمة المالية.

في المقابل، ظل الجمود التشريعي هو السمة الغالبة على الملفات الحقوقية الجوهرية. ويعد تعثر مشروع "القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة" المثال الأبرز على هذا الجمود، حيث ظل حبيس الأدراج منذ طرحه عام 2016 دون إقرار خلال 2025. يمكن تفسير هذا التباين الحاد بأنه استراتيجية حكومية تهدف إلى خدمة المصالح الاقتصادية وطمأنة الشركاء الدوليين، مع تجنب الإصلاحات الاجتماعية العميقة التي قد تثير معارضة من القوى المحافظة داخل البلاد.

- **المساءلة الانتقائية: محاكمة الفساد والإفلات من العقاب**

شهدت الفترة تقدماً ملحوظاً في ملف المساءلة القضائية رفيعة المستوى، مما عزز خطاب الدولة في مكافحة الفساد. وقد بلغ مسار المساءلة ذروته في قضية الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، حيث شددت محكمة الاستئناف في 14 مايو/أيلول 2025 الحكم عليه بالسجن

15 عاماً بتهم تشمل الإثراء غير المشروع وغسيل الأموال،[345] وهو الحكم الذي أصبح نهائياً ونافذاً بتأكيد المحكمة العليا له في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. [346]ورغم أن هذا الحكم يُعتبر خطوة مهمة، إلا أن الادعاءات المستمرة بأن المحاكمة كانت ذات دوافع سياسية تثير تساؤلات جدية حول "الطبيعة الانتقائية لتطبيق العدالة".[347] فهذه المساءلة الصارمة في قضايا الفساد السياسي تتناقض بشكل صارخ مع استمرار الإفلات شبه التام من العقاب في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. هذا الإفلات الممنهج من العقاب هو ما يمكّن الأجهزة الأمنية من ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد المهاجرين والمحتجزين، والتي سيتم تفصيلها لاحقاً، في ظل ثقافة مؤسسية تضمن عدم المساءلة.

- **قوانين مكافحة العبودية: فجوة التنفيذ كسياسة متعمدة**

على الرغم من وجود إطار قانوني يجرم العبودية، إلا أن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الفعلي تظل عميقة ومقلقة. إن الفشل المنهجي في تطبيق هذه القوانين لا يمكن اعتباره مجرد "خلل إداري"، بل يعكس ما يبدو أنه "رفض سياسي أعمق لكسر التسلسل الهرمي الاجتماعي التقليدي". هذا الوضع يكرس التمييز الهيكلي المستمر ضد مجتمعات الحراطين ويحول دون وصولهم إلى العدالة.[348] ويواجه الضحايا عقبات اقتصادية واجتماعية هائلة تحول دون وصولهم إلى العدالة، بما في ذلك الوصم المجتمعي، والضغوط العائلية، والتكاليف المادية للإجراءات القانونية، مما يجعل القوانين حبراً على ورق بالنسبة للكثيرين.

وتجسد هذا الرفض السياسي في حملة القمع المتصاعدة ضد الأصوات التي تفضح هذه الفجوة[349]، والتي بلغت ذروتها في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025 باعتقال الناشطة البارزة وردة أحمد سليمان[350].

---

[345] Mauritania: Journalists and rights defenders face arrests and convictions - Civicus Monitor, https://monitor.civicus.org/explore/journalists-and-rights-defenders-face-arrests-and-convictions/

[346] Mauritanie : la Cour suprême confirme la condamnation de l'ex-président - Africanews, https://fr.africanews.com/2025/11/05/mauritanie-la-cour-supreme-confirme-la-condamnation-de-lex-president/

[347] Mauritania: Journalists and rights defenders face arrests and convictions - Civicus Monitor, https://monitor.civicus.org/explore/journalists-and-rights-defenders-face-arrests-and-convictions/

[348] Banjul 2025 : L'impact des injustices historiques sur les droits des CDWD au Maghreb et en Mauritanie - Rapide Info, https://rapideinfo.mr/injustices-historiques-droits-cdwd-maghreb-mauritanie-banjul-2025/

[349] Mauritania: Wave of Repression Targets Anti-Slavery Activists and Haratin Community -, https://unpo.org/mauritania-wave-of-repression-targets-anti-slavery-activists-and-haratin-community/

[350] 6 November 2025 Mauritania: Arrest and detention of anti-slavery activist and woman human rights defender Warda Ahmed Souleimane, https://www.frontlinedefenders.org/sites/default/files/ua-warda_ahmed_souleimane-mauritanie-051125_final_0.pdf

وهكذا، فإن هذا الإطار القانوني الانتقائي لا يمثل مجرد فجوة تشـريعية، بل يشـكل الأسـاس الذي تُبنى عليه الانتهاكات المادية المباشرة للحقوق المدنية والحق في الحياة، كما سيوضح القسم التالي.

ثانياً: الحقوق المدنية والحق في الحياة

يمثل الحق في الحياة والأمن الشـخصـي حجر الزاوية في منظومة حقوق الإنسـان، وانتهاكه يكشـف عن تدهور خطير في سـيادة القانون. يتناول هذا القسـم كيفية تأثر هذه الحقوق بشـكل مباشـر بسـياسـات إدارة الهجرة التي تبنتها الدولة، بالإضـافة إلى الظروف السـائدة في أماكن الاحتجاز التي تشكل تهديداً مباشراً للحياة.

وخلال العام تدهورت الحقوق المدنية الأسـاسـية في سـياق سـياسـات الهجرة الخارجية، واستمرت التقارير عن الاحتجاز التعسفي والإفلات من العقاب.

- **أزمة الهجرة: عنف مدعوم بتمويل أوروبي**

تحولت موريتانيا خلال السـنوات الأخيرة إلى "طريق عبور رئيسـي للمهاجرين نحو أوروبا"، ما دفعها إلى توقيع شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار 2024 لإدارة تدفقات الهجرة.

لكن هذه الشراكة، التي تضمنت تمويلاً أوروبياً تجاوز 100 مليون يورو منذ عام 2024 التي تم تخصيصها لـــ"تأمين" وتعزيز الشرطة وخفر السواحل والدرك الموريتانيين، سبقت مباشرة حملة قمع جماعية واســعة النطاق بدأت في مارس/آذار 2025. [351] وبحلول أغســطس/آب 2025، كشــفت تقارير حقوقية عن شــهادات مروعة حول التعذيب والاغتصــاب والترحيل الجماعي لعشــرات الآلاف من الأجانب إلى مناطق حدودية نائية مع مالي والســنغال دون أي إجراءات قانونية[352]. تظهر هذه العلاقة السببية أن سياسة الاتحاد الأوروبي لـــإدارة الهجرة قد حوّلت الشــركاء الدوليين إلى "مُمَكِّنين غير مباشــرين" للانتهاكات، حيث ســاهم التمويل في تمكين أجهزة أمنية ترتكب انتهاكات جسيمة دون آليات مساءلة فعالة.

- **الاحتجاز التعسفي وظروفه اللاإنسانية**

استمر نمط "الاحتجاز التعسفي والاحتجاز المطول دون تهم رسمية" كأداة رئيسية تستهدف النشطاء والصحفيين والمتظاهرين، حيث شكلت ظروف الاحتجاز نفسها تهديداً إضافياً. فقد وثقت تقارير حالات سوء معاملة شملت الضرب والحرمان من التواصل مع المحامين، لا سيما خلال الســاعات الأولى من التوقيف، فضــلاً عن إطالة فترات الحبس الاحتياطي بما يتعارض مع معايير المحاكمة العادلة. وفي يوليو/تموز 2025، أعلنت الحكومة عن إغلاق مؤقت لمركز احتجاز المهاجرين في حي الكســار بهدف "إعادة التأهيل"، جاء هذا الإجراء بعد تقارير مطولة عن ســوء المعاملة والاكتظاظ ونقص الغذاء والظروف غير الصــحية في المركز. [353] وهو ما اعتبر اعترافاً ضمنياً بالظروف المزرية.

وقد تجســد الخطر المباشــر لهذه الظروف في 28 أكتوبر/تشــرين الأول 2025، عندما أُطلقت دعوات عاجلة لإنقاذ حياة طبيب كان معرضــاً لخطر الموت أثناء احتجازه[354]. ورغم بعض الإجراءات المحدودة، استمر بعض المسؤولين المتورطين في الانتهاكات في العمل مع إفلات تام من العقاب، مما يكرس ثقافة غياب المساءلة داخل الأجهزة الأمنية.

إن قمع الحريات لا يقتصر على الجسد، بل يمتد بشكل ممنهج لتقييد الفكر والتعبير، وتحويل الأدوات القانونية إلى أسلحة لإسكات النقد.

---

[351] Mauritania: Journalists and rights defenders face arrests and convictions - Civicus Monitor, https://monitor.civicus.org/explore/journalists-and-rights-defenders-face-arrests-and-convictions/

[352] Human rights violations in Mauritania | E-003728/2025 - European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003728_EN.html

[353] Mauritania: Years of Migration Control Abuses - Human Rights Watch, https://www.hrw.org/news/2025/08/27/mauritania-years-of-migration-control-abuses

[354] Écrire Un médecin en danger de mort en détention après sa condamnation, https://www.amnesty.be/veux-agir/agir-individus/reseau-actions-urgentes/article/medecin-danger-mort-detention-condamnation

صورة 1وردة أحمد سليمان الناشطة المناهضة للعبودية

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإنترنت

خلال الفترة المشـمولة بالتقرير ظلت حرية التعبير محاطة بقيود خطيرة، حيث اسـتخدمت السلطات أدوات قانونية وتقنية متخصصة لتقويض الحريات الرقمية وإسكات الأصوات المنتقدة.

- **استهداف الصحافة وتوظيف "قانون الجرائم الإلكترونية"**

يسـتمر الراصـدون والناشـطون الحقوقيون في الإشـارة إلى القيود الخطيرة على حرية التعبير وحرية الإعلام، بما في ذلك الاعتقالات غير المبررة للصـحفيين. وتشـكل قوانين التشـهير التقييدية عقبة مستمرة أمام حرية الكلام والنشاط.

في 2 سبتمبر/أيلول 2025، اعتقل صحفيان من موقع "الأخبار إنفو" (Alakhbar.info) أثناء تغطيتهما لاعتصام موزعي الغاز في نواكشوط. واحتجزا لمدة ثلاث ساعات وطُلب منهما حذف صورهما.[355]

ومع ذلك، كان التحول الأبرز هو الاستخدام المتزايد لوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية (Cybercrime Unit) كآلية رئيسية للقمع. ففي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تم اعتقال الناشطة البارزة وردة أحمد سليمان، عضوة مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية (IRA)، واحتجازها في وحدة الجرائم الإلكترونية بسبب منشور على موقع فيسبوك دعت فيه إلى التعبئة السلمية ضد التمييز.[356]

هذا التوجه لاستخدام وحدة الجرائم الإلكترونية يضفي شرعية زائفة على قمع الأصوات المعارضة، حيث يتم تأطير الأنشطة السلمية وحرية التعبير كـ"جرائم إلكترونية". وهذا يسمح للسلطات بتطبيق قوانين عقابية تهدف إلى الإسكات، بدلاً من استخدام آليات قانونية أكثر شفافية.

- **الفضاء الرقمي: ساحة للمجتمع المدني وهدف للقمع**

أصبحت المنصات الرقمية في موريتانيا شريان حياة رئيس للحركة المدنية، حيث بلغ معدل استخدام الإنترنت 37.4٪ والشبكات الاجتماعية 29.9٪ في أوائل عام 2025.[357] وقد استجابت السلطات لهذا التطور بفرض قيود وتجريم انتقائي للمنصات.

يكمن التهديد الحقيقي لحرية التعبير الرقمي في "التجريم الانتقائي للدعوات السلمية" التي يتم بثها عبر الإنترنت. ورغم عدم تسجيل انقطاعات واسعة للإنترنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن السابقة التاريخية المتمثلة في تقييد الإنترنت عبر الهاتف المحمول لمدة 22 يوماً بعد انتخابات 2024 تؤكد أن الحكومة تمتلك الإرادة والقدرة التقنية على استخدام قطع الاتصال كأداة سياسية.

[355] Mauritania: Journalists and rights defenders face arrests and convictions - Civicus Monitor, https://monitor.civicus.org/explore/journalists-and-rights-defenders-face-arrests-and-convictions/

[356] 6November 2025 Mauritania: Arrest and detention of anti-slavery activist and woman human rights defender Warda Ahmed Souleimane, https://www.frontlinedefenders.org/sites/default/files/ua-warda_ahmed_souleimane-mauritanie-051125_final_0.pdf

[357] Digital 2025: Mauritania — DataReportal – Global Digital Insights, https://datareportal.com/reports/digital-2025-mauritania

تؤكد صحفيات بلاقيود أن استهداف التعبير الفردي عبر الإنترنت ما هو إلا مقدمة لاستهداف التنظيم الجماعي في الفضاء العام.

رابعاً: حرية التجمع وتكوين الجمعيات

إن الحق في التجمع وتكوين الجمعيات هو أساس وجود مجتمع مدني فاعل ومستقل. وفي موريتانيا، يهدف تقييد هذا الحق بشكل ممنهج إلى شل قدرة المواطنين على التنظيم والمطالبة بحقوقهم بشكل جماعي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأكثر حساسية التي تكشف عن فشل سياسات الدولة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت حرية التجمع وتكوين الجمعيات مهددة بشدة خلال هذه الفترة، مع استهداف منهجي ومنسق لنشطاء مناهضة العبودية والتمييز.

- **الاستهداف المنهجي لنشطاء مناهضة العبودية**

تعرض النشطاء المناهضون للعبودية لحملة قمع منسقة ومنهجية. ففي مايو/أيار 2025، أعربت "منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (UNPO)" عن قلقها البالغ إزاء تصاعد حملة القمع التي تستهدف نشطاء مجتمع الحراطين.[358] وتُعد قضية اعتقال الناشطة وردة أحمد

[358] Mauritania: Wave of Repression Targets Anti-Slavery Activists and Haratin Community -, https://unpo.org/mauritania-wave-of-repression-targets-anti-slavery-activists-and-haratin-community/

سـليمان دليلاً صـارخاً على هذا الاسـتهداف. فتوقيت اعتقالها، الذي جاء بعد أيام فقط من مشـاركتها في حدث دولي حول التمييز في بانجول، يشـير إلى أن الهدف لم يكن مجرد إسـكاتها محلياً، بل "الردع والانتقام من أي محاولة لتدويل قضـايا التمييز الهيكلي ومكافحة العبودية".

تجسـد قضـية وردة أحمد سـليمان تقاطع اسـتراتيجيات القمع الحكومية: فتجريم نشـاطها الرقمي (كما ذكرنا سابقاً) واستهدافها بسبب نشاطها الدولي المناهض للعبودية يوضحان كيف تستخدم السـلطات أدوات قانونية وتقنية مختلفة لتحقيق هدف واحد، وهو شـلّ حركة المجتمع المدني الأكثر فعالية في البلاد.

- **قمع التجمعات السلمية**

خلال الفترة المشـمولة بالتقرير اتبعت السـلطات نهجاً أمنياً صـارماً في التعامل مع الاحتجاجات بشـكل عام، حيث اسـتمرت التقارير حول اسـتخدام الاعتقال التعسـفي ضـد المتظاهرين. تؤكد قضـية اعتقال الصـحفيين في سـبتمبر/أيلول 2025 أثناء تغطية تجمع ذي طابع اقتصـادي أن القمع لا يقتصـر على التجمعات ذات الطابع السـياسـي البحت، بل يمتد ليشـمل أي شـكل من أشكال التعبير الجماعي الذي قد تعتبره السلطات مزعجاً.

إن هذا القمع الممنهج للفضـاء المدني يؤثر بشـكل غير متناسـب على الفئات الأكثر ضـعفاً، وفي مقدمتها النساء اللاتي يواجهن تحديات مضاعفة.

خامساً: حقوق المرأة

يظل وضع حقوق المرأة في موريتانيا معقداً، حيث يتجلى التناقض الصارخ بين التقدم الكمي في التمثيل السياسي والتحديات الهيكلية العميقة المتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والتقاعس التشريعي المزمن عن مواجهته، مما يجعل أي مكاسب شكلية فارغة من المضمون الحقيقي.

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي وشلل الإرادة السياسية**

يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي مصدر قلق بالغ؛ حيث تعرضت حوالي 19٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً للعنف الجسدي أو العاطفي.[359] كما أن ختان الإناث (MGF) لا يزال يؤثر على أكثر من 63٪ من النساء.[360]

إن الاستجابة التشريعية لهذه القضايا كانت متوقفة تماماً. فمشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة والفتيات، والذي تم تقديمه في عام 2016، لم يتم تمريره من قبل البرلمان بَعد.[361] هذا الجمود التشريعي الطويل (ثماني سنوات) يؤكد وجود معارضة سياسية قوية أو عدم رغبة في معالجة القضايا الاجتماعية التي تعتبرها المؤسسات المحافظة حساسة. هذه الأزمة في الإرادة السياسية تترك الناجيات دون إطار حماية قانوني شامل، على الرغم من جهود التوعية والخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.[362]

- **المشاركة السياسية: تمثيل شكلي بتأثير محدود**

على الورق، حققت موريتانيا تقدماً كمياً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة، حيث بلغت نسبة تمثيلها في البرلمان 23.3٪ (41 مقعداً).[363] ومع ذلك، فإن هذا التمثيل الكمي "لم يترجم إلى القدرة على تمرير القوانين الحيوية التي تحمي النساء من العنف". يشير هذا التباين إلى أن القوى المحافظة لا تزال تسيطر بشكل كبير على الأجندة التشريعية الاجتماعية، مما يقلل من التأثير النوعي للنساء داخل البرلمان.

---

[359] Violence basée sur le genre - UNFPA Mauritanie, https://mauritania.unfpa.org/fr/topics/violence-basee-sur-le-genre

[360] المصدر السابق

[361] Mauritania | Country Page | World - Human Rights Watch, https://www.hrw.org/middle-east/north-africa/mauritania

[362] Violence basée sur le genre - UNFPA Mauritanie, https://mauritania.unfpa.org/fr/topics/violence-basee-sur-le-genre

[363] Mauritania | National Assembly | Data on women - IPU Parline - Inter-Parliamentary Union, https://data.ipu.org/parliament/MR/MR-LC01/data-on-women/

ورغم وجود دعم دولي لمشـــاريع مثل "PRODROFEM" الممول من الاتحاد الأوروبي للفترة 2025-2027، والذي يهدف إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة والقصـــر،[364] فإن التحديات على الأرض لا تزال هائلة. وتتعرض الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان لحملات تشهير منظمة وابتزاز رقمي، في ظل غياب بروتوكولات حماية شرطية متخصصة تراعي النوع الاجتماعي، مما يكرس بيئة من الترهيب تهدف إلى إقصائهن من الفضاء العام.

خاتمة

اتســمت حالة حقوق الإنســان في موريتانيا بين أواخر 2024 وأواخر 2025 بتناقضــات هيكلية عميقة؛ فبينما سُجل تقدم في المحاسبة السياسية على قضايا الفساد، استمر نهج الإفلات من العقـاب في الانتهـاكـات الحقوقيـة، حيـث أدى الـدعم المـالي الأوروبي السـخي إلى تمكين سياسات أمنية صارمة أسفرت عن حملات ترحيل جماعي وانتهاكات ضد المهاجرين، بالتوازي مع توظيف انتقائي للقوانين -لاسـيما الجرائم الإلكترونية- لقمع حرية التعبير والناشـطين، وتعطيل التشـريعات الحامية للمرأة، وصـولاً إلى التصـعيد الانتقامي ضـد نشـطاء مكافحة العبودية (الحراطين) لردعهم عن تدويل قضايا التمييز العنصري.

[364] Promotion et Protection des Droits des Femmes et des Mineurs en conflit avec la loi - EEAS, https://www.eeas.europa.eu/delegations/mauritania/promotion-et-protection-des-droits-des-femmes-et-des-mineurs-en-conflit-avec-la-loi_en